

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر

رقم (٨١)

الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي
على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى

مايو ١٩٩٣

الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض

مكونات ميزان المدفوعات المص

المحتويات :

مقدمة :-

الفصل الأول

تطور سياسات النقد الاجنبى من الخمسينات وحتى الان

الفصل الثانى

أثر التغيرات فى سعر صرف الجنيه على الصادرات المصرية فى ظل

سعر التحرر الاقتصادى

الفصل الثالث

الإثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على الواردات المصرية

الفصل الرابع

أثر تحرير سعر الصرف على المديونية الخارجية لمصر

تعتبر المشاكل التي تواجهها الدول النامية اليوم عديدة ومتباينة . حيث تتراوح من العجز الكبير في ميزان المدفوعات الى التدهور في شروط التجارة ، ومن ثم في متحصلات الصادرات الحقيقية ، هجرة سكان الريف الى الحضر وفقر سكان الحضر ، انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ، البطالة والتضخم . ويساند صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التكيف التي تهدف الى تحسين ميزان المدفوعات ، وتحسين استخدام الامكانيات الانتاجية . وزيادة النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم . وتهتم هذه البرامج باستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية (الدخل القومي ، معدل التضخم ، ومعدل البطالة) بالاضافة الى الاهتمام بالتخلص من الاختلالات الهيكلية .

وتتكون المشاكل الهيكلية من بنية أساسية غير مناسبة ، أسواق غير متطورة ، قطاع صناعي بدائي ، ومشاكل مؤسسية في القطاعين العام والخاص ، وتحيز ضد القطاع الزراعي لصالح القطاع التجاري والقطاع الصناعي ويرجع ذلك الى قرارات السياسات الاقتصادية في مجال السياسات الصناعية أو النقدية أو المالية ، أو سياسة سعر الصرف .

ومايعنينا هنا في المقام الاول هو مايتعلق بسياسة سعر الصرف . ولا يقتصر ظهور مشاكل سعر الصرف على أسعار الصرف غير المناسبة (المرتفعة أو المنخفضة) ولكنها قد تظهر نتيجة أسعار الصرف المزدوجة أو المتعددة ، أو من التقلبات الشديدة في سعر الصرف . ومن ناحية أخرى فان مدى تأثير أسعار الصرف على توزيع الموارد بين قطاعات الاقتصاد المختلفة يمكن أن يعني أن سياسة سعر الصرف تمثل أداة هامة للتكيف الهيكلي .

والواقع أنه ومنذ انهيار النظام النقدي الدولي الذي كان يقوم على أسعار الصرف الثابتة في ١٩٧٣ ، أصبح لدى الدول النامية أيضا مجموعة من البدائل المتاحة لسياسات أسعار الصرف .

- سعر الصرف الحر . والذي يتقلب بدون أي تدخل أو على أساس مدار .
- سعر الصرف المقيد ، حيث ترتبط العملة بعملة واحدة أخرى أو بسلة من العملات .
- محدودية المرونة في صورة سعر الصرف الزاحف .

- سعر الصرف الثابت داخل مجموعة من الاقتصاديات تحافظ على أسعار صرف مرنة مع دول أخرى (تعويم جماعي) .
- أسواق الصرف الاجنبي المزدوجة (مع وجود أسواق مستقلة للسلع ، الارتباط بالدولار) .
- على عكس ماسبق ، ينتشر الان الارتباط بسلة من العملات . وهناك أيضا اتجاه تزايدى نحو استخدام سلات تجمعها تلك الدول بذاتها، بحيث تحقق أكبر قدر من العدالة فى علاقتها التجارية ، بالمقارنة بحقوق السحب الخاصة .
- استمرار التوسع فى استخدام أسواق الصرف الاجنبي المزدوجة وأسعار الصرف المتعددة .
- تتضح الصعوبات المتضمنة فى اختيار سعر الصرف المناسب من تكرار تغيير النظام المتبع ، وحتى اذا كانت العملة غير مرتبطة رسميا بعملة أخرى ، يمكن هناك ارتباط وثيق بعملات معينة فى الواقع من خلال ارتفاع مستوى التدخل فى أسواق الصرف الاجنبي .
- غالبا ما تكون خيارات سياسة سعر الصرف المتاحة للدول النامية مقيدة بسبب طبيعة أسواق الصرف الاجنبي فكثيرا ما تكون قابلية العملة للتحويل محدودة جدا ، خاصة فيما يتعلق بتحركات رؤوس الاموال الدولية .
- أسعار الصرف المتعددة مع أسعار صرف مختلفة (ثابتة أو مرنة) لمختلف أنواع الصفقات .

ولم يعد الاحتفاظ بأسعار صرف ثابتة ممكنا منذ ١٩٧٣ ، حيث تتمثل الخيارات الباقية فى التعويم الحر أو أحد أشكال سعر الصرف المقيد التى تتضمن حدوث تقلبات فى سعر الصرف بالنسبة الى كل العملات الاخرى الغير مرتبطة بنفس العملة أو بسلة من العملات . فاذا كان سعر الصرف الموعوم بحرية مرغوبا فان قرار سياسة سعر الصرف الاجنبي الذى يجب أن تتخذه الدول النامية فى عالم اليوم يتمثل فى اختيار " الربط الصحيح" للعملة .

أهداف سياسة سعر الصرف :

يمكن أن تتضمن استراتيجيات سعر الصرف مجموعة مختلفة من الاهداف الثانوية ، كوسيلة لسياسة التنمية وللمساعدة على تحقيق التكيف الهيكلى . وهذه تمثل محاولات لاستخدام مفهوم مناسب لسياسة سعر الصرف لتقليل الآثار السلبية التى تتعرض لها الاهداف الاقتصادية الكلية الاساسية نتيجة الصدمات الخارجية الحقيقية أو النقدية . واعادة ما تركز جهود تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى على مجالات ثلاث : التوازن الخارجى

والتوازن المحلي ، وكفاءة الاقتصاد الجزئي ، أى كفاءة توزيع الموارد . وقد تشمل الاهداف الوسيطة المستى تحاول «ياسة سعر الصرف تحقيقها ، تحسين ميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وتحسين شروط التجارة ومن ثم الدخل الحقيقى ، ورفع مستويات التشغيل والانتاج ، وتثبيت مستوى الاسعار ، أو تثبيت الاسعار النسبية بين السلع الداخلة فى التجارة الدولية والسلع الداخلة فى التجارة المحلية لتحسين توزيع الموارد .

وهكذا يتمثل أفضل نظام لسعر الصرف للدول النامية فى النظام الذى يحميها من الاضطرابات الخارجية التى قد تدمر الاهداف الوسيطة التى شرحناها . ولكن المشكلة تتمثل فى أن أية استراتيجية لسعر الصرف لا تستطيع تحقيق كل هذه الاهداف ، وفى الواقع لا توجد استراتيجية تستطيع حماية الدول النامية من كل آثار تقلبات سعر الصرف الكبيرة مع شركائها التجاريين .

يختلف الاتجاه الامثل لسياسة سعر الصرف من دولة لآخرى . ومع ذلك يجب أن يتأثر القرار الخاص باختيار السياسة المثلى بالعوامل الآتية :

- هيكل قطاع التمويل المحلى ، بما فى ذلك أسواق النقود والصرف الاجنبى .
- هيكل العملات الخاص بالعلاقات التجارية الدولية للدولة ومرونة الاسعار المرتبطة بها .
- هيكل علاقات الائتمان الدولية الخاصة بالدولة واحتياجاتها النقدية .
- طبيعة الصدمات الاقتصادية المحتملة .

ومن الطبيعى ألا تستطيع سياسة سعر الصرف — فى حد ذاتها — تحقيق الاستقرار الاقتصادى العام أو التكيف الهيكلى الامثل . ومع ذلك ، اذا كانت الظروف مواتية ، تستطيع هذه السياسة الاسهام فى تثبيت حصيلة الصادرات و/ أو تكاليف الواردات ، مما يساعد على نمو الاقتصاد ككل وقطاعيا أيضا ، وفيما يتعلق بالمشاكل النقدية التى تواجهها الدول النامية ، يجب تطبيق سياسة لتثبيت الاسعار المحلية بالاضافة الى سياسات أسعار الصرف المناسبة ، حتى يمكن تجنب تصاعد التضخم وانخفاض قيمة العملة وهروب رأس المال . وهكذا يعتبر الاستقرار النقدى شرطاً مسبقاً للاستخدام الاستراتيجى لسياسة سعر الصرف ، ولا يمكن وضع الاسس اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة الا بالجمع بينهما .

وبهنا في هذا الصدد الإشارة الى أنه فيما يتعلق بدول العالم الثالث فان أسعار الصرف التي تسود الاسواق المحلية تعكس بصفة رئيسية :

أ - الاختلالات الجوهرية في الموازين العامة وموازن المدفوعات لتلك الدول .

ب - تخط السياسات النقدية والسعرية وسياسات التجارة الخارجية .

ج - سطوة العملات الدولية الرئيسية على سلوك واضعى السياسات الاقتصادية والنقدية في الدول النامية .

د - اختلال أسواق الصرف الراجع لاختلال هيكل الطلب على العملات الاجنبية في ظل أنماط التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية والى قصور وسائل البنوك المركزية فى الهيمنة على شئون النقد والائتمان فيما يتعلق بالنقد الاجنبى .

هـ - ضآلة حجم أرصدة السيولة الدولية لموازنة التقلبات فى اسعار الصرف الوطنية .

وبالنسبة للدول النامية تزامنت امكانية اجراء تعديلات فى أسعار الصرف الوطنية مع اهتمام الدول النامية بتشجيع الصادرات وتنويعها وبخاصة منتجات الصناعة التحويلية . لذا فقد ظهر اهتمام خاص بمدى تأثير سياسة تعويم العملات المعمم Generalized floating rates وردود أفعال سياسات الدول النامية ونمط ادارتها لاسعار الصرف على هيكل الحوافز النسبية للانتاج من أجل التصدير وأداء صادراتها منذ ١٩٧٣ . وخلال عقد السبعينات تعرض الاقتصاد العالمى لسلسلة من الهزات أثرت سلبا على الدول النامية وبالاخص غير المنتجة للبترول . حيث ارتفعت أسعار واردات البترول وانخفضت معدلات النمو فى العالم الصناعى مما أثر على انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن ثم على أوضاع التوازن الخارجى . وقد نجحت بعض الدول النامية النصف صناعية Semi-industrialized countries فى التكيف مع التدهور فى البيئة الخارجية . حيث أنه من خلال توليفة من سياسات ادارة الطلب والتكيف الهيكلى ومزيد من الاقتراض الخارجى من مصادر تجارية استطاعت هذه الدول توسيع آفاق استثماراتها ورفع نسبة التشغيل لطاقتها بحيث دعمت مواقفها الخارجية . وتشير خبرات هذه الدول النامية النصف صناعية الى أن الدول التي نجحت فى تعجيل نمو قطاع السلع القابلة للتداول الدولى واندمجت مع الاقتصاد العالمى كانت قادرة على التكيف مع التدهور فى البيئة الخارجية مع تحقيق أدنى تأثير على أهداف خطط تنميتها الاقتصادية . فمن الملاحظ أن اجراءات ذات المدى القصير Short run measures للسياسة كانت أكثر فعالية عندما تزامنت مع

اجراءات السياسة ذات الطابع طويل الأجل Long-run measures لاعادة تخصيص الموارد ونمو قطاع انتاج السلع القابلة للتداول الدولي . ولكن تجدر ملاحظة أن هذه الدول تتمتع بهياكل اقتصادية متطورة ومرنة وذات ثقة ائتمانية عالية Credit worthiness.

وقد نال موضوع سياسات أسعار الصرف وآثارها على تدفقات التجارة ، تخصيص الموارد ، نمو الانتاج توزيع الدخل والديون الخارجية اهتمام الكثير من الدراسات التطبيقية . وتمثل الدراسة الحالية امتدادا لاهتمام الدراسات السابقة حيث تقيس آثار تغيرات سياسة سعر الصرف للجنيه المصرى على الصادرات ، الواردات وعلى الديون الخارجية وآفاق المتوقعة لسياسة سعر الصرف للجنيه كسياسة أو آلية للتكيف الهيكلى فى الاصـلاح الاقتصادى لمصر .

ويتناول الفصل الاول بالتحليل سياسات الصرف الاجنبى فى مصر حتى وقتنا الحاضر .

ويطور الفصل الثانى اطارا تحليليا لتحديد وقياس آثار التغيرات فى سعر الصرف للجنيه المصرى على الصادرات المنظورة وغير المنظورة . حيث تؤدي التغيرات فى سعر الصرف الفعلى الى آثار على الاسعار النسبية وعرض الصادرات والربحية النسبية للصادرات بالنسبة للأنشطة المنافسة للواردات .

أما الفصل الثالث فيعرف سعر الصرف الحقيقى بأنه السعر الرسمى معدلا بالفروق بين معدلات التضخم فى مصر والولايات المتحدة الامريكية . حيث يؤثر على سعر الواردات مقوما بالدولار الامريكى ويقيم هذا الجزء آثار التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى على حجم الواردات المصرية فى ضوء عدة بدائل . ولكن يظل أثر سياسة سعر الصرف على الواردات خاضعا لتأثير السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى فى تشجيع التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى . وهنا يطرح هذا الجزء التساؤل هل ان ادارة الاقتصاد الكلى باستخدام سياسات نقدية وبالية قدم بيئة مواتية لتحجيم معدلات التضخم فى مصر خلال الثمانينات ، والى أى مدى يمكن أن يعزى النجاح أو الفشل فى الحد من تدفقات الواردات لسياسة سعر الصرف وحدها .

أما الفصل الرابع من الدراسة فيهتم باستعراض أسباب تفاقم مشكلة المديونية فى مصر وقياس أثر سياسة سعر الصرف على تطور كل من عبء خدمة الديون الخارجية ومستوى أرصدة المديونية الخارجية . وفى محاولة

قياس أثر تغيرات سياسة سعر الصرف على المديونية الخارجية لمصر يعتمد هذا الجزء على مفهوم سعر الصرف الفعلى الحقيقى حيث تم تعديل سعر الصرف الفعلى للدولار المرجح بالاوزان النسبية للتجارة (صادرات + واردات) بالارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى مصر والولايات المتحدة .

وقد أشرف على هذه الدراسة وشارك فيها الاستاذة الدكتورة اجلال راتب — مستشار ومدير مركز العلاقا الاقتصادية الدولية — ولايسعنى الا أن أتقدم بعظيم تقديرى وشكرى لفريق العمل البحثى على جهودهم المخلصة التى بذلوها .

وفريق العمل البحثى هم :

١٠ د الفونس عزيز — مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية بالمعهد سابقا

الدكتورة فادية عبد السلام — الخبير الاول بالمعهد .

الدكتور مجدى خليفة — الخبير بالمعهد .

الاستاذ أحمد هاشم — مدير ادارة الترجمة والنشر بالمعهد .

الباحث الرئيسى

١٠ د / اجلال راتب العقيلى

تطور سياسات النقد الاجنبى من الخمسينات
وحتى الآن

تطور سياسات النقد الأجنبي منذ الخمسينات وحتى الآن :

من المعروف أن سياسة النقد الأجنبي انعكاس الى حد كبير للنظام الاقتصادى القائم ومتأثرة بأوضاع وظروف العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى . وفى ضوء هذا يمكن القول بأن سياسات النقد الأجنبي فى مصر مرت بثلاثة مراحل متميزة منذ الخمسينات وحتى وقتنا هذا على الوجه التالى:

أولا : سياسات النقد الأجنبي فى ظل قانون الرقابة على النقد الأجنبي وهى الفترة التى اتسمت بالتوجيه والتخطيط الاقتصادى .

ثانيا : سياسات النقد الأجنبي فى ظل الانفتاح الاقتصادى (التحرير الاقتصادى الجزئى) .

ثالثا : سياسات النقد الأجنبي فى ظل التحرير الاقتصادى الكامل .

أولا : سياسات النقد الأجنبي فى ظل قانون الرقابة على النقد الأجنبي :

أخذت مصر بنظام الرقابة على النقد الأجنبي فى عام ١٩٣٩ حيث أنه عندما قامت الحرب العالمية الثانية - وكانت مصر وقتئذ عضوا بمنطقة الاسترلىنى - أعلنت بريطانيا فرض الرقابة على الصرف لحماية الجنيه الاسترلىنى ، وبحكم عضوية مصر فى كتلة الاسترلىنى فرضت مصر بالنبعية نظام الرقابة على النقد الأجنبي بموجب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ ، والذى أخضع كل المعاملات بالسـرف الأجنبي ، باستثناء الاسترلىنى ، لإدارة الرقابة على النقد . ولقد ترتب على هذا قصر حرية التحويل داخل منطقة الاسترلىنى فقط ، أما التعامل مع باقى الكتل النقدية الأخرى فكان خاضعا لقانون الرقابة على النقد . كذلك ترتب على هذا الوضع أن أصبحت لندن مجمعا للعملات الأجنبية التى يحصل عليها كل أعضاء منطقة الاسترلىنى . و كان أن تراكم لمصر أثناء الحرب العالمية الثانية أرصدة استرلىنية فى حوزة بنك إنجلترا ، ولم يكن لمصر حق استخدام هذه الأرصدة الا فى ضوء الحصصة التى تقررها إنجلترا .

ولما قاربت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء عقدت مصر في ديسمبر ١٩٤٤ أول اتفاقية مع بريطانيا خاصة بالعملات الصعبة ، وعادت لمصر بموجب هذه الاتفاقية حريتها في الاستيراد من الدول خارج منطقة الاسترليني . ولكن استمر نظام ايداع مصر للعملات الأجنبية في لندن ، كما استمر حصول مصر على حصة محددة من العملات الصعبة تحددها اتفاقيات تعقدها مصر مع إنجلترا تسمى باتفاقيات العملة الصعبة . وكانت تتجدد حتى عقد الاتفاق المالى الأول فى يونيو ١٩٤٧ لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتراكمة لمصر ، ولكن فى ضوء صغر حجم الحصة المحددة لمصر والمفرج عنها من أرصدها الاسترلينية بموجب اتفاقية يونيو ١٩٤٧ وازاء تزايد صعوبة موقف مصر بالنسبة لمشكلة تدبير موارد النقد الأجنبي لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من الخارج بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لم يكن أمام مصر الا فرض الرقابة على كل معاملاتها بالنقد الأجنبي بما فيها الاسترليني فصدر بذلك القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لتنظيم المعاملات بالنقد الأجنبي ، وكان معنى ذلك خروج مصر من منطقة الاسترليني ووضع حـــــــد للعلاقة الثابتة التى كانت تربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني على أساس ٩٧ر٥ للجنيه الاسترليني . وكذلك وضع حد للعلاقة غير المباشرة التى كانت تربط الجنيه المصرى ببقية العملات الأجنبية والسـتى كانت تتحدد أسعار صرفها فى ضوء علاقة الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني .

اذن صدر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بهدف المحافظة على قيمة الجنيه المصرى من التدهور نظرا لبدء وحداثة عهده فى ذلك الوقت فى مجال استخدامه كأداة لسداد المدفوعات الدولية . وترشيد استخدام مواردنا المحدودة من النقد الأجنبي . وتختلف أهم بنود هذا القانون فى الزام كل من سـل من المقيمين على دخل بالعملة الصعبة بعرضه للبيع للسلطات النقدية . كذلك حظــــم تحويل النقد الأجنبي فى مصر الا طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها القرارات الوزارية فى هذا الشأن وبالإضافة الى صدور قانون الرقابة على النقد الأجنبي لجأت مصر الى سياسات أخرى لمواجهة مشكلة تدبير موارد النقد الأجنبي وترشيد استخداماتها . ومن أهم هذه السياسات ما يلى :

(١) انشاء حسابات التصدير :

أنشئت حسابات التصدير فى أكتوبر ١٩٤٩ لمواجهة تزايد الصعوبات أمام تسوية المدفوعات الخارجية أثر اشتراط انجلترا عدم استخدام الاسترلىنى ، المفرج عنه من أرصدتنا الاسترلينية بموجب الاتفاقية التى عقدتها مصر مع المملكة المتحدة فى مارس ١٩٤٩ ، فى تسوية العمليات الثلاثية (وهى العمليات التى كان يقبل فيها الوسطاء خارج منطقة الاسترلىنى الجنيه الاسترلىنى مقابل توريد سلع فى بلاد غير تابعة لمنطقة الاسترلىنى) .

وتتلخص فكرة حساب التصدير فى العثور على وسيط فى الخارج يقوم بتمويل الواردات التى تحتاجها مصر مقابل حصول الوسيط على القيمة المعادلة للواردات بجنيهاً مصرية فى حساب غير مقيم يفتح باسمه فى مصر ويستخدم رصيد هذا الحساب من سداد قيمة صادرات مصرية الى الخارج .

ولقد أدى استعمال حسابات التصدير الى ايجاد سوق خارجية للتعامل فى الجنيه المصرى ، فالوسيط المفتوح باسمه الحساب كان بإمكانه عرض الجنيهاً المصرية فى الحساب على من يرغب فى الاستيراد من مصر ، ويتم تحديد سعر التبادل بين الجنيه المصرى (حساب تصديرى) والعملية الأجنبية التى يعرضها راغب الاستيراد من مصر (أو الوسيط) وفقاً لعاملى الطلب والعرض .

ولقد أدى تراكم الجنيهاً المصرية فى حسابات التصدير وزيادة عرضها فى الأسواق الخارجية نتيجة الزيادة الكبيرة فى طلبات الاستيراد الى تدهور سعر جنيه التصدير ، الأمر الذى ترتب عليه تلبية قيمة الواردات الى مصر بعلاوة تعوض مقدار الخصم الذى يتم به بيع الجنيه المصرى . لذلك تقرر إيقاف العمل بنظام حسابات التصدير على أن يتم تصفيته تدريجياً ، واستحدث على أثر ذلك نظام جديد هو حسابات حق الاستيراد .

(٢) حسابات حق الاستيراد :

استحدث هذا النظام فى فبراير ١٩٥٣ ، وتمثل فكرة هذا الحساب فى تشجيع من يقوم بالتصدير أن يكون له الحق فى الحصول على نسبة من حصيله العملة الأجنبية التى قام باستردادها بالسعر الرسمى ، ويسجل له هذا الحق بالعملة الأجنبية فى صورة حساب لدى البنك الذى يتعامل معه . وكان يمكن للمصدر أن يستعمل هذه النسبة بنفسه أو يتنازل عنها للغير مقابل حصوله على علاوة من المتنازل له ، تتحدد وفقا للظروف السائدة فيما يتعلق بالطلب على العملات الأجنبية وما يمكن الحصول عليه من هذه العملات . أى أنه بمقتضى هذا النظام أصبح فى مصر سوق جزئية شبه حرة للتعامل فى العملات الأجنبية المقرر بشأنها حق الاستيراد . ولقد تقرر هذا النظام بالنسبة للدولار الأمريكى والدولار الكندى والجنيه الاسترلى والمارك الألمانى .

ولكن أدى هذا النظام وما يرتبط به من علاوة الى زيادة فى السلع المستوردة وتخفيض ثمن السلع المصدرة مما أثر فى اتجاهات التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية . ازاء هذا الوضع طالبـت انجلترا أثناء المفاوضات معها فى عام ١٩٥٥ بشأن تسوية الأرصة الاسترلينية المجمدة بالغاء نظام حسابات حق الاستيراد بالنسبة للاسترلى . وكان أن تقرر وقف العمل بهذا النظام اعتبارا من سبتمبر ١٩٥٥ بالنسبة للاسترلى والمارك الألمانى ، ثم تقرر بعد ذلك وقف العمل به بالنسبة للدولار .

(٣) العودة الى نظام حسابات التصدير :

وازاء استمرار تعقيد الموقف تقرر العودة مرة أخرى الى حسابات التصدير فى فبراير ١٩٥٨ ، والذى لم يكن قد ألغى بصفة رسمية ، ولكن مع تغيير تمثل فى أن لا تظل العلاوة فى هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية ، ان تقرر أن يقوم البنك الأهلى ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويلات بعلاوة سميت بعلاوة التصدير وذلك بقصد وضع حدود تتقلب داخلها العلاوة التى تتحدد خارجيا فى حسابات التصدير . وقد اقتضت العلاوة المشار اليها فى البداية على عمليات الاستيراد والتصدير . كما حددت نسبتها بـ ٣٠٪ ، ثم امتد العمل بها الى العمليات غير المنظورة .

ولكن تقرير نظام العلاوة المشار اليه كان سببا رئيسيا فى ايقاف التعامل عن طريق حسابات التصدير بعد فترة من اعادة تطبيقه ، اذ لم يجد المستوردون فى مصر حافزا يدفعهم الى اللجوء الى هذه الحسابات فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية التى يحتاجونها بعلاوة محددة بصفة رسمية •

(٤) التوسع فى عقد اتفاقات التجارة والدفع الشئانية :

عقدت مصر مع فرنسا أول اتفاق ثنائى وكان ذلك فى يونيو ١٩٤٨ • ولكن بدأ التوسع فى عقد مثل تلك الاتفاقات ابتداءً من عام ١٩٥٣ على أثر امتناع المملكة المتحدة من شراء كمية الاقطان التى اعتادت استيرادها كل سنة بسبب الظروف السياسية فى ذلك الوقت • وأيضاً بعد العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ توسعت مصر فى عقد الاتفاقيات الشئانية مع البلدان الاشتراكية فى ذلك الوقت •

وبموجب هذه الاتفاقيات كانت تتم تسوية المعاملات عن طريق حسابات المقاصة الشئانية فى حدود حد مشترك للمديونية لتمويل التجارة بين الطرفين المتعاقدين على ألا يسمح بتجاوز حد المديونية الوارد بالاتفاق أو اذا سمح بالتجاوز يشترط تسديده خلال أجل محدد بالاسترلينى أو أية عملة أخرى مقبولة من الطرفين •

(٥) الأخذ بأسلوب ميزانية النقد الأجنبى:

على أثر الحصار الاقتصادى الذى فرضته الدول الغربية عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ولمواجهة آثار هذا الحصار لجأت الدولة الى الأخذ بأسلوب الميزانية النقدية كاجراء شامل لتنظيم تمويل التعامل مع العالم الخارجى • وفى بادىء الأمر كانت الميزانية تعد على أساس فترات ربع سنوية خلال عام ١٩٥٧ ثم على أساس فترات نصف سنوية خلال عامى ٥٨ ، ١٩٥٩ • ولكن اعتباراً من يوليو ١٩٦٠ (بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى ذلك الوقت ٦٠/٦١-٦٤/٦٥) بدأ اعدادها على أساس سنوى حتى يتمشى ذلك مع اعداد خطة التنمية السنوية وميزانية الدولة •

والهدف من الأخذ بأسلوب ميزانية النقد الأجنبي هو حصر موارد الدولة المتاحة من النقد الأجنبي خلال فترة قادمة من جميع المصادر ، ثم تنظيم استخدام تلك الموارد على جميع أوجه الانفاق الخارجى فى ضوء الأولويات التى تحددها خطة التنمية ، وفى ضوء الوفاء بالالتزامات الأجنبية الواجب سدادها خلال فترة الميزانية النقدية .

(٦) سياسة العلاوات التشجيعية :

سبق اتباع هذه السياسة وبشكل واضح فى نظام حسابات حق الاستيراد وأيضا فى النظام السابق الاشارة اليه والخاص بقيام البنك الأهلى ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير .

ويوقف العمل رسميا بنظام حسابات التصدير فى عام ١٩٦٠ لجأت السلطات النقدية الى تطبيق قواعد لتنظيم العلاوات على المدفوعات بالمتحصلات بالعملات الحرة . وكانت نسب هذه العلاوات تختلف باختلاف العملات وباختلاف الأغراض . ولكن فى أواخر عام ١٩٦١ قررت السلطات النقدية توحيد كافة العلاوات المقررة على المدفوعات والمتحصلات ، ان تقرر تمتع المتحصلات من مختلف العملات بعلاوة موحدة قدرها ٢٠% ، كذلك تحصيل علاوة قدرها ٢٠% على المدفوعات من مختلف العملات .

وفى مايو ١٩٦٢ تقرر رفع العلاوة الى ٢٥% بموجب برنامج التثبيت الأول الذى ارتبطت به مصر مع صندوق النقد الدولى (كان من أهم بنود هذا البرنامج تخفيض سعر الصرف الرسمى بحوالى ٢٠% ان أصبح سعر صرف الجنيه ٢٣ دولار) .

وإزاء استمرار قصور مواردنا من النقد الأجنبي وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ تقرر منح تيسيرات نقدية تستهدف جميع مدخرات المصريين العاملين فى الخارج على أساس علاوة نسبتها ٣٥% وذلك بموجب قرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ . ولقد أجازت تلك التيسيرات للمواطنين العاملين فى الخارج فتح حسابات مقيمة بالعملة الأجنبية يمكن تغذيتها بغائض ما يتحقق لهم من نقد أجنبي ، مع

اجازة استخدام هذه الحسابات فى مقابلة احتياجات أصحابها بالعملات الأجنبية ، ومع تمكينهم من التنازل عن أية مبالغ تزيد عن احتياجاتهم بالعملات الأجنبية بأسعار صرف تشجيعية (ولقد كان هذا بداية منظمة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة) .

استمرت الدولة فى تطبيق نظام أسعار الصرف التشجيعية فقررت رفع علاوة الصرف التشجيعية من ٣٥% الى ٥٠% اعتبارا من مايو ١٩٧٢ ، ثم تقرر رفعها مرة أخرى الى ٥٨% فى مارس ١٩٧٣ .

ولكن ازاء تقلب العملات الأجنبية الرئيسية نتيجة لجوء بعض الدول الى تعويم عملاتها رأّت السلطات النقدية فى مصر أنه من غير المناسب الاستمرار فى اعلان أسعار صرف تشجيعية ، ومن ثم اتجهت هذه السلطات الى الغاء نظام الأسعار التشجيعية الثابتة والاستعاضة عنها بتحديد نسبة للعلاوة تضاف الى أسعار الصرف يعلنها البنك المركزى ، وبحيث تتمشى الأسعار التشجيعية صعودا وهبوطا مع أسعار الصرف الرسمية .

وبالإضافة الى تلك السياسات تم اللجوء الى الاقتراض الخارجى كنتيجة لعدم كفاية موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية ولاستمرار العجز فى الميزان التجارى وضرورة توفير التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية لجأت مصر الى الاقتراض من العالم الخارجى لسد هذه الثغرة وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت بداية الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل احتياجات أساسية الا أنه لم يحدث توسع فى عقد هذه القروض بما يهدد الاستقلال الاقتصادى أو يقلص من دور الجهد الوطنى فى تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

ثانيا : سياسة النقد الأجنبي فى ظل التحرير الاقتصادى الجزئى (الانفتاح الاقتصادى)

بعد حرب أكتوبر ظهرت فى هذه المرحلة الآثار السلبية لهذه الحروب والأزمات التى عاشها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات والتى تمثلت فى زيادة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات وبلوغه مستويات عالية جدا غير مسبقة ، مع زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات التضخم ، مما أدى الى زيادة الالتجاء الى صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيلات منه .

ومن هنا بدأ التحول فى أسلوب ادارة الاقتصاد القومى من التخطيط الى الأخذ تدريجيا بأسلوب ادارة الاقتصاد القومى على أساس آليات السوق . واجمالا يمكن القول بأن مرحلة ما بعد ١٩٧٢ قد شهدت تغيرات فى شكل ومضمون السياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية وكانت سياسات سعر الصرف الأجنبي من أولى المجالات التى تمثل فيها هذا التحول فقد شهدت تغيرات واسعة فى منهاجها ومضمونها بما يتفق مع الفلسفة الاقتصادية الجديدة .

وقد تمثل ذلك فى ثلاثة سياسات رئيسية :

- قيام السوق الموازية للمصرف الأجنبي
- التوسع فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- اصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ لاعادة تنظيم التعامل فى النقد الأجنبي .

(١) انشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي :

—————

فى ضوء ما تقرر من تيسيرات نقدية (القرار رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٨) والسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة وما حققته هذه التيسيرات من تعامل بين المقيمين بالنقد الأجنبي بأسعار تقوم السلطات النقدية بتحديدھا عن طريق الجهاز المصرفى ، أو بأسعار يتم التعامل على أساسھا دون تحديد من جانب السلطات النقدية بل يخضع للطلب والعرض من المقيمين ، ولما كان هذا التعامل يتم فى اطار يستبعد فيه دخول الجهاز المصرفى كوسيط فى التعامل مما يشكل قصورا فى سوق التعامل ويدعو الى دخول عناصر الوسطاء والسماسة رأّت السلطات النقدية ان العلاج يتمثل فى قيام سوق موازية للنقد الأجنبي بجانب السوق الرسمية تشرف عليها هذه السلطات وبحيث تجمع السوق الموازية فى اطار موحد الاجراءات النقدية التشجيعية فى مجال مدخرات المصريين والسياحة والصادرات غير التقليدية .

وأیضا من المبررات لقيام سوق موازية للنقد الأجنبي العمل على تشجيع توجيه الصادرات غير التقليدية الى أسواق العملات الحرة باعطاء مزايا نقدية لحصيلة هذه الصادرات تتمثل فى امكان المصدر اقتضاء القيمة بسعر صرف مميز فضلا عن امكان احتفاظ المصدر بحصيلة التصدير فى حساب يفتح بالعملة الأجنبية باسمه لدى أحد البنوك المحلية واستخدامه فى الوفاء بقيمة وارداته من مستلزمات الانتاج اللازمة له .

وكذلك من المبررات لقيام سوق موازية للنقد الأجنبي ان الموارد المتاحة من العملات الحرة فى المجمع الرئيسى للبنك المركزى لا تكفى لمقابلة كافة الاستخدامات المطلوبة . لذلك اتجه الرأى الى توفير احتياجات بعض أوجه النشاط — التى لا تخصص لها العملات الحرة الكافية — من النقد

الأجنبي بمنأى عن المجمع الرئيسى للعملات .

هذا بالإضافة الى العمل على تشجيع تمويل مدخرات المصريين العاملين فى الخارج عن طريق

شراء مدخراتهم بسعر صرف تشجيعى وفتح حسابات بالعملات الأجنبية فى البنوك التجارية المحلية .

فى ضوء هذه الاعتبارات صدر القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء السوق الموازية على

أن يسرى اعتبارا من ١/٩/١٩٧٣ . وقد صدر القرار المشار اليه السعر التشجيعى لشراء العملات

معادلا لسعر الصرف الرسمى المعلن من البنك المركزى بشراء كل عملة مضافا اليه علاوة بنسبة ٥٠٪

من السعر الرسمى ، كما حدد السعر التشجيعى بيعا بما يعادل سعر الشراء الرسمى مضافا اليه

علاوة بنسبة ٥٥٪ .

والواقع أن السوق الموازية ليست نظاما جديدا إذ لا تختلف فى طبيعتها عن نظم حسابات

التصدير وحسابات حق الاستيراد ، ولا عن القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ .

وقد تحددت أهم موارد السوق الموازية فى مدخرات وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

السياحة وحصيلة الصادرات غير التقليدية ، ونسبة ٥٠٪ من الزيادة عن هدف التصدير المقرر فى

الميزانية النقدية بالعملات الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية . وبالنسبة للاستخدامات التى

تتم من خلال السوق الموازية وأهمها المدفوعات غير المنظورة والمبالغ المسموح بها عند السفر وواردات

القطاع الخاص من المواد الخام ومستلزمات الانتاج .

وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات لتطوير السوق الموازية ، وقد استهدفت تلك القرارات

توسيع دائرة المتحصلات التى تصب فى هذه السوق بحيث أصبحت تشمل كافة المتحصلات المنظورة

وغير المنظورة باستثناء صادرات القطن والأرز والبتروول ومشتقاته ، وكذلك متحصلات رسوم المرور فى

قناة السويس وخط السوميد . ومن حيث الاستخدامات استهدفت قرارات التطوير اضافة قوائم جديدة من

السلع يمكن تمويلها عن طريق السوق الموازية ، وانتهى الأمر الى أن كافة الواردات باستثناء السلع

التموينية والمبيدات الكيماوية والمنتجات البترولية أصبحت تمويل من السوق الموازية .

(٢) نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

يقصد بهذا النظام قيام الأفراد بتمويل عمليات الاستيراد للسلع التي يرخص لهم باستيرادها دون الالتجاء الى تمويل مدفوعات هذه الواردات من السلطات النقدية ، وانما يتكفل الأفراد بتدبير هذا التمويل بطرقهم الخاصة . وبطبيعة الحال يلجأ هؤلاء الأشخاص الى المواطنين العاملين فى الخارج لتمويل التراخيص التي تصدر لهم ، وغالبا ما يتم دفع المقابل لقيمة التمويل بالنقد الأجنبي بأسعار صرف وتزيد عن أسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية ويتم دفعها لهؤلاء المواطنين بالعملات المحلية .

ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة لجأت اليه الدولة من قبل فى عام ١٩٤٧ وكذلك على أثر الحصار الاقتصادى الذى فرض على البلاد عام ١٩٥٦ أصدرت الدولة عدة قرارات بشأن استيراد السلع التي لا يترتب على استيرادها تحويل نقد أجنبي الى الخارج . وفى عام ١٩٥٧ صدرت تعليمات تتضمن الترخيص باستيراد جميع السلع التي يتطلب استيرادها بدون تحويل عملة . ولكن أوقف العمل بهذا النظام بعد ذلك الا أنه فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ انتاب الاقتصاد القومى كثير من الاختناقات ومن ثم أصدرت وزارة الاقتصاد عدة قرارات فى عام ١٩٦٨ تتيج الاستيراد بدون تحويل عملة . ولقد أدخلت عدة تعديلات متلاحقة على أحكام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال الفترة ٦٨-١٩٧١ . ولقد اشتملت تلك الأحكام على تحديد الفئات التي يسمح لها بالاستفادة من هذا النظام والسلع التي يمكن استيرادها بموجبه ومصادر الاستيراد .

وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧٥ حيث ألغيت بموجبه القيود على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة سواء كانت متعلقة بقوائم السلع أو بالشروط الواجب توافرها فى الأشخاص الذين يسمح لهم بالاستيراد بموجب هذا النظام .

(٣) إعادة تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦:

فى أعقاب الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى والعمل على تحرير الاقتصاد القومى تحريراً جزئياً ومتدرجاً وخاصة فى مجال سياسات النقد الأجنبى أصبح هذا الواقع لا يتناسب واستمرار العمل بقانون الرقابة على النقد الأجنبى رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ خاصة بعد اتساع نطاق محاولات تطويع أحكام هذا القانون لتأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية المتغيرة . كذلك قررت السلطات النقدية اصدار قانون شامل ليعيد أسس تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى فأصدرت القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ليحل محل القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

ومن أهم أسس تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى طبقاً للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٩ منح الحرية لكل شخص طبيعى أو معنوى - من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام - للاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحة ، مع حقه فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً شريطة أن يكون ذلك عن طريق المصارف وغيرها من الجهات المعتمدة رسمياً قيامها بالتعامل فى النقد الأجنبى .

أيضاً من أهم تلك الأسس اجازة قيام المصارف المعتمدة (وهى البنوك المصرية المؤممة بالإضافة الى ثلاثة بنوك مشتركة) بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتحويل للداخل والخارج والتشغيل .

ومن أهم بنود لائحة القانون المشار اليه اقرار الاحتفاظ بالنقد الأجنبى فى كافة أشكاله سواء خارج البلاد أو داخلها لدى المصارف أو كحيازة شخصية . كذلك السماح بفتح حسابات حرة بالعملات الأجنبية سواء للمواطنين العاملين بالخارج أو لغيرهم مع الحرية الكاملة فى استخدام هذه الحسابات سواء لصرف نقد أجنبى للغير دون اشتراط السفر أو صرف نقد أجنبى للاحتفاظ به أو التحويل للخارج دون ما حدود أو قيود كذلك جواز الاحتفاظ بأرصدة لدى المصارف فى الخارج دون الزام باعلانها .

(٤) تحويل سوق الصرف الرسمية والسوق الموازية للنقد الأجنبي الى مجمعين للنقد الأجنبي

لدى البنك المركزى ولدى المصارف المعتمدة :

فى ضوء اتفاقية مصر مع صندوق النقد الدولى فى يونيو ١٩٧٨ للحصول على تسهيلات ائتمانية
تقرر توسيع مجال السوق الموازية تدريجيا اعتبارا من يونيو ١٩٧٨ بحيث يمتد سريان سعر الصرف
فيها ليشمل جميع المعاملات المنظورة وغير المنظورة . وعلى أن يتم توحيد سعر الصرف فى السوقين
الرسمية والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ وذلك بسريان سعر الصرف المعمول به فى السوق
الموازية فى ذلك التاريخ ٧٠ قرش للدولار . وقد صدر بذلك قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٢ فى ديسمبر
١٩٧٨ . الا أن توحيد سعر الصرف فى كلا السوقين الرسمية والموازية لم يملغ تواجدهما بشكـل
منفصل ولكن بقيا تحت أسماء جديدة ، مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزى ومجمع النقد الأجنبي
لدى المصارف المعتمدة .

وتتمثل موارد مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزى فى رسوم المرور فى قناة السويس وعائد
تشغيل خط أنابيب السوميد وصادرات القطن الخام والأرز ، والبتروـل ومنتجاته والمتحصلات السياحية
للدولة بالنقد الأجنبي . أما استخدامات أرصدة هذا المجمع فتتمثل فى مدفوعات الواردات من السلع
التموينية الأساسية (كالقمح والدقيق والسكر) والمبيدات الكيماوية والبتروـل الخام ومنتجاته ومدفوعات
تسديد الالتزامات العامة للدولة .

أما مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة فتصب فيه كافة المتحصلات ، وتخرج منه كافة
المدفوعات ، الغير منوط بالبنك المركزى تنفيذها .

(٥) تشجيع الاستثمار الأجنبي كسياسة من سياسات النقد الأجنبي (١)

انعكست أهداف الحكومة نحو جذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للدخول فى مجال الاستثمارات المنتجة فى الداخل وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات المصرى فى صدور القانون ٤١ لعام ١٩٧٤ وكانت تلك الأهداف ذات دلالة عامة فى طريقة عمل الاقتصاد المصرى وقد تضمنت أهم بنود القرار الآتى :

١ - تيسيرات نقدية فى شكل تحويل حصة من مرتبات العاملين الأجانب وإمكان تصدير المال المستثمر وتحويل عوائد رأس المال وتيسير الاستيراد من الخارج من الحسابات المصرفية الخاصة بالمشروع دون التزام الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لذلك .

٢ - السماح بإنشاء بنوك الاستثمار والأعمال وشركات إعادة التأمين والتي يقتصر نشاطها على العملات الحرة .

ومفاد ما تقدم أن الاقتصاد المصرى أصبح يواجه بازديادية فى مجال الصرف وسياساته فهناك مشروعات لا تخضع لهذا القانون ومشروعات تتمتع بمزاياه وكان من المفروض أن يكون لهذه السياسة أثرا إيجابيا فى علاج مشكلة ندرة العملات الأجنبية ولكن على العكس قد ساهمت فى تدهور سعر الصرف للأسباب الآتية :

١ - ان المشروعات فى غالبيتها استهلاكية ونصيب قطاع التصدير منها محدود .

٢ - كان من المفروض أن يعوض التدفق لرؤوس الأموال من الخارج سواء فى شكل رأس مال مباشر أو غير مباشر الزيادة فى الطلب على العملات الأجنبية لهذه المشروعات ولكن نظرا لان هذه الاستثمارات فى معظمها عينية فلم تحقق الغرض منها .

٣ - ان بنوك الاستثمار والأعمال قد استحدثت مواردها من مصادر مصرية فى ذات الوقت استأثرت الاستثمارات الخارجية على جملة الاستخدامات أما البنوك التجارية فكان لها نفس الدور فقط—

أضافت لمشكلة السيولة النقدية وزادت من عجز ميزان المدفوعات .

(١) " نظرة عامة على تطور نظم وسياسات الصرف الأجنبي فى مصر " ، فادية عبد السلام

ورقة بحثية غير منشورة .

٤ - ان قوانين الاستثمار بتيسيراته فى شكل تمويل المشروعات من الخارج دون الزام بشراء مستلزمات محلية بالاضافة الى الحريات الكاملة فى استخدام الأرصدة من النقد الأجنبى (تمويلات أرباح - نسبة من أجور الأجانب) واعادة تصدير رأس المال المستثمر قد ساهمت فى تدهور قيمة الجنيه

(٦) قرارات يناير ١٩٨٥ (ومحاولة الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة)

- انخفض سعر صرف الدولار لدى جميع البنوك المعتمدة من ٨٣ر٢ قرش للدولار (السعر المحلى) الى ١٢٣ر٨ قرش للدولار (السعر المعلن بالعلاوة المتغيرة) .

- تم الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة طبقا لقرارات يناير ١٩٨٥ ، وأصبح على المستوردين فى القطاع الخاص سداد قيمة وارداتهم بالجنيه المصرى بسعر الصرف التشجيعى (١٢٣ر٨ قرش للدولار) وعدم السماح لهم باستخدام حساباتهم الحرة . وبذلك استبعدت فروع البنوك الأجنبية من تمويل الاستيراد . كذلك أصبح مقدم الاستيراد يسدد بالعملة المحلية بحد أعلى ٥٠% بدلا من مقدم ١٠٠% وبالعملة الأجنبية .

أهم دلالات قرارات ٥ يناير :

- الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة .
- قيام البنوك بتمويل طلبات فتح اعتمادات للاستيراد والتأمين النقدى يعنى انتقاء التمويل من الموارد الخاصة .
- القرارات الجديدة قلبت السوق السوداء الى سوق رسمية وهى خطوة كبيرة فى تنقيح السوق .
- التجارية بالمعنى العام .

الا أنه تبقى ملاحظة الآتى على النظام :

- المفروض أن البنوك الأجنبية ألا تعمل بالعملة المحلية . القرارات استهدفت تمويل الاستيراد بالعملة المحلية وهذا يعنى حرمانها من فتح اعتمادات استيرادية وهذا يضعها أمام قرارا الرحيل أو التعديل لثانيتها .

- كان يجب قصر التعامل فى النقد الأجنبى على بنوك القطاع العام الأربعة لتقويمه وأحكام الرقابة المصرفية .
- ضرورة توفر احتياطى لازم لتثبيت السعر .
- لماذا لا تستخدم الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى للمستوردين فى تغطية الاعتمادات الاستيرادية الخاصة بكل صاحب حساب حر بالنقد الأجنبى ؟ والقرارات الجديدة تضمنت تمويل الاعتمادات الاستيرادية بالجنيه ومن ثم فعلى صاحب الحساب الحر بيعه لمجمع البنوك المعتمدة بدون أى ميزة لصاحب الحساب .

اجراءات ابريل ١٩٨٥ والعودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

- ازاء الضغوط التى مورست بواسطة تجار العملة وأصحاب المصالح تم العدول عن قرارات ٥ يناير وذلك بصور ثلاث قرارات تعديلية فى ١٢ أبريل ١٩٨٥ تم بمقتضاها الآتى :
- اجراء تخفيض جديد على قيمة الجنيه المصرى بحيث أصبح فتح الاعتمادات الاستيرادية بسعر صرف دولار ١٢٤ ، ١٢٥ قرش .
- العودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستمرار تمويل واردات القطاع الخاص . ولكن الفترة التى أعقبت التنظيم الجديد قد تميزت بعدد من التغيرات والتطورات الاقتصادية .
- ارتفاع أسعار الصرف للدولار فى السوق السوداء بما يتجاوز ٢٠٠ قرش أبريل ١٩٨٦ .
- الاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات فى المدن الجديدة كمحاولة لاصلاح الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد المصرى .
- صدور قرار وزير التموين ١٢١ لعام ١٩٨٦ بتنظيم تجارة الاستيراد من الخارج وتحديد هوامش ربح وتحديد أسعار السلع المستوردة فى ضوء سعر صرف السوق السوداء . ويعتبر هذا الاجراء

خطوة فعالة على طريق تعويم الجنيه واعترافا صريحا بأن سعر السوق السوداء يعبر عن سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصرى .

أيضا شهد عام ١٩٨٦ فى مجال السياسات المالية والضرائبى صدور مجموعة قرارات استهدفت اصلاح السياسة الجمركية والخروج بالتعريفية الجمركية لتصبح أداة من أدوات التوجيه الاقتصادى وليس أداة جباية الى جانب الحد من الاعفاءات الجمركية وقد تضمنت القرارات :

— صدور التعريفية الجمركية الجديدة التى ضمن ١٠ فئات بدلا من ٤٣ فئة وتتراوح الضريبة بين ١١٠٪ كحد أقصى و ٥٪ كحد أدنى باستثناء السلع الغذائية الأساسية التى تم اخضاعها لفئة ضريبية ١٪ فقط .

— الغاء جميع الضرائب والرسوم الملحقة بالضريبة الجمركية واحداث التوازن بين الضريبة الجمركية على المواد الخام وكل من السلع الوسيطة والمنتج النهائى بحيث تتدرج صعودا كلما زادت درجة التصنيع وتشجيع الصناعات التجميعية حيث وصلت التخفيضات فى الضريبة الجمركية الى ٧٥٪ منها كلما زادت نسبة التصنيع المحلى من المنتج المجمع (١)

— وضع قائمة موحدة بالسلع المحظور استيرادها .

— تعديل سعر صرف الدولار الجمركى من ٧٠٧ قرش الى ١٣٤ قرش .

— استهدف القانون الجديد الحد من الاعفاءات بعد أن بلغت ٤٠٪ من الواردات .

وفى مارس ١٩٨٨ اكتملت خطوات انشاء السوق المصرفية حيث ألغى مجمع البنوك المعتمدة بموجب القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٨ • وطبق سعر السوق المصرفية (٢٢٠ قرش للدولار فى ذلك الوقت) على كافة المعاملات السلعية والخدمية عدا ما يدخل فى نطاق مجمع البنك المركزى •

وفى أغسطس ١٩٨٩ استمر التحرك نحو تحرير مجمع البنك المركزى الذى كان قد بدء فيه باستبعاد بعض السلع • وجاء التحرك هذه المرة بتطبيق سعر صرف يخفض تدريجيا حتى يصل لسعر السوق المصرفية وخفض سعر الصرف من ٧٠ قرش للدولار الى ١١٠ قرش للدولار •

وقد تم ذلك من خلال اتباع ثلاث مجموعات من القرارات من خلال ثلاث مراحل للانتهاء من انشاء السوق المصرفية الحرة (١) •

المجموعة الأولى :

وهى تتعلق بوسيلة تمويل عمليات الاستيراد ويتم تنفيذها على ثلاث مراحل يتم فى المرحلة الأولى منها تمويل كل عمليات استيراد القطاع الخاص (ما قيمته ٣ مليار دولار) بالاضافة الى تمويل ٤٠% من عمليات استيراد القطاع العام وذلك بصور القرارات ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ل مايو عام ١٩٨٧ والتى تتضمن الآتى :

- ١ - فتح اعتمادات مستندية بالجنيه المصرى وهو ما لم يكن معلنا قبل مايو ١٩٨٧ •
- ٢ - الغاء التزام المستوردين فى القطاع الخاص بايداع تأمين نقدى بالنقد الأجنبى عند فتح الاعتماد فى البنك المركزى المصرى يتراوح ما بين ١٥% و ٥٠% من قيمة الاعتماد لمدة شهر وبدون فوائد •
- ٣ - التزام المستورد بسداد ٣٥% من قيمة الاعتماد عند طلب فتح الاعتماد بالنقد الأجنبى أو بالعملة المحلية •

٤ - تم نقل مدفوعات تخص القطاع العام (سلع تموينية - دواء - سلع زراعية وصناعية) من مجمع البنوك المعتمدة للسوق الجديدة وقد تم نقل مقابلها متحصلات كانت تشكل جزءا من موارد النقد الأجنبي للبنوك المعتمدة مثل مدخرات المصريين وجانب من إيرادات نشاط السياحة وحصيلة بعض الصادرات .

وتجدر الإشارة الى أن تمويل الاستيراد فى المرحلة الثانية زاد ليصل الى ٨٥٪ من عمليات استيراد القطاع العام (باستثناء هيئات القطاع العام للغزل والنسيج والصناعات المعدنية) وبعض العمليات غير المنظورة وبعض استثمارات القطاع العام النقدية وأرباح شركات وبنوك مصرية ويجب أن يكون واضحا أن كل العمليات السابقة شملت الموارد والاستخدامات .

المجموعة الثانية :

تشمل عمليات تمويل مديونيات القطاع الخاص بواقع ١٠٪ من موارد السوق الحرة .

المجموعة الثالثة :

وتتضمن نقل ١٥٪ الباقية من القطاع العام والمتمثلة فى صناعات الغزل والنسيج وصناعات التعدين والحراريات وتمويل عمليات الخدمات ومنها تمويل حج القرعة والسفر للعلاج وبدلات السفر فى مهام للخارج والعمرة وقد تضمنت القرارات اطلاق الشراء والبيع من الحسابات الحرة لأغراض السياحة والحج السياحى .

وبانتهاء المرحلة الأخيرة من السوق المصرفية الحرة فقد تم نقل استخدامات البنوك التجارية بالكامل الى السوق المصرفية وهو ما يعنى أن هناك سعر مجمع البنك المركزى وسعر السوق الحرة وسعر السوق السوداء (اعتمدت السوق المصرفية الحرة عند انشائها على سعر السوق السوداء آنذاك وهو ٢١٦ قرش للدولار) وكما تشير الأسعار المعلنة رسميا فان الفرق بين سعرى السوق المصرفية الحرة والسوق السوداء يتضح لنا أن هناك هامش لا يتجاوز ١٠ قروش بين السعيرين وان معدلات ارتفاع السعر لا تتجاوز ٥٪ منذ نشأة السوق وحتى عشرة شهور وهذا بالمقارنة بارتفاع فى قيمة الدولار تتراوح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ كل عام قبل انشاء السوق المصرفية الحرة .

وهذا ما يؤكّد ان السوق المصرفية قد نجحت في امتصاص الجزء الأكبر من موارد السوق السوداء وأن السعر يقترب من السعر الواقعي كذلك فان هذا التطور في شكل ومضمون السوق المصرفية الحرة يعنى اتجاهها نحو توحيد سعر الصرف والمزايا المترتبة على ذلك من حيث السهولة والوضوح وتأمين سلامة الحسابات الاقتصادية بالإضافة الى أن ذلك مقدمة لاستقرار المعاملات النقدية في سوق النقد الأجنبي بعد أن ظل تذبذب أسعار العملات وهبوط قيمة الجنيه بشكل حاد سبب ومعوّق للتنمية الاقتصادية ووراء خسائر مباشرة وغير مباشرة للشركات سواء الجديدة أو القديمة .

وبالرغم مما سبق فان انشاء السوق المصرفية الحرة قد أثار كثيرا من المناقشات حول عيوبها والثغرات المترتبة على تطبيقها :

١ - أن هناك ثغرات استغلها تجار العملة وقد تمثلت في منافذ لم تغطيها القرارات :

- أ - البنوك تسمح بالبيع ولا تسمح بالشراء .
- ب - سياسة البيع للسلع المعمرة بالعملات الحرة .
- ح - دفع مرتبات موظفي بعض المنشآت بالعملات الحرة .
- د - بقاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- هـ - أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات الوطنية لا زالت منخفضة .
- و - وجود شركات توظيف الأموال بدون رقابة على حساباتها ومعدلات أرباحها .

٢ - ان السعر الذي تحدده لجنة السوق المصرفية يتسم بالجمود وعدم التحرك والمثال على ذلك أنه في خلال ثلاث شهور من انشاء السوق تراوح ما بين ٢١٨-٢٢٠ قرش وبعد أكثر من ٧ شهور يتراوح بين ٢٢٠-٢٢٦ قرشا .

٣ - ان امكانية تدبير النقد الأجنبي اللازم للنشاط الاستيرادي مشكوك فيها حيث أثبتت الخبرة العملية أن هناك بعض الطلبات قد عجزت السوق الحرة عن تدبيرها تتعلق باستيراد مستلزمات الانتاج .

- ٤ - ان هناك مشكلة تتعلق بالبنوك الأجنبية المسموح لها فقط بالتعامل بالنقد الأجنبي فهي تواجه بموقف حرج عن عجزها عن قبول عملة محلية لفتح الاعتماد وهو ما يؤثر على أنشطتها ويهدد مراكزها المالية خاصة وان معظم عمليات هذه البنوك ذات طبيعة تجارية .
- ٥ - صعوبة الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحديد سعر الصرف خاصة وان سعر الصرف فى الدول النامية ومن ضمنها مصر قائم على الخللا لا على التوازن .
- ٦ - ان هناك بعض الحالات لبعض الشركات قد اضيرت فى عوائدها المحولة الى الخارج بسبب تغير سعر الصرف بالزيادة وهذه تحتاج الى دراسة لتعويضها ولو نسبيا .
- ٧ - ان محاسبة فوائض الطيران على أساس اسعار السوق المصرفية الحرة يعنى ارتفاع فى أسعار تذاكر السفر مما سيؤثر على حركة الطيران فى مصر .

(٢) قيام السوقين الأولية والحرة فى فبراير ١٩٩١ :

تضمن قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٧ الصادر فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ فى شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي تضمن فى مادته الحادية عشر النص على التعامل فى النقد الأجنبي من خلال سوقين هما :

أ - السوق الحرة (الثانوية) : (١)

ويتحدد سعر بيع العملات الحرة طبقا لنظام السوق الحرة تبعا للعرض والطلب وتشمل مواردها من النقد الأجنبي . حصيلة السياحة المحققة لوحدات وشركات القطاعين العام والخاص والشركات المنشأة بنظام الاستثمار الداخلى فى ظل قانون الاستثمار بما فى ذلك الحصيلة الواجب التنازل عنها طبقا للقواعد النقدية والمبالغ التى يرغب أصحابها فى التنازل عنها من حسابات التجنيد من السياحة وكذلك النحويلاات الواردة من الخارج وغير واجبة الاسترداد التى يرغب أصحابها فى التنازل عنها وأوراق النقد . جنبي والشيكات السياحية ووسائل الدفع الأخرى أيا كان مصدرها والتنازلات عن الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي والودائع والأوعية الادخارية وحسابات التشغيل ورأس المال بالنقد الأجنبي وفائض عمليات الملاحة والطيران .

وأجاز قرار وزير الاقتصاد للمصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى البيع من حصيله موارد السوق الحرة للنقد الأجنبى دون أى قيود للأفراد و وحدات وشركات القطاعين العام والخاص والشركات المنشأة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا لأحكام قانون الاستثمار .

ب - السوق الأولى (١) :

ويكون التعامل فى هذه السوق من خلال البنك المركزى والمصارف المعتمدة وتتمثل مواردها فى ثلاث موارد هى المنح والقروض الحكومية وحصيله الصادرات السلعية بما فى ذلك الحصيله الواجب التنازل عنها طبقا للقواعد النقدية والمبالغ التى يرغب أصحاب حسابات (التجنيب .. تصدير) فى التنازل عنها بالإضافة الى المتحصلات غير المنظورة للحكومة والهيئات العامة و وحدات وشركات القطاع العام فيما عدا حصيله السياحة وألزم القرار المصارف المعتمدة بتوريد متحصلاتها من النقد الأجنبى الى البنك المركزى والمحصله من رسوم المرور بقناة السويس وعائد تشغيل خط أنابيب ب "سوميـد " وصادرات البترول ومنتجاته وصادرات القطن الخام وصادرات الأرز والمنح والقروض الحكومية باستثناء ما يتم تخصيصه لقطاعات محددة ويتم تحديد أسعار الشراء والبيع فى حدود ٥٪ أقل من أسعار السوق الحرة ويتم تحديد أسعار العملات الأجنبية وفقا لعلاقتها بالدولار الأمريكى فى أسواق الصرف الخارجية وكان على البنك المركزى تحديد الحد الأقصى برصيد التشغيل لكل مصرف على أن تلتزم المصارف المعتمدة ببيع الفائض من رصيد التشغيل الى أحد المصادر المعتمدة الأخرى أو البنك المركزى فى نهاية الفترة التى يحددها .

وقد ارتفعت الحصيله بعد انشاء السوقين من النقد الأجنبى من ٨٩ مليون دولار يوميا

الى ١٥ مليون دولار فى المتوسط يوميا .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ : (١)

أصدر وزير الاقتصاد القرار ٣٢٤ فى ٢ يوليو ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية رقم ٩٧ لسنة ٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ضمن تعديل المواد ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ و ١٣٠ الصادرة فى القرار ١١٧ لسنة ١٩٩١ . ففىما يتعلق بالمادتين ٤٣ ، ٥٣ تم تحويل حصيلة الصادرات السلعية من موارد السوق الأولية الى السوق الحرة وفىما يتعلق بالمادة ٥٤ تمت اضافة جزء يجيز للمصارف المعتمدة البيع من حصيلة موارد السوق الحرة للنقد الأجنبى للهيئات العامة لتغطية احتياجاتها المنظورة وغير المنظورة باستثناء الأغراض التى يتم تحويلها من موارد السوق الأولية . وفىما يتعلق بالمادة ٥٥ يتم السماح للأفراد و وحدات وشركات القطاعين العام والخاص والهيئات العامة بالتحويل من مشترياتهم من النقد الأجنبى من موارد السوق الحرة الى الخارج لمواجهة مدفوعاتهم ————— المنظورة بما فى ذلك سداد الالتزامات بالنقد الأجنبى وغيرها من التحويلات الرأسمالية . ففىما يتعلق بالمادة ١٣٠ فقد أجازت للهيئات العامة و وحدات وشركات القطاع العام فتح حسابات بالنقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة تسمى بحسابات تجنيد سوق حرة ، تغذى بمشتريات تلك الجهات من النقد الأجنبى من السوق الحرة ويقتصر استخدامها على مواجهة أغراض منظورة وغير منظورة متعلقة بنشاط الجهة صاحبة الحساب فقط على ألا يجوز للجهة الواحدة فتح أكثر من حساب لنفس الغرض .

شركات الصرافة : (٢)

تضمن قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الصادر فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ السماح لجهات غير مصرفية بالتعامل فى النقد الأجنبى على أن تأخذ هذه الجهات شكل الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه على أن يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى فى السوق الحرة فى شراء وبيع البنكنوت وشراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو الخارج لحسابها والوساطة بين الراغبين

(١) الاهرام الاقتصادى ، ٢٩٩٢/١/٦ ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١ .

فى شراء وبيع أرصدة حسابات النقد الأجنبى فى اطار السوق الحرة للنقد الأجنبى ويحظر عليها اجراء عمليات التحويلات من والى الخارج أو القيام بأى عمل من أعمال البنوك وتخضع لرقابة البنك المركزى وأجاز القرار لوزير الاقتصاد ايقاف ترخيص هذه الشركات لمدة لا تتجاوز سنة فى حالة وجود مخالفة للشروط الواردة فى اللائحة أو الغاءها نهائيا فى حالة تكرار المخالفة .

استهدف القرار الخاص بالسماح بإنشاء شركات الصرافة الوصول الى سعر واقعى تعكسه آليات السوق بدون تدخل ادارى تحدده قوانين العرض والطلب على النقد الأجنبى بما يؤثر فى النهاية على تشجيع الصادرات وتقليل عمليات الاستيراد كنتيجة لوجود سعر واقعى للنقد الأجنبى وزيادة قنـسـوات التعامل فى النقد الأجنبى بشكل شرعى وبدون تعقيدات للقضاء نهائيا على السوق السوداء فى التعامل فى النقد الأجنبى وبذلك أصبح من حق أى مواطن شراء وبيع النقد الأجنبى كما أصبح من غير المجدى تخزين النقد الأجنبى بعد أن أصبح من السهل الحصول عليه فى أى وقت كما أدت هذه الخطوة الى تحقيق استقرار فى سوق النقد كنتيجة للقضاء على ظاهرة " الدولار " التى انتشرت على مدى فترة طويلة وحلت مشاكل المستوردين فى الحصول على النقد الأجنبى بدون تلاعب أو تحايل على البنوك .

وقد حدد البنك المركزى رصيد تشغيل لكل شركة على أن تقوم الشركة ببيع ما يزيد عن رصيد التشغيل الى أحد البنوك أو شركة صرافة أخرى لم يصل الرصيد لديها الى حد رصيد للتشغيل .

وهذا الاجراء يمنع شركات الصرافة من القدرة على التأثير فى العرض يحجب حصيلته عن السوق أملا فى المضاربة على زيادة الأسعار أو المغالاة فى رفع أسعار للشراء لزيادة الحصيلة وزيادة

الأرباح^(١) وقد بدأت أولى الشركات عملها فى أغسطس ١٩٩١ وبنهاية نوفمبر ١٩٩١ وصلت الى ١٢ شركة من بين ٥١ شركة وافقت لجنة تأسيس الشركات على تأسيسها . ووجود عدد يزيد على ٢٠ شركة ليس فى صالح هذه الشركات جميعا لمحدودية العرض وكثرة عدد البنوك التى تعتبر الصرافة بالنسبة لها نشاطا تكميليا هذه الصفة أطلقها على شركات الصرافة محافظ سابق للبنك المركزى المصرى وخبير ببواطن

السوق هو الأستاذ على نجم وقال أيضا انها لن تضيف شيئا بل ستشارك البنوك فى اقتسام كعكة صغيرة الحجم مع أن الأرقام الاحصائية تقول بغير ذلك ففى الشهر الأول لمزاولة طليعة هذه الشركات نشاطها قفزت الحصيلة الشهرية للسوق قفزة واسعة الا أنه هناك عوامل ساعدت على زيادة الحصيلة منها أن الشركات بدأت نشاطها خلال أفضل مواسم العرض رواجاً وهو موسم عودة العاملين فى الخارج وانحمار موجة الاقبال على الودائع الدولارية بسبب الزيادة المرموقة لأسعار الفائدة للودائع بالجنينة المصرى واستمرار حالة الركود التضخمى والتى تؤثر بدرجة كبيرة فى حجم الاستيراد والارتفاع الكبير فى أسعار التذاكر للسفر كان له تأثير محسوس على السياحة الى الخارج وهو ما لا يمكن معه الجزم بأن شركات الصرافة قد أضفت الى الحصيلة الصافية الا بعد تحليل دقيق للاحصاءات لتدفقات النقد الأجنبى من مختلف المصادر (١) .

(٢) قيام السوق الحرة الموحدة للنقد الأجنبى :

صدر قرار توحيد سعر الصرف فى أكتوبر ١٩٩١ قبل موعده بخمسة أشهر فقد كان من المقرر أن تسنم السوق الى فبراير ١٩٩٢ الا أن ارتفاع الحصيلة ساعد على سرعة دمج السوقين فى سوق حرة موحدة ليصبح التعامل فى النقد الأجنبى طبقاً للعرض والطلب دون أى تدخل ادارى فى تحديد أسعار الشراء والبيع (٢) .

وبذلك يكون الاقتصاد المصرى قد تجاوز مرحلة تعداد أسواق وأسعار الصرف وكذلك مرحلة التقلبات المفاجئة والكبيرة فى هذا السعر والتى كانت تؤثر سلباً على المناخ الانتاجى والاستثمارى وجدير بالذكر أن ترك سعر الصرف ليتحدد بعوامل العرض والطلب لا يعنى عدم التدخل لمواجهة التقلبات غير المبررة فيه وقد تم تكوين احتياطي مناسب من العملات الأجنبية يستخدمه البنك المركزى فى هذا الغرض وكذلك يتم تحديد حد أقصى لرصيد التشغيل لكل من البنوك والوحدات غير المصرفية حتى يمكن

(١) الاهرام الاقتصادى ، ١٩٩٢/١/٦ ، ص ٢١ .

(٢) الاهرام الاقتصادى ، ١٩٩٢/١/٦ ، ص ٢١ .

القضاء على المضاريات فى النقد الأجنبى وقد ترتب على توحيد سوق الصرف الأجنبية وتوحيد سعر الصرف بحيث يتحدد أيضا بقوى العرض والطلب اعطاء الجنيه المصرى قيمته الحقيقية مقابل العملات الأجنبية وتقوم الاستيراد بتكلفتها الحقيقية فضلا عن أن ذلك يمثل حافزا ايجابيا للتصدير .

(تطور حصيلة السوق من النقد الأجنبى قبل وبعد توحيد سعر الصرف)

الشهر	الحصيلة بالمليون دولار
مارس ١٩٩١	٢٨٧,٤
ابريل ١٩٩١	٢٥٣,٨
مايو ١٩٩١	٢٠٥,٢
يونيو ١٩٩١	٣٢١,٤
يوليو ١٩٩١	٥٧٢,٣
أغسطس	٧٥٣,٥
سبتمبر ١٩٩١	٨٦٢,٩
أكتوبر ١٩٩١	١٠١٦,٦
نوفمبر ١٩٩١	١٣٥٧,٧

فالواقع ان اعطاء الجنيه المصرى قيمة تزيد على قيمته الحقيقية يؤدى الى دعم غير مباشر للواردات وبالتالى عدم ظهورها بقيمتها الحالية أى اعطاء دعم للمنتج الأجنبى وزيادة قدرته التنافسية للانتاج المحلى كما يعتبرها حافزا سلبيا للصادرات والمحصلة النهائية ان اعطاء الجنيه المصرى قيمته الحقيقية يتمشى مع سياسة الحكومة فى ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات بما يساهم فى معالجة الخلل فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وجدير بالذكر أن حصيلة النقد الأجنبى قد تجاوزت المليار دولار فى كل من شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩١ وهما الشهران التاليان لتوحيد سعر الصرف . (١) .

ويرى البعض (١) أن إنشاء السوق الحرة وعدالة سعر الصرف التى أصبحت تحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب شجع الكثيرين عن التنازل عن حيازتهم للنقد الأجنبى وتحويلها الى الجنيه واختفاء السوق السوداء وأصبح لدى البنوك لأول مرة فوائض من النقد الأجنبى تبيعها للبنك المركزى حتى بلغ ما تم شراؤه بواسطة البنك المركزى ١٦ مليار دولار مع عدم وجود طلبات معلقة لدى البنوك لفتح الاعتمادات للاستيراد بينما كانت لدى البنوك قبل تطبيق النظام طلبات معلقة لعدم كفاية النقد الأجنبى لتنفيذها تجاوزت حوالى ٤٥٠ مليون دولار وقد بلغ صافى الأرصدة الأجنبية لدى البنك المركزى فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ ما يجاوز ٧٢ مليار دولار هذا يحدث لأول مرة وأكد نائب محافظ البنك المركزى أن لدى البنك احتياطى كاف يسمح له بالتدخل لحماية الجنيه المصرى عند حدوث أى مضاربات وهذا السبب هو وراء الاستقرار الذى تمر به العملة المصرية منذ فترة وجيزة * الا أن الاستناد على نجم المحافظ السابق للبنك المركزى يعارض هذا الاتجاه ويرى أن سياسة الحدود الائتمانية هى السبب فى الانخفاض المؤقت لسعر الصرف لعدم ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية للجنيه المصرى فى المرحلة الأخيرة ليس نتيجة زيادة الموارد ولكن لتحجيم الطلب وهذا يعنى أنها حالة مؤقتة ولا يمكن استمرارها لمدة طويلة وبمجرد بدء دورة نشاط اقتصادى جديدة فان الأمر يتطلب زيادة فى الطلب على النقد الأجنبى وبالتالي سيؤثر ذلك على سعر الصرف للجنيه المصرى وارتفاع أسعار العملات الأجنبية طبقاً لسعره (٢).

(١) الاهرام الاقتصادى ، ١٤/٢/١٩٩٢ ، ص ١٥ .

(٢) الاهرام الاقتصادى ، ١/١١/١٩٩١ ، ص ١٥ .

اثر التغيرات فى سعر صرف الجنيه على الصادرات
المصرية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى

د. مجدى محمد خليفه

المحتوى

- مقدمة
- ديناميكية سعر الصرف وأثره على الصادرات
- الأهمية النسبية للصادرات المصرية
- الهيكل السلعي للصادرات المصرية
- قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات السلعية
- قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة

مقدمة :

يعتبر هيكل السياسة الاقتصادية أحد المحددات الأساسية فى القطاع الخارجى بشقيه سواء الصادرات أو الواردات بأشكالهما المختلفة ، حيث ديناميكية العمل فى القطاع الخارجى تحدده شكل السياسة الاقتصادية سواء كانت سياسة اقتصادية مفتوحة أو مغلقة . فالتعامل مع القطاع الخارجى يتحدد بناءً على شكل السياسة الاقتصادية ، وعلى هذا فان المتبع لشكل السياسة الاقتصادية فى مصر يلاحظ أن التحولات الاشتراكية وتقييد عوامل الانتاج فى يد الدولة بدأ مع قرارات التأمين عام ١٩٥٧ وقرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وكانت البداية الحقيقية لانخفاض الفائض المتحقق فى ميزان المدفوعات المصرى ، نظرا لتقييد قطاع التصدير فأصبح لا يعمل بالكفاءة المرجوة ، خاصة وأن اغلاق الملاحة فى قناة السويس كان من أهم بداية ظهور العجز فى ميزان المدفوعات ، وانتهت هذه المرحلة تقريبا بنكسة يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من حرب الاستنزاف الاقتصادى للاقتصاد المصرى الى أن جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكانت بداية تحول حتمية وفتح الأبواب للاستثمار الأجنبى للمشاركة فى خطط التنمية الاقتصادية التى لم ينفذ منها شئ فى ظل القيود الاقتصادية خلال الستينات ، وكانت قوانين الاستثمار والحد من القيود الاقتصادية على الصادرات والواردات البداية الحقيقية لسياسة التحرر الاقتصادى الى أن أصبحت سياسة التحرر الاقتصادى واقع لا بد من ترسيخ جذوره ولا بد من تنمية هيكل الاقتصاد القومى بمقومات هذه السياسة ، وطبيعى أن تلمس القطاع الخارجى لأنه المحرك الحقيقى مع العالم الخارجى ، خاصة وأن القطاع الخارجى يعتبر المحصلة الطبيعية للقطاع الانتاجى .

ونتيجة لزيادة موارد مصر الخارجية من البترول وازدادات قناة السويس وتحولات العاملين فى الخارج فان المخطط المصرى لم يعطى وزنا للارتباك الذى ظهر خلال النصف الأول من السبعينات والتى كان نتيجة طبيعية للاختلالات والتشوهات خلال الستينات فلم يتمكن المخطط المصرى من استيعاب هذا التدفق المالى التى أعقب حرب ١٩٧٣ ، ولم يتم وضع خطط انتاجية جيدة لاستثماره مما جعل العجز الخارجى يتضاعف نتيجة لزيادة الواردات بمعدل كبير وتدهور قطاع

التصدير بنفس المعدل وظهر ذلك فى العجز الكبير فى ميزان المدفوعات التى ظهر فى بداية الثمانينات ، وعندما بدأ المخطط المصرى يعيد ترتيب أوراقه بات واضحا أنه لا بد من بعض الاجراءات السريعة لاعادة هيكلة الاقتصاد المصرى بما يرفع انتاجية الوحدة ويزيل كافة التشوهات والاختلالات الموروثة فى أسواق عناصر الانتاج وأسواق السلع ، وهنا تحتم منظومة اعادة هيكلة القطاع الخارجى بازالة كافة القيود التى تعيق تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج .

وتعنى سياسة التحرر الاقتصادى فى القطاع الخارجى . ترك المجال لقوى السوق لإدارة النشاط فى القطاع الخاص من خلال ازالة كافة القيود والعقبات الادارية والتشريعية التى تحد من انطلاق السلع من وإلى الخارج . وهذا التحرر ان لم يتبعه تحسين للمناخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى فإنه له ديناميكية سليمة لقوى السوق تمنع حدوث تشوهات جديدة واحتكارات قد تهدر نتائج التجربة ، ولذا فان هذه الدراسة تهدف الى توضيح أثر تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى على الصادرات المصرية ، حيث يتم استخدام أسلوب التحليل الوصفى الاستقرائى لتوضيح التغيرات التى طرأت على الصادرات المصرية خلال الفترة الأخيرة وهى التى شهدت انخفاضا متتاليا للجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية الى أن وصل الى مرحلة الاستقرار الحالية اذا كان من الممكن تسمية ذلك استقرارا نسبيا لسعر الجنيه المصرى ، وذلك سوف يتم مناقشته من خلال عدة نقاط هى :

- ديناميكية سعر الصرف وأثره على الصادرات .
- الأهمية النسبية للصادرات المصرية ونسبة تغطيتها للواردات .
- الهيكل السلعى للصادرات المصرية .
- قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات المنظورة .
- قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة .

أولا : ديناميكية سعر الصرف وأثره على الصادرات :

لقد بدأ الاقتصاديون اهتمامهم بسعر الصرف عقب سقوط نظرية الذهب ، حيث بدأت قدسية سعر الصرف كأحد عوامل التوازن فى ميزان المدفوعات ، وأصبحت عملية تعادل الطلب على العملة المحلية بالمعروض منها فى أسواق الصرف الأجنبى مكفولة باحداث تغييرات فى أسعار صرف العملة المحلية . وكانت أولى المحاولات لتفسير التجارة الخارجية وتوازنها لسعر الصرف هى نظرية جوستاف كاسيل^(١) والتى أطلق عليها نظرية تعادل القوة الشرائية^(٢) ، والتى كان بناء على هذه النظرية فان سعر الصرف التوازنى بين عمليتين هو السعر الذى يساوى بين القوة الشرائية لهما ، وبعد انهيار هذه النظرية فى أوائل الثلاثينات ونظرا لتعدد العوامل التى كانت وراء العجز فى ميزان المدفوعات ، هذا بالإضافة الى تأثير الطلب الخارجى على الصادرات المحلية ، وبذا ظهرت أهمية مرونة الطلب والعرض وفاعليتهما فى تحديد سعر الصرف للعملة الأهلية ، وهذا ينقلنا الى أهمية مرونة الطلب الخارجى على الصادرات ومرونة العرض المحلى لها (وهذه تتأثر بمرونة الطلب المحلى على السلع القابلة للتصدير) ومرونة العرض الأجنبى للواردات ، ومرونة الطلب المحلية للواردات (وهذه بدورها تتأثر بمرونة العرض المحلية للسلع المنافسة أو البديلة)^(٣) .

وهذا يعنى فى حقيقة الأمر أن سعر الصرف وتغيره انما فى ظل نظام الاقتصاد الحر وفى ظل التحرر من جميع القيود سواء منها الانتاجية أو التسويقية سواء كانت سوق محلى أو سوق خارجى فانه ولا شك يكون سعر الصرف هو وليد للعلاقات التشابكية بين مرونة الطلب والعرض على السلع سواء كان منها طلب محلى أو طلب دولى وسواء أيضا عرض محلى أو عرض دولى .

Justaf Cassel

(١)

The Purchasing power parity Theory

(٢)

(٣) فؤاد هاشم عوض (دكتور) - التجارة الخارجية والدخل القومى - دار النهضة العربية ،

وعلى هذا ، فان أسعار الصرف للعملة المحلية فى واقع الأمر ما هى الا نتائج العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات وبين أسعار السلع المحلية التى لا تدخل فى التجارة الدولية على الإطلاق .

ومما سبق يلاحظ أن سعر الصرف للعملة المحلية يرتبط ارتباطا مباشرا بمرونة الطلب والعرض للصادرات والواردات ، ولذا فانه قبل رفع أو خفض سعر الصرف لا بد من الرجوع أولا الى قياس مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات المحلية حتى يمكن معرفة تأثير خفض أو رفع سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية .

فإذا كان الطلب الخارجى على السلع المحلية من أى على المرونة فان تخفيض سعر الصرف (أى رفع أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية) سوف يؤدى ولا شك الى زيادة الطلب على الصادرات أى على السلع المحلية وتزيد هذه الزيادة كلما زادت مرونة الطلب الخارجى على السلع المحلية وتقل هذه الزيادة بانخفاض مرونة الطلب الخارجى على السلع المحلية .

وهذا يعنى فى حقيقة الأمر أنه اذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات المحلية غير مرنة أى الطلب الخارجى على السلع المحلية غير مرنة فان هذا يعنى أن تخفيض سعر العملة المحلية لن يتبعه زيادة فى حجم الطلب الخارجى على السلع المحلية ، هذا من ناحية مرونة الطلب أما من ناحية مرونة العرض ، فاذا كان العرض المحلى غير مرنة فلا يتغير حجم الصادرات ولا يتغير سعرها مقوما بالعملة الأجنبية (هذا بالرغم من أن تخفيض سعر الصرف سوف يؤدى الى أن سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية سوف ينخفض مما يتعين ولا شك زيادة فى الطلب الخارجى ، هذا بفرض وجود طلب خارجى مرنة ، واذا فرض أن مرونة العرض من هذه السلع هى صفر فان هذا يعنى أن المصدرين سوف يحاولوا رفع سعر الصادرات محليا حتى يفرى المنتج على زيادة الانتاج من السلع التصديرية وبالتالى بالرغم من انخفاض سعرها مقوما بالعملة الأجنبية الا أن سعرها سوف يرتفع مقوما بالعملة المحلية) ، ومن هنا فان تخفيض سعر العملة سوف يتبعه زيادة فى سعر السلع التصديرية مقوما بالعملة المحلية لتشجيع المنتج المحلى على زيادة الانتاج من السلعة فى

نفس الوقت فان سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية سوف ينخفض مما يتبعه زيادة فى حجم الصادرات فى حالة ما اذا كانت مرونة الطلب الخارجى على السلعة أكبر من الوحدة .

هذا ولقد قامت احدى الدراسات بقياس أثر تخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى بحوالى ١٠٪ ليعكس قيمته الحقيقية أمام العملات الأجنبية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، حيث أدى تخفيض سعر الصرف بهذه النسبة الى انخفاض أسعار التصدير بنفس النسبة ، وكان أثر هذا التخفيض فى ظل وجود مرونة فى الطلب الخارجى على الصادرات المصرية زيادة فى الصادرات المصرية بلغت حوالى ١٠ - ٢٠٪ وفقا لفروض وجود مرونة بينما فى حالة انخفاض المرونة كالات الزيادة فى الصادرات المصرية حوالى ٥٪^(١) ، وهذا القياس وان كان يشوبه الكثير من عدم الواقعية نظرا لاعتماده على بيانات الصادرات المنظورة فقط ، هذا بالاضافة الى اعتماده على بعض الفروض التى يصعب تحقيقها فى ظل هياكل انتاجية محلية غير ذات كفاءة للانتاج للسوق العالمى ، بالاضافة الى محاذير الحماية ومخاوفها المتوقعة عقب سياسات التحرر الاقتصادى الكاملة ، أيضا بالاضافة الى أن قطاع التصدير لديه من المشاكل الهيكلية والادارية ما يحتاج الى سنوات طويلة لعلاجها ، هذا بالاضافة الى قطاع الاستيراد وأهمية السلع المستوردة للاقتصاد المصرى، وهل السلع البديلة أو المشابهة للواردات سوف تستطيع المنافسة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى وفى ظل انخفاض هيكل الحماية السابقة وهذا ما نشك فى جديته ، نظرا لأن سياسات الحماية الجمركية للصناعات المحلية وان بدت على أنها قيود على الواردات، ولكن فى ظل اقتصاد نامى ، ما زالت وسائل الانتاج به مقارنة بوسائل الانتاج المستخدمة فى الدول المتقدمة فى بداية الطريق ، فانها ضرورية والتحرر منها يستلزم وضع خطة مزدوجة جانب منها لتطوير وسائل الانتاج وتنمية الانتاج المحلى والجانب الآخر لتخفيف الحماية تدريجيا . هذا بالاضافة الى تغيير وتطوير الهياكل الادارية والقوانين التشريعية فى قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة ، وبصفة

(١) عادل محمد المهدي (دكتور) — تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية —
المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين — الجمعية المصرية للاقتصاد
السياسى والاقتصاد — التشريع — القاهرة ، ديسمبر ١٩٩١ .

خاصة الغاء القيود الادارية والتشريعية لقطاع التصدير ووضع نظام تشريعى وادارى يتفق وروح سياسة التحرر الاقتصادى بما يدفع بتشجيع المصدرين على انتقاء السلع ذات الطلب العالمى الحقيقى والتي لها أسواق حقيقية فى الخارج ، هذا بالإضافة الى اعادة هيكله وتنظيم مكاتب التمثيل التجارى لمصر بالخارج لكى تقوم بدورها الفعال فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وفى ظل رفع القيود على قطاع التجارة الخارجية ، هذا مع العلم بأن دور هذه المكاتب اذا قدر له ، وتم وضع سياسات وخطط لعمل هذه المكاتب فى اطار سياسة التحرر الاقتصادى فانه يعتبر المحرك الأساسى لقطاع التجارة الخارجية .

ولقد بدأت مصر فعلا فى سياسات تحرير أسعار الصرف للعملة المحلية منذ بداية السبعينات بموجب القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لعام ١٩٧٣ بإنشاء السوق الموازية حيث تم تحديد سعر رسمى وسعر تشجيعى حيث يعادل السعر التشجيعى سعر الشراء الرسمى مضافا اليه علاوة بنسبة ٥٥% . وكانت موارد هذه السوق من حصيلة الصادرات الغير منظورة (مدخرات العاملين بالخارج ، السياحة) والصادرات السلعية (صادرات غير تقليدية - ٥٠% من الزيادة فى أهداف التصدير للصادرات التقليدية) .

ولقد صدرت عدة قرارات لتطوير هذه السوق ، الى أن صدر القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٧٩ والذى يقضى باعادة تنظيم سوق النقد الأجنبى ، حيث سمح فى فتح حسابات شخصية بالنقد الأجنبى هذا بالإضافة الى أنه يجوز لائى شخص طبيعى أو معنوى الاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبى بما فى ذلك التحويل للخارج أو التعامل به عن طريق المصارف أو الجهات المعتمدة رسميا للتعامل فى النقد الأجنبى .

وكان القرار رقم ٣٧٢ لعام ١٩٧٨ بداية للتوسع فى السوق الموازية ليشمل جميع المعاملات المنظورة والغير منظورة ، وتم توحيد سعر الصرف فى السوق الرسمية والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ ، وظل التطور فى أسعار الصرف حتى بداية العمل فى التحرر الاقتصادى الكامل وذلك بإنشاء السوق المصرفية الحرة فى ١١ مايو ١٩٨٧ ، وإنشاء السوق الأولية للنقد الأجنبى

جدول رقم (١) : سعر صرف الجنيه المصرى أمام أهم العملات الأجنبية
خلال عامى ٨١ ، ١٩٩١

العملة الأجنبية			نسبة التغير %	معدل التغير %
	١٩٨٠ قرش	١٩٩١ قرش		
١ دولار أمريكى	٧٠ر٧	٣٣١ر٧	٣٧٣ر٨	٣٣ر٩
١ جنيه استرلىنى	١٣٣ر٦٩	٥٨٢ر١	٣٣٥ر٤	٣٠ر٥
١ مارك ألمانى	٣١ر٢	١٩٦ر٩	٥٣١	٤٨ر٣
١ دولار كندى	٥٩ر٩٢	٢٨٦ر٢	٣٧٧ر٦	٣٤ر٣
١ جليدر هولندى	٢٨ر٤	١٧٤ر٩٨	٥١٦ر٠	٤٦ر٩
١٠٠ ين يابانى	٣١ر٨	٢٣٩ر٦٤	٦٥٣ر٦	٥٩ر٤
١ فرنك فرنسى	١٢ر٣	٥٨ر٠٦	٣٧٢ر٠	٣٣ر٨

الأسعار الواردة أسعار بيع ديسمبر ١٩٨١ ، مارس ١٩٩١

المصدر : حسب من :

نشرات البنك المركزى المصرى أعداد متفرقة •

والسوق الحرة للنقد الأجنبي فى فبراير ١٩٩١ وذلك بالقرار الوزارى رقم ١١٧ لعام ١٩٩١ ، ثم أعقب ذلك قيام السوق الحرة الموحدة للنقد الأجنبي فى أكتوبر ١٩٩١ حيث تقرر السماح بإنشاء شركات للصرافة ، وأصبح تمويل الواردات يتم بأسعار الصرف الحرة وأصبحت سوق النقد الأجنبي سوق موحدة حرة وسعر التوازن الذى استقر عليه أمام الدولار ٣٢١ قرش ٠ ويشير جدول رقم (١) الى تطور أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى خلال عامى ٨١ ، ١٩٩١ حيث يلاحظ أن انخفاض قيمة الجنيه المصرى بلغت أقصاها أمام الين اليابانى حيث بلغت حوالى ضعف انخفاضه أمام الدولار الأمريكى (مباعتباره الوحدة المحاسبية الأساسية لسعر صرف الجنيه المصرى ، محدود مقارنة بأسعار عملات الدول الصناعية الأخرى اليابان وألمانيا وهولندا وذلك يرجع الى أن قيمة الدولار الأمريكى قد انخفضت خلال هذه الفترة أمام العملات الأجنبية بسبب ظهور هذه القوى الاقتصادية الجديدة ، هذا بالإضافة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت الى تخفيض الدولار عامى ٧١ ، ١٩٧٣ بنسب ١٠٪ ، ٧٪ وذلك للحد من فجوة أسعار صرف الدولار بين السعر الرسمى والسعر الحر ، بل ان بعض الاقتصاديين يرجع أسباب انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك مرتين متتاليتين فى عامى ٨٧ ، ١٩٨٩ الى فجوة سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى) .

أيضا لوحظ أن الجنيه المصرى انخفضت قيمته أمام كافة العملات الأجنبية الأخرى خلال الفترة ٨١ - ١٩٩١ ، ولكن كانت أخفها حدة أمام الجنيه الاسترلى وذلك لضعف قوة الاقتصاد الانجليزى مقارنة بالاقتصاديات الأخرى حيث بلغت قيمة انخفاض الجنيه المصرى أمام الجنيه الاسترلى حوالى ٣٣٥٪ بمعدل بلغ ٣٠٥٪ سنويا ، هذا بالإضافة الى ضعف دور الجنيه الاسترلى فى الاقتصاد الدولى كعملة محاسبية ، وزيادة دور الدولار الأمريكى على حساب الجنيه الاسترلى .

ولكن يلاحظ أن بعض هذه العملات تتراجع أمام بعضها ، وبالرغم من ذلك فان الجنيه المصرى يتراجع تراجعاً كبيراً أمام هذه العملات ، وذلك يرجع بصفة أساسية الى تزايد العجز المضطرد

فى ميزان المدفوعات المصرى وتراجع مصادر النقد الأجنبى المصرية ، نتيجة للاختلالات الهيكلية فى قطاع الانتاج المحلى ، خاصة قطاعات الانتاج التى توجه جزء من انتاجها للتصدير ، وذلك اما بسبب زيادة معدل الاستهلاك المحلى على السلع التصديرية ، نتيجة للاستراتيجية الخاطئة للتجارة الخارجية المصرية وهى تصدير الفائض وليس الانتاج للتصدير ، مما يتسبب فى ضياع الأسواق الخارجية للسلع المصرية نتيجة لعدم كفاءتها التصديرية أو نتيجة لعدم دخولها السوق التصديرى فى التوقيت الذى يحقق لها نسبة تنافسية ، كل هذه العوامل تتسبب فى انخفاض موارد النقد الأجنبى مما يضطر الدولة للاقتراض من العالم الخارجى لسد احتياجات الواردات المتزايدة بشكل كبير يفوق التزايد فى الصادرات وسنحاول فى الجزء التالى مناقشة الأهمية النسبية للصادرات السلعية والغير سلعية ومدى تغطيتها للواردات السلعية والغير سلعية . لأنها تعتبر من العوامل الأساسية والحقيقية لتدهور سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية الأخرى .

ثانيا : الأهمية النسبية للصادرات المصرية :

تعتبر الصادرات المصرية أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي ، الذى يعتبر من أهم المشكلات التى يواجهها الاقتصاد المصرى ، وذلك نظرا للزيادة المضطربة فى مدفوعات الواردات ولا يقابلها زيادة فى الصادرات ، ولقد شهد العالم خلال السبعينات عددا من الأزمات الاقتصادية تمثلت بآدى ذى بدء فى زيادة أسعار البترول الخام بصورة مطلقة مما تبعه زيادة فى أسعار وتكاليف الانتاج ، وهبوط فى معدلات الأداء الاقتصادية .

الأمر الذى ترتب عليه زيادة ظاهرية فى إيرادات النقد الأجنبي ، ولكنها فى حقيقة الأمر ارتفاع فى تكاليف الانتاج وزيادة فى الأسعار تبعها معدلات تضخم كبيرة وانخفاض فى كفاءة أداء قطاع الانتاج ، مما تسبب عن انخفاض فى الطلب الخارجى على السلع المحلية وانخفاض فى كمية التصدير يشير إليها جدول رقم (٢) حيث بلغ معدل الزيادة فى الصادرات بدون الوقود حوالى ٠.٦% بينما بلغ معدل الزيادة فى الواردات حوالى ٣٢% أى خمسة أضعاف الزيادة فى الصادرات .

وبتحليل جانب الصادرات وتطوره خلال الفترة محل الدراسة لوحظ أن صادرات المواد الخام حققت زيادة خلال الفترة بلغت حوالى ١٧٥% بمعدل زيادة سنوى بلغ حوالى ١٦.٨% ، فى حين أن صادرات السلع التامة الصنع والنصف مصنعة حققت معدل زيادة سنوى ضعيف بلغ على الترتيب ٣.٦% ، ٩.٧% .

وبتحليل جانب الواردات لوحظ أن واردات مصر من المواد الخام ارتفعت ولكن بشكل ضعيف حيث سجلت معدل نمو سنوى بلغ ١٣.٨% فى حين أن واردات مصر من السلع الوسيطة والاستثمارية والاستهلاكية حققت زيادة خلال الفترة محل الدراسة بلغت على الترتيب حوالى ٨٦.٤ ، ٥٣.٩ ، ٤٧.٣% بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٦.٨ ، ٤٩ ، ٤.٣% على الترتيب .

جدول (٢) : الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع

(مليون جنيه)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	معدل الزيادة %
أولا : الصادرات							
الوقود	٥١,٨	١٦١,٨	٥٣٥,٤	١٤٥٧,٣	١٤٠٠,٧	١٧٦٧,٧	٣,١
القطن الخام	٢٠١,٨	١٨٢,٣	٢٦٧,٣	٣٢٥,٠	٣٠٨,٨	٢٩٩,٠	٤,٤
المواد الخام	٤٦,٤	٧٨,٥	٨٢,٦	١٠٤,٤	١٥٥,٤	١٣٢,٢	١٦,٨
السلع نصف المصنعة	٨٨,٨	٩٠,٥	٢٠٩,٢	٢٢٥,٩	١٧٦,٧	١٧٧,٣	٩,٠٧
السلع تامة المصنع	١٥٩,٨	١٥٥,٣	١٩٣,٣	١٥٥,٣	٢٠٨,٧	٢٢٣,٧	٣,٦
اجمالى الصادرات	٥٤٨,٦	٦٦٨,٤	١٢٨٧,٨	٢٢٦٢,٩	٢٢٥٠,٣	٢٥٩٩,٩	* ٦
ثانيا : الواردات :							
الوقود	١٠٤,٢	٣٢,٩	١٤,٦	١٣٨,٤	٣٦٧,٢	٢٣٧,٢	١١,٦
المواد الخام	٢٨٩,٥	٢٥٢,٢	٣٣٨,٧	٨٩٠,١	٦٩٦,٦	٧٢٨,٣	١٣,٨
السلع الوسيطة	٦١٨,٧	٦١٨,٤	٨٩٤,٠	١٩٥٩,١	٢٣٣٨,٦	٢٧٩٢,٧	٧٨,٦
السلع الاستثنائية	٢٦٠,٢	٥٦٧,٣	٨٢٣,٣	١٥٨٨,٢	٢١٠٥,٤	١٦٧٥,٢	٤٩,٠
السلع الاستهلاكية	٢٦٦,٧	٤١٣,٥	٦٢٥,٦	١٦١١,٦	١٦٨٤,٩	١٥٢٩,٧	٤٣,٠
اجمالى الواردات	١٥٢٩,٣	١٨٨٤,٣	٢٦٨٦,٢	٦١٨٧,٤	٧١٩٢,٧	٦٩٧٣,١	٣٢,٠
المعجز أو الزيادة	٩٩٠,٧-	١٢١٥,٩-	١٣٦٨,٤-	٣٩٢٤,٥-	١٩٤٢,٤-	٤٣٨٣,٢-	٣١,٠

* بدون الوقود

المصدر : البنك الأعلى المصرى - النشرة الاقتصادية - ١٩٨٦

ومقارنة جانبى الصادرات والواردات لوحظ ارتفاع كبير فى الصادرات السلعية من المواد الخام وتراجع للصادرات السلعية من السلع التامة الصنع والنصف مصنعة بعكس جانب الواردات الذى شهد تطورا كبيرا فى الواردات السلعية سواء الاستهلاكية أو الوسيطة أو الاستثمارية فى حين تراجع الواردات من المواد الخام .

وهذا ان دل فى مضمونه فانما يعبر عن تأصل التخلف وضعف كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية بل وضعف كفاءة وأداء قطاع الانتاج المحلى وتخلف دوره بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية والذى يستمد مصادره تلقائيا منه .

أيضا تطور العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة محل الدراسة من ٩٩٠ مليون جنيه فى بداية الفترة الى ٤٤ مليار جنيه فى نهاية الفترة سجل الدراسة بزيادة بلغت حوالى ٣٤٤٪ ومساهمت الواردات من السلع الوسيطة مساهمة كبيرة فى هذا العجز المتحقق فى الميزان التجارى حيث بلغت الزيادة فى الواردات السلعية الوسيطة حوالى ٧٨٦٪ سنويا .

ويشير جدول رقم (٣) الى أهمية الصادرات السلعية والصادرات الغير منظورة بالنسبة للمتحصلات المصرية من النقد الأجنبى خلال الفترة ٨٥/٨٤ — ١٩٨٩/٨٨ ، حيث لوحظ أن حصيلة الصادرات السلعية المتمثلة فى صادرات القطن وصادرات البترول تمثلان حوالى ٣٧٥٪ من جملة مصادر النقد الأجنبى لمجمع البنوك بينما تمثل عوائد قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين فى الخارج حوالى ٦٢٥٪ فى بداية الفترة محل الدراسة .

يشير الجدول أيضا الى تراجع ملموس فى مساهمة صادرات القطن والبترول فى مصادر النقد الأجنبى فى نهاية الفترة حيث تبلغ مساهمتها حوالى ١٣٤٪ بينما تتزايد مساهمة السياحة وعوائد قناة السويس حيث تبلغ حوالى ٤٢٧٪ يضاف اليهما تحويلات العاملين فى الخارج وتقدر بنحو ٤٣٩٪ لتصل مساهمة الصادرات الغير منظورة حوالى ٨٦٦٪ من جملة مصادر النقد الأجنبى لمجمع البنوك .

(مليون جنيه)

جدول رقم (٣) : الأهمية النسبية لحصيلة الصادرات بالنسبة لمصادر النقد الأجنبي

البيان	جملة متحصلات النقد الأجنبي	صادرات القطن		صادرات البترول		قناة السويس		ايرادات السياحة		تحويلات العاملين في الخارج		جملة
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
٨٥/٨٤	٥٧١٣,٩	٢٩٠,٠	٥,٠	١٨٤٣,٩	٣٢,٣	٦٢٧,٧	١١,٠	٣٣٠,٧	٥,٨	٢٦٢١,٦	٤٥,٩	١٠٠
٨٦/٨٥	٢٥٤١,٤	٢٥٧,٤	٧,٣	١٦٦٤,٧	٤٧,٠	٧١٩,٨	٢٠,٣	٤٠١,٣	١١,٣	٤٩٨,١	١٤,١	١٠٠
٨٧/٨٦	٢٥١٤,٠	٢٤١,٧	٦,٩	٦٣٤,١	١٨,٠	٨٠٣,٦	٢٢,٩	٧٩٩,٠	٢٢,٧	١٠٣٥,٦	٢٩,٥	١٠٠
٩٨٨/٨٧	٧٢٥٣,٤	٢٤٩,٥	٣,٤	١٠٩٣,٩	١٥,٠	٨٨٨,١	١٢,٢	١٧٩٩,٨	٢٤,٨	٢٢٢٣,٨	٤٤,٦	١٠٠
٨٩/٨٨	٦٩٦٩,٧	١٨٨,٦	٢,٧	٧٤٦,٤	١٠,٧	٩١٤,٧	١٣,١	٢٠٦١,٦	٢٩,٦	٣٠٥٨,٤	٤٣,٩	١٠٠
متوسط الفترة	٥٣٩٨,٥	٢٤٥,٤	٥,١	١١٩٦,٦	٢٤,٦	٧٩٠,٨	١٥,٩	١٠٧٨,٣	١٨,٨	٢٠٨٧,٥	٣٥,٦	١٠٠

المصدر : جمع وحسب من بيانات مجمع البنوك .
البنك الأهلي المصري — النشرة الاقتصادية ، أعداد مفترقة .

وبتحليل متوسط الفترة محل الدراسة يلاحظ أن صادرات البترول والقطن يساهما بحوالى ٢٩,٧% بينما تبلغ مساهمة حصيلة الصادرات الغير منظورة فى مصادر النقد الأجنبى بحوالى ٣٠,٧% كمـتوسط الفترة ٨٥/٨٤ — ١٩٨٩/٨٨ ويشير جدول رقم (٤) الى تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩/٨٨ حيث يلاحظ أن موارد النقد الأجنبى من الصادرات المنظورة تصل حدها الأدنى عام ١٩٨٣/٨٢ حيث تبلغ حوالى ٢٦٨٢,٩ مليون جنيه بينما تصل حدها الأقصى عام ١٩٨٨/٨٧ حيث تبلغ نحو ٣٧٦٦ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٤٠% فى حين أن نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية بلغت حدها الأقصى فى بداية الفترة عام ١٩٨٠ حيث بلغت حوالى ٥٠% مما يشير الى عجز فى الميزان التجارى بلغ أقصاه بينما بلغت حدها الأدنى فى نهاية الفترة محل الدراسة حيث بلغت نحو ١٧% مما يشير الى تضاعف العجز فى الميزان التجارى .

ولكن بالنظر الى جانب الصادرات الغير منظورة لوحظ أنها تحقق فائضا كبيرا فى ميزان المعاملات الرأسمالية حيث بلغت أقصاها فى بداية الفترة عام ١٩٨١/٨٠ حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات الغير منظورة للواردات الغير منظورة حوالى ٢٦٤% انخفض هذا الفائض ليصل فى وسط الفترة محل الدراسة الى أدنى حد له عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ حوالى ٩٠% بينما بدأ فى التزايد مرة أخرى ليصل فى نهاية الفترة محل الدراسة حوالى ١٣٩% عام ١٩٨٩/٨٨ مما يشير الى تحسن ملموس وان كان السبب فى هذا التحسن هو ارتفاع الأسعار العالمية وليست زيادة الصادرات الغير منظورة المحلية .

وهذا يشير بوجه عام الى أهمية الصادرات الغير منظورة فى تغطية الواردات ولكن باضافة الصادرات المنظورة للصادرات الغير منظورة وكذا الواردات المنظورة للواردات الغير منظورة يلاحظ عجزا كبيرا فى ميزان المدفوعات المصرى يصل حده الأدنى بداية الفترة عام ١٩٨٠ حيث يبلغ حوالى ٤,

مليون جنيه

جدول رقم (٤) : تقديرات ميزان المدفوعات ونسبة تغطية الصادرات للواردات

السنة	المعاملات الجارية					
	المعاملات المنظورة			المعاملات غير المنظورة		
	مدفوعات	محفولات	%	مدفوعات	محفولات	%
١٩٨٠	٥٣٠٤,٤	٢٦٩٧,١	٥٠,٨	١٥١٧,٣	٣٧٣٨,٢	٢٤٦
١٩٨١/٨٠	٦٦٧٨,٨	٢٧٧٩	٤١,٦	١٦٨١,٦	٤٤٤٩,٣	٢٦٤
١٩٨٢/٨١	٦٥٦٩	٢٧٦٥,١	٤٢	٢٠٣٧,٦	٣٩٧٤,٨	١٩٥
١٩٨٣/٨٢	٦٣٨٢,٥	٢٦٨٢,٩	٤٢	٢٢٨٢	٥٢٠٩,٧	٢٢٨
١٩٨٤/٨٣	٧٣٤٨,٨	٢٨٥٩,٨	٣٨,٩	٢٥٠٠,٢	٥٨٧٣,١	٢٣٥
١٩٨٥/٨٤	٧٧٣٤,١	٢٨٣٧,٥	٣٦,٧	٢٤٠٢,٧	٥٨٣٩,١	٢٤٣
١٩٨٦/٨٥	٩٢٢١,٤	٢٨٨٥,٤	٣١,٣	٣٨٣٣,٨	٣٤٦١,٩	٩٠
١٩٨٧/٨٦	١٣٧٨٧,٩	٢٧٠٦,٩	١٩,٦	٥٧٦٠,١	٥٨١١,٨	١٠١
١٩٨٨/٨٧	١٧٧٣٧,٧	٣٧٦٦	٢١,٢	٤٥٨٨,٨	٧٠٥٩,٢	١٥٣
١٩٨٩/٨٨	١٩٨٦٩,٨	٣٣٨٣,٤	١٧	٥٩٤٨,٥	٨٢٩٠,١	١٣٩

المصدر : حسبت وجمعت البنك الأهلي المصري و النشرة الاقتصادية و ١٩٨٩.

مليار جنيه ويبلغ حده الأقصى فى نهاية الفترة عام ١٩٨٩/٨٨ حيث يصل الى حوالى ١٤ مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ٣٤٠٠٪ مما يشير الى التدهور الكبير فى موارد النقد الأجنبى من الصادرات والواردات فى حين أنه باضافة التحويلات باعتبارها عامل أساسى وجوهى فى ميزان المدفوعات فانها تخفف من حدة هذا العجز ليصل عام ١٩٨٠ حوالى ٣ مليار جنيه ويتزايد ليصل عام ٨٨/١٩٨٩ حوالى ٤ مليار جنيه وينخفض العجز فى ميزان المدفوعات ليستقر عند ٤ مليار جنيه ، حيث تبلغ التحويلات فى بداية الفترة نحو ٦٢١ مليون جنيه تزيد لتصل فى نهاية الفترة حوالى ١٠ مليار جنيه .

وان كانت نسبة الصادرات المنظورة وغير المنظورة تتساوى مع قيمة التحويلات الا أنها أكثر استقرارا من التحويلات كمصدر للنقد الاجنبى لان استقرار التحويلات يتطلب ثبات فى الظروف العالمية ولكن ثبات الصادرات يتطلب ثبات الانتاج المحلى وقدرة الاقتصاد المحلى على التصدير .

ولذا فان الأهمية الاقتصادية للصادرات تأتى فى المقام الأول عند وضع خطة المعالجة المعجز فى ميزان المدفوعات .

ويتحليل عجز ميزان المعاملات الجارية بفردة يلاحظ أن هذا العجز فى تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ فى بداية الفترة حوالى ٤ مليار ارتفع ليصل فى نهاية الفترة نحو ١٤ مليار ، وترجع الزيادة الكبيرة فى تزايد عجز المعاملات الجارية الى الزيادة المضطربة فى الواردات المنظورة والتي ارتفعت من ٣٥ مليار فى بداية الفترة الى نحو ٩٩ مليار فى نهاية الفترة محل الدراسة بزيادة بلغت حوالى ٢٧٥٪ فى حين أن الزيادة فى الصادرات المنظورة لم تواكب هذا الارتفاع حيث ارتفعت من ٢٧ مليار فى بداية الفترة الى ٣٤ مليار بزيادة بلغت حوالى ٢٦٪ مما يشير الى الفجوة الكبيرة ما بين الزيادة فى مدفوعات الواردات والزيادة فى متحصلات الصادرات .

أيضا بالنظر الى مدفوعات الواردات الغير منظورة يلاحظ أنها بلغت حوالى ١٥ مليار جنيه فى بداية الفترة محل الدراسة ارتفعت لتصل الى حوالى ٥٩ مليار جنيه فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٢٩٣% فى حين أن متحصلات الصادرات الغير منظورة بلغت فى بداية الفترة حوالى ٣٧ مليار جنيه ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة محل الدراسة حوالى ٨٣ مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ١٢٤% مما يشير الى أن الارتفاع المضطرد فى المدفوعات عن الواردات لم يواكب بارتفاع مماثل من متحصلات الصادرات مما تسبب فى ارتفاع الفجوة ما بين المتحصلات والمدفوعات وعجز ميزان المعاملات الجارية •

ثالثا : الهيكل السلعي للصادرات المصرية :

اتضح من التحليل السابق لميزان المدفوعات المصرى بأن حصيلة الصادرات السلعية تمثل نحو ٣٠ - ٣٥% من جملة المتحصلات النقدية وعلى ذلك تعتبر مصدرا هاما من مصادر النقد الأجنبى وان كانت نسبته منخفضة مقارنة بالمتحصلات من الصادرات الغير منظورة ، الا أنه مصدر أكثر ثباتا من مصادر الصادرات غير المنظورة ، هذا بالإضافة الى أن قطاع الصادرات السلعية يواجه بعدد من المشاكل منها :

— مشاكل مالية : وهذه ترجع الى ضعف التمويل المتاح للمصدرين بالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المتاحة للمصدرين * هذا فضلا عن محاسبة المصدرين على سعر سلعهم باستخدام سعرين سعر الصرف الرسمى والسعر الحر واعتبار الفرق بين السعرين ربح صافى لهم مما يجعلهم خاضعين لبعض القوانين الخاصة بالضرائب مما يحد من أرباحهم وبالتالي خروجهم من السوق التصديرى *

— مشاكل قطاع الانتاج : وهذه المشاكل تنحصر فى انخفاض انتاجية الوحدة بالإضافة الى رداءة الانتاج وعدم توافقه وحاجة الطلب الدولى *

هذا بالإضافة الى ارتفاع تكاليف الانتاج وعدم القدرة على تنظيم الانتاج بالشكل الذى يتفق وحاجة الطلب العالمى ، حيث كانت لمصر ميزة نسبية فى تصدير بعض السلع نتيجة لعامل الوقت الا أنه بعدم تنظيم الانتاج المحلى فقدت مصر هذه الميزة النسبية وأصبحت دولا أخرى أكثر أهمية فى السوق الدولى من مصر ، هذا بالإضافة الى المنافسة الشديدة من الدول الأخرى مع رداءة الانتاج المصرى مما يفقد السلع المصرية مستهلكها الخارجى *

— مشاكل التسويق : وهذه المشاكل تبدأ من عمليات اعداد السلع للسوق التصديرى بفرزها وتدرجها وتغليفها وتعبئتها ونقلها حتى وصولها الى المستهلك الخارجى ، وهذه عمليات مـع زيادة معدلات التضخم المحلى ترتفع تكلفتها وتنخفض كفاءتها بشكل ملحوظ ، هذا بالإضافة الى

وجود مكاتب مصرية للتمثيل التجارى فى الخارج لا تؤدى دورها بالشكل والمواعيد المحددة والمطلوبة ، لذا فان دور هذه المكاتب والتي تعتبر المنظم التسويقي الوحيد للسلع المصرية ، ينعكس أثره السيئ مباشرة على السلع المصرية وأسواق السلع المصرية فى الخارج ، حيث يقتصر دور هذه المكاتب على بعض التقارير والدراسات الشكلية التى تجرى ليس فقط الا لتغذية عمليات التقييم لعمل هذه المكاتب من قبل وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى والمتتبع لدور هذه المكاتب والمتحقق من هذه التقارير والدراسات يجدها وهمية مما يجعل امكانيات فتح أسواق تصديرية جديدة لمصر فى حكم المستبعد ، بل ويمكن القول المحافظة على الأسواق التصديرية المصرية أيضا فى حكم المستبعد .

مشاكل أسعار الصرف : وهذا هو الموضوع الرئيسى للدراسة الحالية حيث يعد من أخطر العوامل المؤثرة على ربحية تصدير السلعة ، خاصة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى والتي مؤداها أن يكون سعر الصرف المحاسبى هو سعر الصرف التوازنى المعلن وهو مازال غير متوافر بالدرجة المطلوبة ويشير جدول رقم (٥) الى الهيكل السلعى للصادرات المصرية وهذه البيانات مأخوذة من نشرات البنك المركزى وأسلوب تقدير سعرها يعتبر من أهم عوامل الربحية الاقتصادية لهذه السلع .

أ - هيكل الصادرات السلعية :

حيث يلاحظ من جدول رقم (٥) أنه ما زالت بعض السلع يتم تقدير سعرها وفقا لسعر صرف غير حقيقى وهو ٧٠ قرش للدولار وهو السعر الرسمى فى حين أن سعر الصرف التوازنى هو ٢٢٢٫٩ قرش مما يؤكد على أن سياسات التحرر الاقتصادى لأسعار الصرف لم تظهر فى البيانات وانما يتم استخدام سعر الصرف التوازنى لبعض السلع دون الأخرى .

أيضا لوحظ أن بيانات عام ١٩٩٠/٨٩ وأيضا ١٩٩١/٩٠ من نشرات البنك المركزى وهو مجمع البنوك والذى تصب فيه جميع متحصلات الصادرات حيث يتم حساب قيمة متحصلات الصادرات السلعية بأكثر من سعر صرف ، وهذا يدل على أنه حتى ذلك الوقت لم يتم اتباع سياسة التحرر الاقتصادى الكامل لأسعار الصرف .

جدول رقم (٥) : الهيكل السلعي للصادرات السلعية وفقا للتصنيف السلعي

** ١٩٩٠/٨٩		** ١٩٨٩/٨٨		* ١٩٨٨/٨٧		١٩٨٧/٨٦		البيان
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
١٠,٢	٥٨٣,٨	١٤,٧	٦٩٣,٢	١٣	٤٨٥,٧	١٥,٤	٤١٥,٨	سلع زراعية
	١٨٩,٩		٣٥٧,٥		٢٤٩,٥		٢٣١,٢	قطن
	٣٩,٥		٣٨,٥		٤٩,٦		٥١,٢	بطاطس
	١٦٩,٤		١٤٤,٤		٦٣,٨		٥٣,٢	موالح
	١٨٥		١٥٢,٨		١٢٢,٨		٨٠,٢	سلع زراعية أخرى
٥٠,٩	٢٩١١,٢	٥٠,٦	٢٣٨٦,٤	٤٨,٤	١٨٢٤,٢	٤٧,٨	١٢٩٤,٧	سلع صناعية
	١٣٤٥,٥		٩٦٠,٢		٨٤٤,٦		٥٣٨,٧	غزل ومنسوجات
	١٣٤٥,٥		٩٦٠,٢		١٦٦,٢		١٤٤,٣	أقمشة قطنية
	٦٦٣,٣		٧٢١,٦		٤٤٨,١		٢٥٧,١	صناعات هندسية
	١٣٥,٦		١٤٠,١		١١٢,١	١١٢,١	٩٠,١	صناعات غذائية
	١٨,٩		٥,٣		٣,٢		٣,٨	جلود مصنعة
	٥٩٩,٥		٤٤٧,٢		٢٥٠,٠		١٤٣,٦	سلع صناعية أخرى
٢٣,٦	١٣٥١,٥	٢٤,٩	١١٧٢,٩	٢٩	١٠٩٣,٩	٢٤,٢	٦٥٤,١	البتترول ومنتجاته
١٥,٣	٨٦٨,٨	٩,٨	٤٥٩,٦	٩,٦	٣٦٢,٢	١٢,٦	٣٤٢,٣	سلع غير موزعة
١٠٠	٥٧١٥,٣	١٠٠	٤٧١٢,١	١٠٠	٣٧٦٦	١٠٠	٢٧٠٦,٩	الاجمالي العام

* على أساس ٧٠ قرش للدولار لبعض معاملات البنك المركزي ، ومتوسط سعر السوق المصرفية الحرة (٢٢٢,٩ قرش للدولار) لباقي المعاملات .

** على أساس ١١٠ قرش للدولار ، لبعض معاملات البنك المركزي ، ومتوسط سعر السوق المصرفية الحرة السائد خلال العام المالي ١٩٩٠/٨٩ (٢٦٠,٧ قرشا للدولار) لباقي المعاملات والذي قومت به نفس المعاملات للفترة السابقة .

المصدر : جمع وحسب من :

بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، ١٩٨٩ .
البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثالث ، ١٩٩٠/٨٩ .

أيضا يشبر جدول (٥) الوأن السلع الصناعية تأتى فى المركز الأول من حيث الأهمية الاقتصادية للهيكـل السلعى للصادرات تليها الصادرات البترولية ثم السلع الزراعية ، وتمثل الصادرات الصناعية حوالى ٨ ر ٤٧ ٪ من جملة الصادرات المصرية فى بداية الفترة محل الدراسة ثم تزيد أهمية الصادرات الصناعية لتصل فى نهاية الفترة حوالى ٥١ ٪ من جملة الصادرات السلعية .

يأتى البترول ومنتجاته فى المركز الثانى من حيث الأهمية الاقتصادية فى الهيكـل السلعى للصادرات السلعية المصرية حيث يمثل حوالى ٢٤ر٢ ٪ فى بداية الفترة ليصل نحو ٢٩ ٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم يتراجع مرة أخرى ليصل الى نحو ٢٣ر٦ ٪ فى نهاية الفترة محل الدراسة .

وتأتى الصادرات السلعية الزراعية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية فى الهيكـل السلعى للصادرات المصرية حيث تمثل نحو ١٥ر٤ ٪ من قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٨٧/٨٦ ، ولكن تتراجع أهميتها لتصل عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ١٠ر٢ ٪ من قيمة الصادرات المصرية ، ويرجع تراجع أهمية الصادرات الزراعية وانخفاض أهميتها النسبية فى الصادرات المصرية الى أن ٥٠ ٪ من الصادرات المصرية الزراعية ما زالت تقسيم فى البنك المركزى بأسعار صرف رسمية هى ٢٠ قرش ، ١١٠ قرش أعوام ١٩٨٨/٨٧ ، ٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ بعكس الصادرات الصناعية والتي تحرر معظمها من هذا التقسيم .

والمتوقع من خلال التحليل السابق أن يختلف الهيكـل السلعى للصادرات المصرية عند التحرر الكامل لأسعار الصرف وتطبيق سعر الصرف التوازنى على جميع السلع التصديرية بحيث يتم تقييم جميع السلع وفقا لأسعار الصرف التوازنية والسعر التوازنى وهو ٣٢١ قرش للدولار . وهذا ما يوضحه جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) : نسبة التغير في الصادرات السلعية ووفقا لأسعار
صرف الجنية المصرى خلال الفترة (٨٠-٨٩/١٩٩٠)

البيان	١٩٨٠	١٩٩٠/٨٩	نسبة الزيادة	معدل الزيادة السوى
١ - السلع الزراعية			%	%
القطن	٣٦٤,٢	٥٨٣,٨	٦٠,٣	٦,٠٣
بطاطس	٢٣١,٣	١٨٩,٩	١٧,٩	١,٨
موالح	٢٠,٤	٣٩,٥	٩٤,٠	٩,٤
سلع زراعية أخرى	٢٨,١	١٦٩,٤	٥٠٢,٨	٥٠,٢
	٨٤,٥	١٨٥,٠	١١٨,٩	١١,٨٩
٢ - سلع صناعية				
غزل ومنسوجات	٣٥٧,١	٢٩١١,٢	٧١٥,٢	٧,١٥
سلع غذائية	١٩٦,٧	١٣٤٥,٥	٥١٤,٠	٥٨,٤
صناعات هندسية	٧٠,٩	١٣٥,٦	٩١,٣	٩,١
سلع صناعية أخرى	٢٧,٢	٦٦٣,٣	٢٣٣٨,٠	٢٣٣,٨
	٦٢,٣	٧٦٦,٨	١١٣٠,٨	١١٣,٠٨
٣ - البترول ومنتجاته	١٧٥٨,٢	٢٣٥١,٥	٣٣,٧	٣,٣
٤ - شلم غير موزعة	٢١٧,٦	٨٦٨,٨	٢٩٩,٠	٢٩,٩
الاجمالى العام	٢٦٩٧,١	٦٧١٥,٣	١٤٩,٠	١٤,٩

١٩٨٠ تم تقدير قيمة الصادرات وفقا لسعر الدولار ٧٠ قرش
١٩٩٠/٨٩ تم تقدير قيمة الصادرات للقطن ١١٠ قرش
تم لباقي المعاملات ٢٦٠,٧ قرش

المصدر : جمع وحسب ، البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

حيث يشير الجدول الى قيمة الصادرات السلعية المصرية مقيمة بسعر صرف الدولار لعام ١٩٨٠ حوالى ٧٠ قرش للدولار ثم عام ١٩٩٠ مقيمة بسعرين مختلفين وهو ١١٠ قرش لمحصول القطن ثم ٢٦٠ر٧ قرش لباقي المعاملات مما يشير الى انخفاض فى قيمة الجنيه بحوالى ٢٧٢٪ وهذا اذا تم حذفه من الزيادة المتحققة فى الصادرات خلال الفترة محل الدراسة بواقع ٢٧٢٪ سنوياً فان هذا يعنى أن القيمة الحقيقية للصادرات تناقصت وليست زيادة فعلية .

ويشير ذلك أيضاً الى أن استخدام سعر الصرف الفعلى يعتبر أحد العوامل الهامة فى قياس كفاءة العملية التصديرية وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال قياس بعض المقاييس الكمية والتي سوف يتم قياسها لاحقاً .

يوضح جدول رقم (٦) أن هيكل الصادرات السلعية تغير خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حيث كان يتم حساب قيمة الدولار بسعر ثابت محدد من قبل الأجهزة النقدية وهو ٧٠ قرش ، الى عام ١٩٩٠/٨٩ حيث سياسة سعر الصرف التوازنى والتي قدرت معظم المعاملات على ٢٦٠ر٧ قرش للدولار ، وذلك يتضح جلياً من تحليل الجدول رقم (٦) الذى يشير الى أنه فى عام ١٩٨٠ احتلت صادرات البترول ومنتجاته المركز الأول بمساهمة بلغت حوالى ٦٥٪ وتراجعت عام ١٩٩٠/٨٩ بالرغم من انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار العالمية للبترول لتصل مساهمتها فى الصادرات السلعية حوالى ٣٥٪ وتحتل بذلك المركز الثانى .

احتلت الصادرات الزراعية المركز الثانى عام ١٩٨٠ محققة بذلك حوالى ١٣٥٪ من جملة الصادرات السلعية لنفس العام ، وتراجعت مساهمتها فى الصادرات السلعية عام ١٩٩٠/٨٩ لتصل الى نحو ٨٦٪ بالرغم من الارتفاع المحقق فى الأسعار العالمية والانخفاض بأسعار الصرف المحلى حيث سجل انخفاضاً بلغ نحو ٢٧٢٪ ، وجاءت الصادرات الصناعية عام ١٩٨٠ فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية محققة بذلك نحو ١٣٢٪ من جملة الصادرات السلعية المصرية ، فى حين أن مساهمتها ارتفعت فى عام ١٩٩٠/٨١ لتحقيق زيادة بلغت ٧١٥٪ بمعدل زيادة سنوى بلغ

نحو ٢١٥٪ وتحتل بذلك المركز الأول فى الأهمية النسبية للصادرات السلعية عام ١٩٩٠/٨٩ وتمثل بذلك ٤٣٤٪ .

وكانت أعلى نسبة تغيير تحققت فى هيكل الصادرات السلعية خلال الفترة محل الدراسة فى الصادرات الصناعية حيث تأثرت تأثراً كبيراً بالانخفاض المتحقق فى أسعار الصرف للعملة المحلية ، وذلك لمرونة الطلب على السلع الصناعية المصرية فى الأسواق العالمية ، هذا ويرجع فى حقيقة الأمر تراجع السلع الزراعية بالرغم من أنها حققت نسبة تغيير بلغت حوالى ٦٠٣٪ بمعدل سنوى ٦,٣٪ الى زيادة الطلب المحلى على السلع الزراعية ، بالإضافة الى فقد معظم الأسواق العالمية نتيجة لعدم انتظام عمليات التصدير ووصولها للسوق الخارجى بالجودة المرجوة .

يلاحظ من خلال تحليل الجدول أن صادرات البترول بالرغم من أنها شهدت ارتفاعاً كبيراً فى الأسعار العالمية ، الا أن معدل التغير ظهر ضئيلاً (٣٣٧٪ بمعدل سنوى ٣,٣٪) حيث احتل المركز الأخير بالنسبة للمجموعات الثلاث محل الدراسة ويرجع ذلك الى سوق الطاقة وما طرأ عليه من تغييرات كبيرة ومحدودية فى ارتفاع الأسعار خلال النصف الثانى من الثمانينيات بالإضافة الى ضعف البترول المصرى فى المنافسة الدولية خاصة أمام تكتلات الدول المنتجة للبترول ، علاوة على زيادة الطلب المحلى .

ب : هيكل الصادرات الغير منظورة :

يشير جدول رقم (٧) لهيكل الصادرات الغير منظورة حيث يلاحظ أنها تتركز فى أربعة بنود رئيسية هى الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس والسياحة والفوائد والأرباح وتعتبر من الوجهة الاقتصادية السياحة ورسوم المرور فى قناة السويس من أهم هذه العناصر نظرا لدرجة الثبات بالإضافة الى الربحية الاقتصادية ولكن الملاحظ تنذب المتحصلات السياحية خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت فى بداية الفترة ٧٧٤ مليون جنيه منها إيرادات سياحية ٤١٣ مليون جنيه والباقي عبارة عن متحصلات وإيرادات أخرى ، وسجلت إيرادات السياحة ارتفاعا عام ١٩٨٣/٨٢ بلغت متحصلات السياحة والعناصر الأخرى حوالى ١٠٨ مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ٣٩٪ عن بداية الفترة ولكنها انخفضت عام ٨٤/٨٣ لتصل الى حوالى ١٠٢ مليار بانخفاض قدره ٥١٪ ، ولكن أخذت فى الارتفاع مرة أخرى لتصل فى نهاية الفترة محل الدراسة حوالى ١٥ مليار بزيادة بلغت حوالى ٥٣٧٪ . وهذه الزيادة لا ترجع الى نمو فعلى فى إيرادات السياحة بقدر ما تعكس انخفاض لقيمة الجنيه المصرى أمام الدولار .

أيضا يلاحظ أن رسوم المرور فى قناة السويس أخذت فى الارتفاع خلال الفترة محل الدراسة حيث كان فى بداية الفترة حوالى ٤٦٤ مليون جنيه ارتفع فى نهاية الفترة لتصل حوالى ٩١٤ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٧٩٪ .

هذا ولقد بلغت إيرادات السياحة عام ١٩٨٠ حوالى ٢٠٪ من حصيلة الصادرات الغير منظورة ، سجلت ارتفاعا فى مساهمتها فى حصيلة الصادرات الغير منظورة فى نهاية الفترة لتصل الى نحو ٥١ مليار جنيه تقدر بنحو ٦١٥٪ من حصيلة الصادرات الغير منظورة .

أيضا يلاحظ أن إيرادات قناة السويس ساهمت بنحو ١٢٤٪ من الصادرات الغير منظورة فى بداية الفترة ، انخفضت هذه المساهمة لتصل فى نهاية الفترة حوالى ١١٪ من متحصلات الصادرات الغير منظورة .

جدول رقم (٧) : الأهمية النسبية للصادرات الغير منظورة بالنسبة لحصيلة الصادرات
(مليون جنيه)

%	حصيلة الصادرات	الصادرات الغير منظورة						الصادرات المنظورة	السنة
		جملة	السياحة ومتحولات اخرى	قوائد وأرباح وإيرادات	رسوم المرور في قناة السويس	الملاحة			
٥٨,٠	٦٤٣٥,٣	٣٧٣١,٤	٧٧٤	٢٢٠٥,٤	٤٦٤,٣	٢٨٧,٧	٢٦٩٧,١	١٩٨٠	
٥٨,٩	٦٧٣٩,٩	٣٩٧٠,٧	٨٤٢,٥	٢٠٩٠,٨	٦٣٦,٢	٤٠١,٢	٢٧٦٥,١	١٩٨٢/٨١	
٦٥,٩	٧٨٩٢,٦	٥١٩٧,٩	١٠٧٨,٤	٢٩٩٨,٢	٦٦٩,٦	٤٥١,٧	٢٦٨٢,٩	٩١٩٨٣/٨٢	
٦٦,٧	٨٧٣٢,٩	٥٨٢٤,٩	١٠٢٢,٧	٣٦٩٢,٦	٦٨١,٨	٤٢٧,٨	٢٨٥٩,٨	١٩٨٤/٨٣	
٦٦,٣	٨٤٣٣,١	٥٥٩٥,٣	١١٥٥,٩	٣٣٤٩,٩	٦٢٧,٧	٤٦١,٨	٢٨٣٧,٨	١٩٨٥/٨٤	
٥٤,٥	٦٣٤٧,٣	٣٤٦١,٩	١٥٥٠,١	٦١٠,٩	٧١٩,٨	٥٨١,١	٢٨٨٥,٤	* ١٩٨٦/٨٥	
٦٨,٢	٨٥١٨,٧	٥٨١١,٨	٣٠٧٣,٢	١١٠١,٦	٨٠٣,٦	٨٣٣,٤	٢٧٠٦,٩	* ٩٨٧/٨٦	
٦٥,٢	١٠٨٢٥,٢	٧٠٥٩,٢	٤٣٥٨,١	١١١١,٩	٨٨٨,١	٧٠١,١	٣٧٦٦,٠	* ٩٨٨/٨٧	
٧١,٠	١١٦٧٣,٥	٨٢٩٠,١	٥١٠١,٦	١٣٨٣,٢	٩١٤,٧	٨٩٠,٦	٣٣٨٣,٤	* ٩٨٩/٨٨	
٦٣,٩	المتوسط العام								

* على أساس متوسط سعر الصرف المرن للمعاملات
* على أساس سعر صرف ٢٢,٩ ، ٢٣,٨ قرش

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، الثانى ، ١٩٨٩ .

وتأتى متحصلات الفوائد والأرباح فى المركز الأول فى مساهمتها فى حصيلة الصادرات الغير منظورة فى بداية الفترة محل الدراسة ، حيث يلاحظ أن حصيلة الفوائد والأرباح للأموال المستثمرة فى الخارج بلغت فى بداية الفترة محل الدراسة حوالى ٢,٢ مليار جنيه تمثل نحو ٥٩,٥% من متحصلات الصادرات الغير منظورة ، انخفضت فى نهاية الفترة محل الدراسة لتصل الى نحو ١,٣ مليار جنيه تمثل حوالى ١٥,٧% من متحصلات الصادرات الغير منظورة .

وهذا الانخفاض المتحقق بالرغم من انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية انما يعكس المناخ الاستثمارى الجيد فى الاقتصاد المصرى خلال مرحلة الثمانينات واتجاه رؤوس الأموال المحلية للعمل فى الداخل .

تأتى إيرادات الملاحة فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية فى هيكل الصادرات الغير منظورة حيث تمثل حوالى ٢,٧% من قيمة متحصلات الصادرات الغير منظورة فى بداية الفترة ، ولكنها تسجل ارتفاعا ملموسا خلال الفترة محل الدراسة حيث ترتفع إيرادات الملاحة من ٢٨٧ مليون جنيه فى بداية الفترة محل الدراسة الى نحو ٨٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨ بارتفاع بلغ حوالى ٢١٠% بمعدل زيادة سنوى بلغ حوالى ٢٣,٣% .

وعلى أى فان متحصلات الصادرات الغير منظورة أخذت اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة محل الدراسة ١٩٨٠ - ١٩٨٩/٨٨ بلغ المعدل السنوى حوالى ١٣,٦% فى حين أن حصيلة الصادرات أخذت أيضا اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة بمعدل سنوى بلغ حوالى ٩,١% مما يشير الى أهمية مساهمة الصادرات الغير منظورة فى متحصلات الصادرات المصرية بصفة عامة .

رابعاً : قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات السلعية :

تعتبر سياسة سعر العملة الأجنبية أحد العوامل الهامة في التأثير سلباً أو إيجاباً على حركة التجارة الخارجية بصفة عامة وعلى الصادرات بصفة خاصة ، حيث أوضح التحليل السابق لأثر لديناميكية سعر صرف العملة المحلية على الصادرات ، وذلك لأن تخفيض العملة المحلية يؤدي تلقائياً الى انخفاض سعر الصادرات في السوق الدولية مما يزيد الطلب على الصادرات وذلك للعلاقة العكسية بين الطلب والسعر وفقاً لقوانين النظرية الاقتصادية ولكن يتطلب ذلك شرطين رئيسيين هما مرونة الطلب العالمي على الصادرات المحلية ومرونة العرض المحلي وقدرة القطاع الانتاج على تمويل الطلب على الصادرات ، واتباع سياسة الانتاج للتصدير وليس سياسة تصدير الفائض والذي مؤداها تصدير فائض الانتاج المحلي مما يجعل السلع المصدرة سلع غير مناسبة للاستهلاك العالمي .

ويتوقف الطلب على الصادرات المصرية على الأسعار النسبية للصادرات (أي مقارنة بأسعار السلع المنافسة في سوق الصادرات) بالإضافة الى مستوى الدخل ، وعلى ذلك فانه يمكن القول بأن الطلب على الصادرات المصرية دالة في الأسعار النسبية للصادرات في السوق العالمي ولذا فان دالة الطلب على الصادرات المصرية قد تأخذ الشكل الخطي الآتي :

$$X_t = X_0 + X_t P_{wt}$$

حيث X_t هي كمية الصادرات في السنة t

P_{wt} هي الأسعار النسبية للصادرات المصرية في السنة t

وهي غالباً لا تأخذ الشكل الخطي ولكن قد تكون دالة لوغاريتمية أو نصف لوغاريتمية وفقاً لطبيعة البيانات المتحصل عليها .

ومن المعروف أن سعر العملة المحلية هو المحدد الأساسي لسعر الصادرات نظراً لأنه يدخل مباشرة في تحديد تكلفة الصادرات محلياً وهي الأساس الذي يتم عن طريقه تحديد الحد الأدنى

لسعر التبادل الدولى ، وهنا يتبادر الى الذهن نظرية جون ستيوارت ميل والذى وضعت أسس التبادل الدولى مأخوذة من شروط التجارة الداخلية حيث لا يقبل الاتجار فى سلعة بأسعار تقل عن قيمتها فى السوق الداخلى .

من هذا التحليل يمكن القول بأن الفترة السابقة التى شهدت خللاً واضحاً فى سياسة الصرف للعملة المحلية تعتبر مسئولة مسئولية رئيسية على العجز الذى عانى منه القطاع الخارجى ، وذلك لابتعاد سعر الصرف عن القيمة الحقيقية له وتقويمه بأكثر من قيمته .

ولكن قد تلجأ الدول فى بعض الأحيان لهذا التدخل لمحاولة تضيق الفجوة بين الواردات (التي تزيد بدرجة كبيرة عن الصادرات) والصادرات من خلال بعض القيود التى تفرضها على سوق النقد الأجنبى ، ونظراً للعجز الكبير الذى تعانيه الدول من النقد الأجنبى ، وبالرغم من أن مصر بدأت هذه السياسة من بداية السبعينات وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٢ إلا أن مشاكلها من القطاع الخارجى (تفاقم الواردات بالنسبة للصادرات) كانت أحد المعوقات الرئيسية أمام تحقيق استقرار سريع فى سوق النقد الأجنبى ، حيث أن المتفحص فى بيانات البنك المركزى (جداول أرقام ٥، ٦، ٧ السابقة) يلاحظ تعدد أسعار الصرف المستخدمة فى تقييم الصادرات وبذا فإن ذلك يؤدى الى تشجيع بعض الصادرات والحد من بعض الصادرات نتيجة لأن الصادرات تذهب لصالح بعض الديون الخارجية مما يجعل مصدريها ومنتجها فى احجام مستمر من العمل فى تسويقها والمثال الواضح على ذلك هو القطن المصرى فبعد أن كان هو المحصول التصديرى الأول فى مصر تراجع وما زال يتراجع حتى بلغ قيمة الصادرات المصرية من القطن لا تتعدى ٨.٥% من جملة الصادرات المصرية عام ١٩٨٧/٨٦ وتراجع ليصل عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ٣.٣% من جملة الصادرات السلعية المصرية ، فى حين أنه بلغت جملة صادرات القطن المصرى حوالى ٢.٧% عام ١٩٧٧ وكانت صادرات البترول تمثل حوالى ٢٤% بينما كانت صادرات السلع الصناعية تمثل نحو ٣٦% لنفس العام ، وذلك يرجع الى أن صادرات القطن تستخدم لتمويل بعض الديون الخارجية مما يجعل البنك المركزى يستخدم أسعار صرف منخفضة لتقويم قيمة صادرات القطن ، ولكن فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى المزمع تعميمها سوف

يتم خروج الدولة من احتكار تصدير القطن وتركه للقطاع الخاص والشركات التصديرية .

وعلى أى حال فان تحديد مدى ربحية وكفاءة العملية التصديرية انما فى الحقيقة يمكن قياسه من خلال بعض المقاييس الاقتصادية وهى :

— معدل العائد / التكلفة

— سعر الصرف الفعلى (الحقيقى) لتصدير السلعة .

— تكلفة الموارد المحلية

هذا بالاضافة الى بعض مقاييس أخرى للتجارة الخارجية مثل شروط التجارة الصافية وشروط التجارة الاجمالية وشروط التجارة المرجحة بالانتاجية وخلافه من المقاييس الهامة والتي لا تقل أهمية عن المقاييس السابقة ، وسنحاول استخدام بعض المقاييس السابقة لتحديد كفاءة التصدير وأهمية سعر الصرف فى تحديد ربحية الصادرات .

أ — — — — — سعر الصرف الحقيقى :

وهو مقياس يعبر عن مدى قدرة الصادرات من تحقيق عوائد من النقد الأجنبى ، وبعبارة أخرى ، كفاءة استثمار الجنيه المصرى فى الحصول على العملة الأجنبية فى تصدير سلعة ما . وهو غالبا يتم مقارنته بسعر الصرف الرسمى والمتداول فان كان سعر الصرف الحقيقى أقل من سعر الصرف الرسمى أو المتداول كان مؤشرا على كفاءة وربحية عملية التصدير (١) .

(١) مجدى خليفة — الكفاءة الاقتصادية لانتاج وتصدير حجم الحاصلات الزراعية التصديرية فى مصر ، رسالة دكتوراة — قسم الاقتصاد الزراعى — كلية الزراعة — الفيوم — جامعة القاهرة .

ويشير جدول رقم (٨) الى كيفية حساب سعر الصرف الحقيقي لسلعتين احدهما زراعية والاخرى صناعية ، حيث بلغ سعر الصرف الحقيقي لتصدير جاكيت من الجلد الطبيعي حوالى ٩ ر جنية للدولار بينما بلغ ذلك السعر لتصدير ظن من البرتقال حوالى ٦٠ ر جنية بينما كان سعر الصرف الرسمى ٢٦٢ ر جنية للدولار مما يشير على مدى كفاءة العملية التصديرية وأنه أمكن الحصول على الدولار بحوالى ٩٠ قرش من تصدير الجلود و ٦٨ قرش من تصدير البرتقال مما يشير الى أهمية تصدير البرتقال مقارنة بالجلود ، وهذا يفيد بشكل آخر فى امكانية مدى معرفة السلع التصديرية التى تتمتع مصر بميزة نسبية فى تصديرها حيث أنه كلما كان الفرق كبير بين سعر الصرف الرسمى وبين سعر الصرف الحقيقي للسلعة كلما كانت الميزة النسبية فى تصديرها أعلى ، وهذا المقياس يعتبر من أحد المقاييس الهامة لتحديد الأنشطة ذات الميزة النسبية فى التصدير والاحلال محل الواردات على أن يتم استخدام بيانات الدولة المصدرة وليس بيانات الدولة المستوردة حتى لا تقع فى لغز ليونتييف فى تحليل الواردات الأمريكية واستخدام بيانات الدولة المستوردة مما أعطى نتائج غير سليمة .

ب — نفقة الموارد المحلية :

ونفقة الموارد المحلية أحد المقاييس الهامة التى تستخدم لترشيد سياسة التصدير حيث يمكن تعريفها بأنها قيمة الموارد الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبى وعليه فإن تقبل السلعة التصديرية طالما أن نفقة الموارد المحلية اللازمة للحصول على دولار واحد من خلال تصدير هذه السلعة تقل عن سعر الصرف الحقيقى أو القيمة الحقيقية لوحدة النقد الأجنبى ، وتزداد أهمية هذا المعيار فى حالة تقدير سعر الصرف بأقل من سعره الفعلى وهذا ما يحدث بالنسبة لمعظم السلع التى يحدد لها من قبل البنك المركزى سعر صرف محاسبى يقل بكثير عن سعر الصرف الفعلى وغالبا ما يتم حساب نفقة الموارد المحلية كالتالى :

جدول رقم (٨)

سعر الصرف الفعلى لبعض السلع التصديرية
فى مصر عام ١٩٩٠

البيان	سعر التصدير ثوب دولار للوحدة	السعر المحلى جنيه للوحدة	سعر الصرف الفعلى *	سعر الصرف الرسمى
جاكيت جلد طبيعى	٣٥٠	٣٢٠	٩ر	٢,٦٢
برتقال (طن)	٣٦٥	٢٥٠	٦٨ر	٢,٦٢

$$\frac{\text{السعر المحلى}}{\text{سعر التصدير}} = * \text{سعر الصرف الفعلى}$$

المصدر : حسب وجمع من :

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — ادارة الحاسب الآلى
ليانات التجارة الخارجية .

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — ادارة الأسعار .

$$\text{نفقة الموارد المحلية} = \frac{\text{تكلفة انتاج وحدة واحدة من السلعة}}{\text{سعر التصدير قُوب - قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة}}$$

ويعرفها هانسن بأنها مجموع تكاليف العمل وريع الأرض ومعدل العائد على رأس المال بقيمة الخدمات غير المتداولة مثل الطاقة والتخزين مطروحا منها الانتاج غير المتداول معبرا عن ذلك بالعملة الوطنية (١)

وهو مؤشر يوضح ويؤكد الميزة النسبية للأنشطة التصديرية الهامة وأيضا الأنشطة التي يمكن استخدامها للاحتلال محل الواردات ، وهى ترتبط بشكل مباشر بسعر الصرف الحقيقى حيث لا بد من مقارنتها بسعر الصرف حتى يمكن الحكم على مدى الميزة النسبية المتحقق من تصدير السلعة محل الدراسة .

وعمليات تقدير هذا المؤشر تحتاج الى تقدير جيد للتكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج المحلية ، حيث يجب اجراء تصحيح تشوهات الأسعار بالداخل باضافة الدعم ان وجد وعلى ذلك فانه غالبا ما يستخدم فى حساب التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج الأسعار المحاسبية ، أو استخدام معامل التحويل والتي من خلاله يمكن تصحيح تشوهات الأسعار لكى يمكن حساب التكلفة المحاسبية (الاقتصادية) لعوامل الانتاج المحلية المستخدمة فى انتاج السلعة محل الدراسة وتجري عمليات تصحيح تشوهات الأسعار لكافة السلع التصديرية لكى يمكن تحديد التكلفة الكلية لانتاج السلعة .

أيضا يلزم لتقدير هذا المعيار حساب القيمة المضافة بالأسعار العالمية حتى يمكن حساب التكلفة الظلية للمجتمع لانتاج السلعة محل الدراسة ويستخدم هذا خاصة فى السلعة المراد انتاجها محليا لتحل محل الواردات . هذا بالاضافة الى أهمية استخدام الأسعار العالمية لكى يمكن الحصول على قيم حقيقية لعوائد عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج السلع المعدة للتصدير .

(1) B. Hansen and Nashashibi, Foreign Trade Regions and Economic Development Egypt, NBER, New York 1975.

وفى نهاية الأمر فإن عملية المقارنة بين نفقة الموارد المحلية المقدرة بهذا الأسلوب الظلى
بسعر الصرف الحقيقى للسلعة يوضح الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية المعدة للتصدير •

خامسا : قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة :

تعتبر الصادرات الغير منظورة هى عبارة عن المتحصلات التى يتم الحصول عليها نتيجة القيام بتأدية خدمات للمجتمع الدولى ، هذه الخدمات قد تأخذ أشكالا عديدة ، أهم هذه الصـور والأشكال للخدمات بالنسبة لمصر هى الرسوم المرور والعبور فى قناة السويس والخدمات السياحية ثم عوائد خطوط الملاحة المصرية ، علاوة على الأرباح والفوائد للأموال المصرية المستثمرة فى الخارج ، هذا بالإضافة الى تحويلات العاملين المصريين فى الخارج سواء فى صورة نقدية أم فى صورة عينية ، ويتم تحديد أسعار هذه الخدمات وفقا للتكلفة الفعلية المحلية بالإضافة الى المستوى العام للأسعار العالمية ، وبالتالي فان أى انخفاض فى قيمة أسعار الصرف المحلية تعنى انخفاضا فى تكلفة هذه الخدمات المحلية ، ولكن فى الجانب الآخر ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية ، يزيد من حصيله هذه الصادرات نظرا لزيادة الطلب عليها لانخفاض تكلفتها بالنسبة للمستوى العام للأسعار العالمية ، وعلى ذلك فان تأثير سعر صرف العملة المحلية على حصيله الصادرات الغير منظورة يكون تأثيرا مباشرا باعتباره أحد العوامل الهامة فى تحديد تكلفة الخدمة المحلية ، ولذا فان انخفاض تكلفة الخدمة يعنى انخفاض سعرها وبالتالي زيادة الطلب العالمى عليها ، هذا فى حالة وجود طلب مرن على السلعة المحلية .

ويشير جدول رقم (٩) الى أهم مصادر الصادرات غير المنظورة وتطورها وفقا لتطور أسعار صرف العملة المحلية خلال فترتين شهدتا تطورا مختلفا لأسعار الصرف حيث اتسمت الفترة الأولى ١٩٨١/٨٠ — ١٩٨٤/٨٣ بتطورا محدودا لأسعار صرف العملة المحلية حيث يلاحظ أنه يدور حول ٨٠ قرش للدولار وكان متوسط سعر صرف الدولار حوالى ٧٩٨ قرش فى حين أن الفترة الثانية ٨٦/٨٥ حتى ١٩٨٩/٨٨ شهدت تطورا واسعا لأسعار صرف الجنيه المصرى بالدولار حيث تراوح سعر الصرف للدولار من ١٢٢ قرش عام ١٩٨٦/٨٥ حتى ٢٦٠٧ قرشا فى نهاية الفترة محل الدراسة بزيادة بلغت حوالى ٩٧٥% .

جدول رقم (٩) : التغيير في متحصلات المصادرات الغير منظورة وفقا لتطور
سعر صرف الجنيه خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٩ .

السنة	سعر صرف الجنيه قرش/دولار	رسوم المرور في قناة السويس			السياحة		الملاحة مليون جنيه	فوائد وأرباح وإيرادات مليون جنيه	تحويلات العاملين في الخارج مليون جنيه
		عدد السفن ألف سفينة	صافي الحمولة مليون طن	متحصلات مليون جنيه	عدد الليالي السياحية ألف ليلة	متحصلات مليون جنيه			
١٩٨١/٨٠	٧٠٠٠	٢١١	٣١٧٠	٣١٧٠	٨٠٨٣٠	٤١٣٥	٢٨٧٧	٢٢٠٥٤	٨٥٤٤
١٩٨٢/٨١	٨٣٠٠	٢١٩	٣٥٣٣	٣٥٣٣	٩٨٠٥٠	٣١٧٥	٤٠١٢	٢٠٩٠٨	٩٣١١
٨٣/٨٢	٨٣٠٠	٢٢٧	٣٦٨٢	٦٦٩٦	٩٠١٩٠	٢٤٥٠	٤٥١٧	٢٩٩٨٢	٩٣١٠
٨٤/٨٣	٨٣٠٠	٢١٧	٣٨٣٤	٦٨١٨	٨٦٧٠٦	٢٣٢٤	٤٢٧٨	٣٦٩٢٦	١٠٥٧٠
متوسط الفترة	٧٩٧٥	٢١٨٥	٣٥٥٥	٦٣٣٥	٨٨٩٤٠	٣٠٢٠	٣٩٢١	٢٧٤٦٧٥	٩٤٣٤
٨٦/٨٥	١٣٢٠	١٩١	٣٦٣٢	٧١٩٨	٨١٦٢٠	٤٠١٤	٥٨١٠	٦١٠٩	٤٩٨١
٨٧/٨٦	٢٢٢٩	١٧٦	٣٤٤٢	٨٠٣٦	١١٧٥٢٠	٧٧٩٠	٨٣٣٤	١١٠١٦	١٠٣٥٦
٨٨/٨٧	٢٢٢٩	١٧٩	٣٥٣٢	٨٨٨١	١٥٧١٢٢	١٧٩٩٤	٧٠١١	١١١١٩	٣٢٢٣٨
٨٩/٨٨	٢٦٠٧	١٧٩	٣٦٩٨	٩١٥٠	١٨٣٧٢٠	٢٠٦١٦	١٠٥٥٤	١٥٩٩٥	٣٠٥٨٤
متوسط الفترة	٢٠٩٦	١٨١٣	٣٥٧٦	٨٣١٦	١٣٤٩٩٥	١٢٦٠٤	٧٩٢٧	١١٠٦٠	١٩٥٣٩٨
معدل التغير %	١٦٢٨٢	١٧ -	٠٦	٣١٣	٥١٨	٣١٧٠	١٠٢	٥٩٣-	١٠٧

المصدر :

البنك الأعلى المصري ، النشرة الاقتصادية ، العددان الستالث والرابع ، ١٩٩٥ .

يشير الجدول أيضا الى أن المصادر الرئيسية للصادرات الغير منظورة هي على الترتيب وفقا للأهمية النسبية خلال الفترة الأولى ٨٠/٨١ - ٨٣/١٩٨٤ هي الفوائد والأرباح والايادات ثم تحويلات العاملين في الخارج ويأتى فى المركز الثالث رسوم المرور فى قناة السويس فمتحصلات الملاحه ثم تأتى فى المركز الأخير إيرادات السياحة .

لوحظ من الجدول أن فوائد وأرباح رؤوس الأموال المستثمرة فى الخارج احتلت المركز الأول فى عوائد الصادرات الغير منظورة / حيث لوحظ أنها بلغت فى بداية الفترة ٢٢٢ مليار جنيه تزايدت لتصل الى نحو ٣٧٢ مليار جنيه فى نهاية الفترة ٨٣/١٩٨٤ بزيادة بلغت حوالى ٦٨ ٪ .

تأتى تحويلات العاملين فى الخارج فى المركز الثانى حيث بلغت حوالى ٨٥٤ مليون جنيهه ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ١٢٧ ٪ ، فى حين أن إيرادات الملاحه تأتى فى المركز الثالث حيث سجلت حوالى ٢٨٧٧ مليون جنيه فى بداية الفترة الأولى ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة حوالى ٤٢٧ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٤٨٧ ٪ .

احتلت المتحصلات من رسوم مرور السفن فى قناة السويس المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية لمتحصلات الصادرات الغير منظورة، حيث سجلت حصيلة المرور فى قناة السويس حوالى ٥٤٦ مليون جنيه ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة نحو ٦٨١٨ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٢٤٨ ٪ ، وجاءت إيرادات السياحة فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية لمتحصلات الصادرات غير المنظورة حيث بلغت حوالى ٤١٣٥ مليون جنيه فى بداية الفترة انخفضت لتصل الى حوالى ٢٣٢٤ مليون جنيه بانخفاض بلغ حوالى ٤٣٨ ٪ عن بداية الفترة .

وبدأت سياسة أسعار صرف مرنة فى خلال الفترة الثانية حيث بدأ الاتجاه الى تحرير سعر الصرف وذلك بإنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٢ ، مما سجل انخفاضا واضحا فى سعر صرف العملة المحلية حيث بلغ فى نهاية الفترة ٨٩/٨٨ نحو ٢٦٠ قرش للدولار واستمر فى الارتفاع حتى بلغ عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٣٣١ قرش للدولار ، هذا التطور السريع أعاد ترتيب الأهمية النسبية لمكونات الصادرات الغير منظورة ، نظرا لتأثير سعر الصرف المباشر على إيراداتها بالإضافة للعوامل الأخرى .

وبتحليل الجدول رقم (٩) الفترة الثانية ٨٦/٨٥ — ١٩٨٦/٨٨ يلاحظ أنه تم إعادة ترتيب مكونات الصادرات الغير منظورة حيث احتلت تحويلات العاملين فى الخارج المركز الأول تلاها مباشرة إيرادات السياحة ثم الفوائد والأرباح ثم إيرادات قناة السويس فمحصلات الملاحة .

حيث لوحظ من الجدول التزايد النسبى الذى حققته تحويلات العاملين فى الخارج من ٥ مليار جنيه فى بداية الفترة الى حوالى ١٩ مليار فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٢٨٠ % .

احتلت إيرادات السياحة المركز الثانى بعد أن كانت تحتل المركز الأخير حيث سجلت فى بداية الفترة ٤٠١ مليون جنيه ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة حوالى ٢ مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ٤٠٠ % .

تراجعت الفوائد والأرباح خلال هذه الفترة لتحتل المركز الثالث حيث سجلت تراجعا فى عوائدها بلغ نحو ٥٩٣ % عن الفترة الأولى ، وبلغت حصيلة الفوائد والأرباح فى بداية الفترة ٦ مليار جنيه ارتفعت لتصل الى نحو ١٦ مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ١٦٦ % .

أيضا لوحظ أن إيرادات قناة السويس استمرت فى مركزها الرابع الا أنها سجلت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة الثانية أيضا من ٧١٩ مليون جنيه فى بداية الفترة الى حوالى ٩١٥ مليون جنيه فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٢٧١ % .

وتراجعت إيرادات الملاحة للمركز الأخير خلال الفترة الثانية بالرغم من استمرار ارتفاع إيراداتها والتي بلغت فى بداية الفترة نحو ٥٨١ مليون جنيه ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة مليـار جنيه بزيادة بلغت حوالى ٨١٦ ٪ .

وبتحليل معدل التغير بين الفترتين محل الدراسة لوحظ أن أعلى معدل تغير كان فى متحصلات السياحة وذلك لأنها النشاط الذى يتأثر بشكل مباشر بأسعار صرف العملة المحلية ، وذلك لأن انخفاض تكاليف السياحة يؤدى الى انخفاض تكاليف الإقامة والمعيشة مما يشجع على زيادة الطلب على السياحة المصرية ، خاصة لموقع مصر الجغرافى بين دول العالم ، وكان انخفاض سعر العملة الذى بلغ حوالى ١٦٢ ٪ ذو أثر فعال فى زيادة إيرادات السياحة الذى بلغ حوالى ٣١٧ ٪ .

أيضا لوحظ أن تحويلات العاملين فى الخارج حققت معدل تغير بالزيادة بلغ حوالى ١٠٧ ٪ فى حين أن رسوم المرور فى قناة السويس بالرغم من انخفاض عدد السفن بحوالى ١٧ ٪ ، إلا أن الإيرادات ارتفعت بحوالى ٣١٣ ٪ وذلك راجع الى انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية كما سبق ايضاحه فى الجدول رقم (١) .

أيضا لوحظ أن إيرادات الملاحة حققت زيادة بلغت حوالى ١٠٢ ٪ فى حين أن الفوائـد والأرباح حققت انخفاضا بلغ حوالى ٥٩٣ ٪ ، ويرجع ذلك الى التحسن الملموس خلال الفترة الثانية فى المناخ الاستثمارى بالاقتصاد المصرى ، هذا بالإضافة الى أن انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار يؤدى بطبيعة الحال الى انخفاض أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة بالإضافة الى تحسـن الظروف الملائمة للاستثمار المحلى مما يشجع رجال الأعمال والمستثمرين على تحويل أموالهم من الخارج للاقتصاد المحلى .

من خلال التحليل السابق يلاحظ أن بعض الخدمات تتأثر مباشرة بانخفاض سعر صرف العملة المحلية وتزايد إيراداتها مثل السياحة وذلك يرجع الى أن مرونة الطلب العالمى عليها مرتفعـ

فى حين أن البعض نجده معدل التغير بها منخفض مما يشير الى أنه اما مرونة الطلب عليها منعدمة أو ضعيفة ١٤ ولذا فانه يمكن تصنيف هذه الخدمات الى نوعين :

— خدمات مرونة الطلب العالمى عليها مرتفعة •

— خدمات مرونة الطلب العالمى عليها منخفضة •

من كل مما سبق نجد أن سعر الصرف يعتبر عامل قاسم لتحديد الكفاءة التصديرية والقدرة التنافسية للسلع التصديرية من حيث الميزة النسبية للسلع التصديرية فى السوق العالمى ، ولكن تحرير سعر الصرف واستخدامه كمعيار محدد للكفاءة الاقتصادية للأنشطة التصديرية ١٥ يتطلب فى واقع الأمر بعض الأسس الاقتصادية الهامة التى من شأنها أن تعطى سعر صرف حقيقى معبرا عن القدرة الاقتصادية للعملة الوطنية ، أهم هذه الأسس :

— وضع هيكل يحمى ويحقق حرية اقتصادية تامة لجميع أنشطة التبادل الخارجى •

— وضع هيكل مؤسسى وتشريعى للقطاع الخارجى (صادرات — واردات) يحقق الغاء كافة القيود والعقبات أمام حركة التبادل الدولى فى القطاع الخارجى •

— وضع هيكل مؤسسى جيد لرصد حركة سعر الصرف وتحديد فى اطار حركة السلع فى القطاع الخارجى •

— أهمية الربط التام بين حركة المعاملات السلعية وحركة المعاملات الرأسمالية لتعطى صافى جيد لحركة التبادل فى القطاع الخارجى •

— وضع أسس لخطوط انتاج متخصصة للتصدير وليس اتباع سياسة تصدير الفائض •

— أهمية انشاء جهاز قوى لتوفير قاعدة بيانات عن الأسواق التصديرية للسلع وتطويرها وطاقاتها الاستيعابية وأهمية السلع المصرية فى هذه الأسواق ويمكن من خلال اقتراح التطوير المطلوب فى السلع التصديرية التى يحقق لها مركز تنافسى جيد •

ملخص

عقب سقوط نظرية الذهب أصبح سعر الصرف للعملة المحلية أحد العوامل الهامة فى تفسير توازن ميزان المدفوعات ، لذا أخذ سعر الصرف للعملة الوطنية اهتمام واضعى السياسة الاقتصادية ومتخذوا القرارات الاقتصادية خاصة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية خاصة فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى التى يمر بها الاقتصاد المصرى .

ولذا تناول هذا الجزء أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات المصرية سواء السلعية منها أو الغير سلعية ، ولهذا تناولت هذه الدراسة هذا الموضوع من خلال دراسة الموضوعات التالية :-
بدايةً ديناميكية سعر الصرف وعلاقته بالصادرات المصرية سواء السلعية منها أو الغير سلعية ، وذلك لأن تأثير سعر الصرف على الصادرات يأتى من خلال مرونة الطلب الخارجى على الصادرات وبالتالى كلما كان الطلب على الصادرات المصرية عالى المرونة كلما كان أى تخفيض فى سعر العملة يعنى زيادة وتشجيع للصادرات المصرية والعكس صحيح ، ويرتبط ذلك بشكل آخر بالانتاج المحلى ولذا كان من أهم النتائج التى توصل اليها هذا الجزء من الدراسة هو أنه مازالت توجد قيود على قطاع التجارة الخارجية سواء كانت قيود تشريعية أم قيود تنظيمية بالإضافة الى القيود الهيكلية وأن سعر الصرف للعملة المحلية لم يأخذ التحرر الكامل بعد ، وهذا ما أثبتته الأجزاء التالية من الدراسة .

وتناول الجزء الثانى من الدراسة الأهمية النسبية للصادرات المصرية وقدرتها على تغطية الواردات ، حيث أوضح أن معدل الزيادة فى الصادرات المصرية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ بلغ حوالى ٦٪ بدون الوقود فى حين بلغ معدل الزيادة فى الواردات حوالى ٣٢٪ حققت صادرات المواد الخام زيادة بلغت حوالى ١٢٥٪ بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ١٦٫٨٪ فى حين حققت صادرات السلع تامة الصنع والنصف مصنعة معدل نمو سنوى بلغ حوالى ٣٦ ، ٩٠٫٧٪ على الترتيب .

أيضا بتحليل أهمية الصادرات المصرية فى تمويل متحصلات النقد الاجنبى فى مجمع البنوك لوحظ أن الصادرات السلعية المتمثلة فى البترول والقطن تساهمان بنحو ٣٧٫٥٪ فى حين أن الصادرات الغير

منظورة تساهم بحوالى ٦٢.٥ % .

تناول الجزء الثالث من الدراسة الهيكل السلعى للصادرات المصرية سواء السلعية أو الغير سلعية حيث لوحظ من خلال تحليل قطاع الصادرات أنه يواجه ببعض المشاكل الاساسية والتي تم حصرها فى المشاكل المالية والخاصة بتمويل القطاع نفسه ، ومشاكل قطاع الانتاج المصدر الاساسى للتمويل السلعى للقطاع ثم تأتى مشاكل التسويق الخارجى وماجده من مشاكل فى عمليات التعبئة والتغليف والاعداد للسوق الخارجى بالاضافة الى ضعف أداء دور مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج ثم تأتى مشاكل أسعار الصرف وهو موضوع الدراسة .

وتناول هذا الجزء من الدراسة هيكل الصادرات السلعية لمصر خلال فترات زمنية من ٨٦-٨٩/١٩٩٠ حيث لوحظ أن الصادرات الصناعية تمثل المركز الأول ثم تأتى صادرات البترول فى المركز الثانى وتأتى الصادرات الزراعية فى المركز الثالث فى بداية الفترة محل الدراسة ولكن يتوقع أن يتغير الهيكل السلعى مع تحرير سعر الصرف نظرا لأن هذه الصادرات كان تم تقييمها بثلاث أسعار صرف وفقا للأهمية الاستراتيجية للسلعة .

أيضا تناول هذا الجزء الهيكل السلعى للصادرات الغير منظورة خلال الفترة ٨٠-٨٨/١٩٨٩ حيث لوحظ أن أهم الصادرات الغير منظورة هى الفوائد والأرباح ثم رسوم المرور فى قناة السويس فايرادات السياحة ثم الملاحسة فى بداية الفترة محل الدراسة ولكن فى نهاية الفترة محل الدراسة ومع التحرر الجزئى لسعر الصرف كانت السياحة تمثل المركز الأول يليها الفوائد والأرباح ثم رسوم المرور وقناة السويس فايرادات الملاحسة

وتناول الجزء الرابع من الدراسة قياس أثر تحرر سعر الصرف على الصادرات مستخدما بعض المقاييس الكمية وهى نفقة الموارد المحلية وسعر الصرف الحقيقى حيث أتضح أن السلع التصديرية المصرية المستخدمة للقياس يوجد عليها طلب حقيقى فى السوق الدولى وأن انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية كان أحد الأسباب وراء زيادة الصادرات من هذه السلع . ونظرا لقصور البيانات التى أتاحت للباحث فان هذا الجزء من الدراسة

تحتاج لمزيد من البيانات والحسابات خاصة الحسابات الظلية لاسعار مستلزمات الانتاج المستوردة والمستخدمه
فى العملية الانتاجية •

تناول الجزء الخامس من الدراسة قياس أثر تحرر سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة ، حيث
اعتمد هذا الجزء فى قياس أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة من خلال مقارنة استقرايية
لتطور سعر الصرف خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ — ١٩٨٩ / ٨٨ وتطور حصيلة الصادرات الغير منظورة سلعيًا
خلال نفس الفترة ، وذلك اعتمادا على حقيقة أن سعر الصرف للعملة المحلية هو دالة مباشرة فى حصيلة
الصادرات الغير منظورة وكان التحليل المقارن أحد أساليب التحليل الوصفية لهذا الجزء من الدراسة والتى أسفر
على نتيجة هامة وهى أن الطلب العالمى على السياحة وعلى خدمات الملاحة فى الشواطئ المصرية طلب
مرن، بينما الطلب العالمى على رؤوس الأموال المصرية وعلى العبور فى قناة السويس طلب غير مرن وهذا أشار
اليه الاتجاه العام للبيانات الواردة، حيث احتلت الفوائد والارباح لرؤوس الاموال المستثمرة فى الخارج ومتحصلات
قناة السويس المركز الأول والثانى فى خلال الفترة ٨١/٨٠ — ١٩٨٤/٨٣ وهى فترة شهدت ثبات نسبى فى
أسعار الصرف المحلية بينما احتلت السياحة ورؤوس الاموال المستثمرة فى الخارج المركز الأول والثانى خلال الفترة
الثانية ٨٦/٨٥ — ١٩٨٩/٨٨ والتى شهدت تدهورا كبير فى أسعار صرف العملة المحلية •

ويلاحظ أن معدل التغير بين الفترتين بلغ فى سعر الصرف حوالى ١٦٢٪ فى حين أنه تبعه تغيرا فى
متحصلات السياحة بلغ ٣١٢٪ وفى متحصلات تحويلات العاطلين فى الخارج بلغ ١٠٧٪ وفى إيرادات الملاحسة
١٠٢٪ ثم إيرادات قناة السويس بلغ ٣١٣٪ فى حين حقق انخفاضا فى إيرادات الفوائد والأرباح بلغ ٥٩٣٪ •

مما يؤكد النتائج السابق توضيحها وانتهت الدراسة الى أهمية بعض الاجراءات الهامة لمواجهة التكتلات
الدولية فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى أهمها وضع هيكل يحمى ويحقق حرية اقتصادية تامة لجميع أنشطة
التبادل الخارجى مع وضع هيكل مؤسسى جيد لرصد حركة سعر الصرف وتحديدده فى اطار حركة السلع فى
القطاع الخارجى •

(٢) مراجع باللغة الانجليزية :

- Hansen and Nashashibi, Foreign Trade Regiones and Economic Development, Egypt, NBER, New York 1985.
- R. H. Suaf, Export - Promoting ASubsides and what to do about that. WPS 97 World Bank, Sp. 1988.
- J. Goto, International Trade and Competitive Theory WPS, 95, Sep. 1988.
- O. Harryly and others, Trade Liberalization and the Transitions to the Market Economy WPS 700, World Bank, July 1991.

آثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على
الواردات المصرية

د. فادية عبد السلام

(١) مقدمة :

لقد ترتب على تدهور موازين المدفوعات ظهور صعوبات اقتصادية فى الدول النامية مما لفت الانتظار نحو أهمية دراسة كفاءة تخفيض العملة كآلية تكيف أو تعديل اقتصادى Adjustment

فى الوقت ذاته تزايدت الشكوك حول فعالية وكفاءة سياسات سعر الصرف فى هذه الدول فى ظل ظروف ازدواجية هياكل الانتاج وضعف مرونة العرض القطاعية لعمليات الانتاج .

وإذا حاولنا أن ندقق بالنظر الى التاريخ الاقتصادى لمصر مثله مثل الكثير من الدول النامية لبرزت حقيقة أن تخفيض سعر صرف الجنيه كان يمهد لتخفيض آخر تالى فى سعره . وهذا ربما يقدم دليل على قصور سياسة تخفيض العملة كآلية تكيف أو تعديل اقتصادى .

ومصر كغيرها من الدول الصغيرة النامية المفتوحة المنتجة للمواد الأولية (القطن ، البترول) ينقسم هيكل وارداتها الى : واردات من سلع استهلاكية ضرورية لتعويض قصور الانتاج المحلى عن الوفاء بالمطلبات الأساسية والى واردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية من أجل التصنيع . ولذا فتخفيض سعر صرف العملة يرتبط بارتفاع تكاليف الاستيراد مما يحد من حجم الواردات لأغراض التنمية ويضع المشروعات المحلية فى موقف غير تنافسى مع مثيلتها من الواردات .

ومن المتفق عليه أن آلية الأجر - السعر Wage - spiral mechanism المصاحبة لتخفيض سعر صرف العملة تتأثر بالوزن النسبى لكل من السلع القابلة للتداول الدولى وغير القابلة للتداول الدولى .

ففى عام ١٩٧٩ عندما خفض الجنيه المصرى بنسبة ٧٩٪ مقارنة بعام ١٩٧٥ سلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى مصر قد ارتفعت بنسبة ٤٥٧٪ . أيضا فالتخفيض فى قيمة الجنيه فى السوق التشجيعية عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٠٪ قد واكبه زيادة قدره ١٠٧٢٪ فى أرقام أسعار المستهلكين .

وإذا كانت هذه بعض ملامح تطبيق آلية تخفيض العملة (الجنيه) في مصر فإن غرض الدراسة الحالية هو الكشف عن تأثير التخفيض في قيمة الجنيه المصرى والآثار المتوقعة لتحرير الصرف الأجنبى (داخل اطار صياغات غير تقليدية لدالة الطلب) على الواردات وبشكل تفصيلى نسبيا للواردات وفقا لأوجه الاستخدام النهائى : مجموعة الوقود ، مجموعة المواد الخام ، السلع وسيطة ، السلع استثمارية ، السلع الاستهلاكية المعمرة ، السلع الاستهلاكية الغير معمرة ثم مجموعة اجمالى الواردات (غير مرجحة بالأوزان النسبية لهذه المجموعات) .

والتحليل يغطى الفترة ٧٥ - ١٩٨٨ للأسباب التالية :

أولا : منذ منتصف السبعينات قد عاصر التحول فى السياسات الاقتصادية فى ظل الانفتاح الاقتصادى انتشارا السوق الموازية للصرف الأجنبى ذات الأسعار التشجيعية بحيث تمت عدة تخفيضات فى الجنيه حتى تم توحيد عام ١٩٧٨ . ثم حدثت عدة تخفيضات تالية فى الجنيه فى ظل سياسة تعدد أسعار الصرف فى مصر خلال الثمانينات (وقد سبق تناولها فى تمهيد الدراسة) .

ثانيا : منذ عام ١٩٧٣ تزايدت معدلات التضخم العالمية وأسعار الفائدة فى أسواق النقد الدولى والتى ساهمت بدورها فى تزايد أعباء الديون الخارجية لمصر وفى ارتفاع أسعار الواردات بالعملات الرئيسية فى العالم ومن بينها الدولار ثم توالى بعد ذلك الانخفاضات فى أسعار البترول العالمية وتحويلات العاملين المصريين بالخارج مما كان له أسوأ الأثر على ميزان المدفوعات المصرى .

ثالثا : شهدت فترة الثمانينات محاولات لتعديل مسار الاقتصاد المصرى متضمنة قوانين النقد الأجنبى ، السوق الحرة للصرف ١٩٨٧ . . . قوانين الاستثمار للمال العربى والأجنبى والمناطق الحرة قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الى قرارات وقوانين ١٩٧٦ وتعديلاتها ثم صدور قانون ٢٣٠ للاستثمار الجديد عام ١٩٨٩ بهدف زيادة ثقة المستثمر الأجنبى فى الاقتصاد وترشيد مجالات

الاستثمار العربى والأجنبى فى أنشطة الانتاج التى تخدم الصادرات وتحد من الواردات
(استبدال الواردات المحلية) .

رابعاً : توقف قسم الأرقام القياسية للتجارة الخارجية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء منذ
عام ١٩٨٦ عن الاستمرار فى تكوين أرقام قياسية للتجارة الخارجية كمية وسعيرية وفقاً
لتصنيف التجارة الدولية SITC وحتى وقتنا الحالى مما خلق مشاكل فى جمع
البيانات وفقاً لهذا التقسيم وحرمت الدراسة الحالية من اجراء مقارنة بالنتائج المتحصل عليها
فى دراسات الدول النامية عن المبرونات السعيرية والدخلية للطلب على الواردات ، خاصة
وأن التقسيم الجمركى هو تقسيم محلى للواردات .

وفى ضوء أهداف الدراسة الحالية تم تقسيمها الى عدة أقسام بخلاف (المقدمة) .

(٢) الواردات والاقتصاد المصرى (٧٥-١٩٩٠) ويفطى هذا الجزء :

— وضع الواردات داخل الاقتصاد المصرى .

— نظرة عامة حول تطور مراحل سياسة الحماية فى مصر منذ ١٩٢٥ وحتى وقتنا الحالى .

— سياسة سعر الصرف والواردات .

(٣) منهجية قياس الآثار المتوقعة لتغيرات سعر الصرف على الواردات المصرية . ويتعرض للمناهج

التحليلية المختلفة لقياس هذا الأثر .

(٤) القياس الكمى لآثار سعر الصرف للجنيه على الواردات المصرية : (فى ضوء دوال طلب غير

تقليدية على الواردات) .

(٥) النتائج العامة ونظرة حول الآثار المتوقعة لتحرير سعر الصرف للجنيه على الواردات .

(٢) الواردات والاقتصاد المصرى (٧٥-١٩٩٠)

ان ظروف تنمية الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة قد تميزت بتباينات فى النمو الاقتصادى . والجدير بالذكر أنه باستثناء الفترة منذ منتصف الثمانينات حتى نهايتها حيث حققت معدلات النمو أدناها ٥ر ١٤٪ يمكن أن نلاحظ اتجاهها عاما متزايدا فى معدلات النمو للدخل المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الجارية داخل الفترات من ١٩٤ر ١٩٪ الى نحو ٢٤٪ . هذا وقد توالى مع الانخفاض فى معدلات النمو للدخل انخفاضات فى متوسطات معاملات الواردات من ٢٤ر ٢٤٪ (للفترة منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح حتى أوائل الثمانينات) حتى ٧ر ١٨٪ للفترة ١٩٨٩-٨٥ . حيث شهدت تلك الفترة نفسها تسارعا فى نمو اجمالى الواردات بنسبة ٢٧ر ٢٢٪ مقارنة بـ ٢٥٣ر ٢٥٪ للفترة ٧٥-١٩٨٠ . فى الوقت ذاته فانه بالرغم من محاولات تعديل المسار الاقتصادى فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات الا أن نسبة الزيادة فى الواردات (١٤٩٪) قد أبقت على معامل الواردات عند مستوى مرتفع مماثل لمستواه فى بداية فترة الانفتاح .

جدول (١- أ) : نمو الاقتصاد المصرى والواردات

١٩٩٠-٨٩	١٩٨٩-٨٥	١٩٨٥-٨٠	١٩٨٠-٧٥	
٢٤ر ٢٤٪	١٤ر ١٤٪	١٨ر ٢٢٪	١٩ر ١٩٪	- الدخل المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية (معدلات نمو سنوية)
٢٤ر ٢٤٪	١٨ر ١٨٪	٢٢ر ٢٢٪	٢٤ر ٢٤٪	- معامل الواردات (الواردات / الدخل المحلى)
١٤٩ر ٢٢٪	٢٧٥ر ٢٠٪	١٨٣ر ٢٠٪	٢٥٣ر ٢٧٪	- اجمالى الواردات (بالنسبة لسنة الأساس المتغيرة)

المصدر : انظر الملحق .

جدول (١) ب : محتوى الواردات المصرية فى سنوات مختارة
(نسبة مئوية من القيمة الاجمالية للواردات)

المجموعة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
الوقود	٢ر٢	٠ر٧	١ر٥	٢ر٠	٢ر٣
المواد الخام	٢٢ر٨	١٩ر٨	١٧ر٦	١٣ر٦	١٤ر٢
السلع الوسيطة	٣٨ر٨	٣٢ر٢	٣٧ر٥	٤٠ر٢	٤٠ر٤
السلع الاستثمارية	١٧ر٦	٢٤ر٨	٢٣ر٢	٢١ر٥	٢١ر٥
السلع الاستهلاكية المعمرة	٣ر٢	٤ر٧	٣ر١	٣ر١	٢ر٧
السلع الاستهلاكية الغير معمر	١٥ر٤	١٧ر٩	١٧ر١	١٩ر٦	١٩ر١
اجمالى	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الأرقام القياسية للتجارة الخارجية تقسيم
جمركى ، أعداد مختلفة ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

أما تفصيلات بيانات الواردات التى يعدها جهاز التعبئة العامة والاحصاء فهى مصممة بحيث
تعكس قوى الطلب المحلى المختلفة الناشئة من القطاعات الاقتصادية المختلفة وسلوك الأنواع المختلفة
للواردات حسب المجموعات خلال الخمسة عشر عاما ٧٥ - ١٩٩٠ ويفسرهما جدول (١) .

حيث أن الأهمية النسبية للطلب المحلى لمجموعة الوقود والتى تمثل نسبة متواضعة (حوالى
٢%) من اجمالى الواردات لم تظهر اتجاها متزايدا خلال العقدين الماضيين . وفى المقابل فإن
واردات كل من السلع الوسيطة والاستثمارية والسلع الاستهلاكية الغير معمرة فقد أظهرت اتجاهات متزايدة
فقد زادت حصة السلع الوسيطة من ٣٨ر٨% من اجمالى الطلب المحلى على الواردات عام ١٩٧٥ الى
٤٠ر٤% عام ١٩٩٠ . أما السلع الاستثمارية فقد ارتفعت حصتها من ١٧ر٦% عام ١٩٧٥ الى

الى نحو ٢١,٥٪ عام ١٩٩٠ . أما الطلب على السلع الاستهلاكية الغير معمرة فقد تدرج من ١٥,٤٪ عام ١٩٧٥ ثم ١٧,١٪ عام ١٩٨٥ الى نحو ١٩٪ عام ١٩٩٠ .

أما مجموعة المواد الخام فقد أبرزت اتجاهها متناقضا عبر العقدین حيث تناقصت حصة الطلب المحلي على المواد الخام المستوردة من ۲۲٫۸٪ ۱۹۷۵ الى نحو ۱۴٪ عام ۱۹۹۰.

تعكس التغيرات الموضحة فى توزيع الواردات اخفاقا فى عملية استبدال الواردات (١) عبر
العقدين الأخيرين . فتزايد حصص الواردات الاستهلاكية من السلع الغير معمرة تطرح مجالا واسعا
لمزيد من استبدال الواردات فى هذه السلع . أما الحصص المتزايدة من السلع الوسيطة والرأسمالية
فتشير الى استمرار ظاهرة الاعتماد على الواردات والتبعية للخارج . بالإضافة الى ما تقدم فإن
سياسة الانفتاح بما خلقت معها من نظام الاستيراد بدون تحويل عملة قد ساهمت فى زيادة
واردات السلع الاستهلاكية وواردات السلع الوسيطة اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية فالزيادة فى الواردات
من هذه السلع كان نتيجة طبيعية لتغير الأذواق والتعرف على السلع الأجنبية . (وبالذات
السلع الاستهلاكية المعمرة) بالإضافة الى تخفيف قيود الاستيراد وانشاء السوق الموازية والاتجاه
نحو التقليل من اتفاقات التجارة والدفع . ورغم تسليمنا بإمكانية وجود بعض المشاكل للتصنيف السلعي
للواردات الا أنه من السهل تكشف الاتجاه الخطير المتمثل فى تزايد أهمية الواردات الاستهلاكية الغير
معمرة والتي تلقى الضوء حول نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وقوانين النقد الأجنبي والتصدير
والاستيراد فى منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات . والجدير بالذكر

(١) يذكر عمرو محي الدين - تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل فى استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، ان سمة استراتيجية احلال الواردات منذ الثلاثينات حتى منتصف السبعينات هى التحيز الشديد تجاه الصناعات الاستهلاكية التى تستخدم المواد الأولية المحلية كالغزل والمنسوجات والصناعات الغذائية ثم الصناعات الاستهلاكية المعمرة . ثم شملت بعض الصناعات الوسيطة . والواقــــــــــــع أن استمرار ارتفاع حصص السلع الوسيطة والاستثمارية يؤكّد على استمرار نفس الاستراتيجية حتى التسعينات .

أنه بسبب تنفيذ خطة التصنيع والقيود التي فرضت على الواردات من السلع الكمالية
فان الواردات الاستهلاكية (*) قد ارتفعت حصتها .

أما الواردات من مجموعة الوقود فتتألف من الفحم الذى تم استيراده بسبب التوسعات فى
صناعة الحديد والصلب وتعد مصر من الدول المستوردة والمصدرة للبترول لأن البترول المصرى الخام
لا يناسب معامل التكرير المحلية لذا فيتم تصديره واستيراد احتياجات هذه المعامل .

(*) ان نصيب السلع الاستهلاكية يمكن أن يكون فى الواقع أكبر من ذلك لو أن الاحصاءات امتدت
لتشمل بند الاستيراد بدون تحويل عملة بالكامل .

نظرة عامة حول تطور مراحل سياسة الحماية في مصر منذ ١٩٧٥ حتى الوقت الحالى :

ان عناصر وتطور هيكل الحماية فى مصر يمكن تمييزه خلال مرحلتين :

- المرحلة الأولى عام ١٩٧٥ وحتى قبل عام ١٩٨٦ .
- المرحلة الثانية من عام ١٩٨٦ وحتى وقتنا الحالى .

المرحلة الأولى عام ١٩٧٥ وحتى قبل عام ١٩٨٦ :

حيث تعتمد سياسة الحماية فى الفترة المشار إليها على عدة آليات (١) :

- أ — ميكانيزم القيود الكمية على التجارة الخارجية وقيود الصرف الأجنبى وذلك من خلال نظم تراخيص الاستيراد أو قوائم الخطر فضلا عن تطبيق أسعار صرف متعددة ومغالى فيها .
- ب — التسعير الإدارى لعدد من السلع والخدمات عند مستويات ثقل أو تزيد عن الأسعار التى تعكسها الندرة النسبية .
- ح — الضرائب الغير المباشرة وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات . فضلا عن ضرائب الاستهلاك على السلع المحلية والمستوردة .

حيث صدر قانون للرسوم الجمركية فى مصر عام ١٩٧٥ لى يتلائم مع السياسة الجديدة لتحرير الاقتصاد وأعقبه تعديل شامل لهيكل التعريفات فى عام ١٩٨٠ . حيث اتميز هيكل التعريفات بتضاءل معدلات التعريفات مع درجة التصنيع فالمواد الأولية تخضع بصيغة عامة لتعريفات اسمية تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ بينما تخضع السلع الاستهلاكية لتعريفات اسمية تتراوح بين ١٥٠٪ ، ١٧٥٪ وتقع السلع الوسيطة بين هذين الحدين . ولقد ظهرت بعض المشاكل منها تقييم الرسوم الجمركية على أساس سعر الصرف الرسمى مما أدى الى تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار تراوح من ١٥٪ ، ٤٪ كما أدى

(١) هنا خير الدين ، وآخرون — السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر — مصر المعاصرة — يناير وابريل ١٩٨٩ ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، ص ٣٩ — ٤٢ .

التفاوت الشديد بين معدلات الرسوم الجمركية داخل المجموعات السلعية الى خلق اختلالات فـى هيكل الأسعار النسبية مما أثر على قرارات الاستثمار نتيجة للمؤشرات الخاطئة .

أما فيما يخص السياسة السعرية فقد أدت الى تدهور المركز المالى لعدد من الصناعات خاصة منذ عام ١٩٧٤ مع ارتفاع معدلات التضخم العالمية مما انعكس فى ارتفاع أسعار المستلزمات . كما أسهمت كل من السياسات المالية والتشغيل آنذاك فى زيادة الأثر السلبى للسياسة السعرية على القطاع الصناعى حيث أدت العمالة الزائدة الى اضعاف المركز المالى لهذه الوحدات كما أدت هذه السياسة بما نتج عنها من اختلال هيكل الحوافز الى الاستثمار فى أنشطة مرتفعة التكلفة حيث منحت معدلات مرتفعة للحماية الفعلية لأنشطة تفتقر الى أى ميزة نسبية مما شكل تحيزا واضحا ضد الصادرات .

وللتغلب على هذه الآثار السلعية للرقابة على الأسعار قررت الحكومة عام ١٩٨٦/٨٥ السماح بمزيد من المرونة فى تحديد الأسعار حيث تقرر تحديد الأسعار باضافة هامش للربح حيث تم زيادة أسعار عديد من المنتجات فى عام ١٩٨٧/٨٦ بما يتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٤٠ ٪ وانخفض عدد السلع التى تخضع لرقابة جامدة على الاسعار من ٢٩ الى ١٩ (١) سلعة .

لذا تمتع الانتاج المحلى حتى ١٩٨٦ بمزيد من الحماية والحوافز عن طريق التشدد فى نظام أنون الاستيراد والقيود الكمية على الواردات .

المرحلة الثانية منذ أغسطس ١٩٨٦ وحتى وقتنا الحالى :

فقد شهدت محاولات عديدة للتحرر من الآليات التقليدية السابقة حيث أنه اعتبارا من يونيو ١٩٨٦ بدأت مصر فى اجراء اصلاح جوهري للاقتصاد يستهدف قوى السوق كمحدد أساسى لعملية تخصيص الموارد فى الاقتصاد المصرى . لذا تم وضع برنامج للتثبيت الاقتصادى للإصلاح الهيكلى حظى بمساندة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وكان الأساس لتوقيع اتفاق مساندة Stand by agreement مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ وقد استهدف هذا البرنامج التالى :

(١) هنا خير الدين ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٢ .

مع صندوق النقد الدولي فى مايو ١٩٩١ وقد استهدف هذا البرنامج التالى : (١)

أ — تحقيق التوازن المتواصل على مستوى الاقتصاد الكلى بأسرع ما يمكن وذلك من خلال عدة اجراءات للتثبيت .

ب — استعادة النمو الاقتصادى فى الآجلين المتوسط والطويل من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد .

ج — التخفيف من أثر اجراءات الاصلاح الاقتصادى على الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تحسين السياسات الاجتماعية .

وتتضمن العناصر الأساسية لبرنامج التثبيت الاجراءات الآتية :

— توحيد وتخفيض سعر الصرف .

— زيادة أسعار الطاقة المحلية وفرض ضريبة عامة على المبيعات بهدف تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة .

— زيادة أسعار الفائدة واتباع سياسة ائتمانية ونقدية غير تضخمية أما برنامج التصحيح الهيكلى فهو يتضمن العناصر الآتية :

— الاطار الاقتصادى الكلى

— اصلاح القطاع العام واعادة ترتيب أولويات الاستثمار .

— تحرير الأسعار فى قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنقل .

— تحرير سياسة التجارة الخارجية من خلال تضيق التفاوت بين معدلات التعريفات الجمركية وتخفيض التفضيلات والاعفاءات الجمركية والتخفيض التدريجى فى الحواجز الغير جمركية المفروضة على الصادرات والواردات .

ومن المتوقع أن تعمل هذه السياسات لتخفيض العجز المالى والخارجى وزيادة المدخرات المحلية وبالنسبة لتحرير نظام التجارة الخارجية ، فان هذه العملية تستهدف تحقيق هدفين أساسيين وهما التوسع فى الصادرات والاحلال محل الواردات .

(١) هنا خير الدين ، أحمد الدرش — عرض وتقييم سياسة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة ، نوفمبر ،

وتتركز أهم عناصر سياسة التجارة الخارجية بمصر منذ عام ١٩٨٦ فى الآتى :

أ — هيكل التعريفية الجمركية :

- فى أغسطس ١٩٨٦ أصدر نظام للتعريفية الجمركية استهدف ما يلى :
- تبسيط هيكل فئات التعريفية بتخفيض الفئات من ٤٣ فئة الى ١٠ فئات وزيادة معدلات التعريفية الى ٥٪ كحد أدنى ، ١٦٠٪ كحد أقصى (فيما عدا الواردات الغذائية فقد خفضت لمعدل تعريفية ١٪) .
- اضافة قدر من التوازن فى هيكل التعريفية بهدف تشجيع الأنشطة الانتاجية .
- منح تخفيضات جمركية تتزايد كلما زادت نسبة المكونات المحلية المستخدمة فى المنتج النهائى وذلك لتشجيع صناعات التجميع المحلية .
- ترشيد الواردات .
- تعديل سعر الصرف (*) المستخدم لتقويم الواردات للأغراض الجمركية ثم تم أخيرا فى ١٩٨٩ (عندما تم استخدام سعر الصرف بالسوق المصرفية الحرة فى تقويم الواردات للأغراض الجمركية عندما بلغ السعر ٢٦ جنيه للدولار) تخفيض كافة فئات التعريفية الجمركية بنسبة ٣٠٪ وتخفيض الحد الأدنى للتعريفية الى ٧٪ والأعلى الى ١٢٠٪ حيث استهدف هذا التغيير تجنب زيادة عبء التعريفية الجمركية الناجم عن تخفيض قيمة الجنيه المصرى . وأخيرا تم فى عام ١٩٩١ اجراء اعادة هيكله أخرى وتبسيط لهيكل التعريفية كجزء من برنامج التصحيح الهيكلى لتضييق التفاوت بين الحدين الأدنى والأعلى لفئات التعريفية الجمركية حيث تم رفع الحد الأدنى من ٧٪ الى ٥٪ وتخفيض الحد الأعلى من ١٢٠٪ الى ١٠٠٪ .

(*) وحيث صاحب ذلك تخفيض الجنيه المصرى المطبق للأغراض الجمركية من ٧٠٢ قرش للدولار الى ١٩٨٠ الى حوالى ١٣٦ قرش للدولار فى أغسطس ١٩٨٦ .

ب - الحواجز الغير جمركية :

حيث تقرر فى مايو ١٩٩٠ رفع عدد من السلع ومجموعات من السلع من قائمة الحظر بالاضافة الى التخفيض التدريجى فى قاعة السلع الموقوف فتح اعتمادات مستندية لاستيرادها ، وبصدور اللائحة التنفيذية للاستيراد والتصدير (*) تم رفع ٤١ بندا جمركيا من البنود الجمركية الخاضعة لقيود اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة هنا . وقد سمحت اللائحة التنفيذية للاستيراد والتصدير لشركات القطاع الخاص والشركات المنشأة فى ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ حاليا بالاستيراد من دول الاتفاقيات الثنائية واستيراد بعض السلع التى كانت حكرًا على القطاع العام مثل السكر ومنتجات البترول .

ولتحقيق المزيد من التحرير لنظام التجارة فقد نصت اللائحة التنفيذية الجديدة للاستيراد والتصدير على تخفيض مقدم الاستيراد من ٣٥٪ الى ٢٠٪ بالنسبة لواردات الوحدات التجارية . ومن ١٥٪ الى ١٠٪ بالنسبة لما تستورده الوحدة الانتاجية ويحصل المستورد على فائدة على هذه المقدمات .

أيضاً تم الغاء نظام موازنة وتخصيص العملات الأجنبية للقطاع العام .

(*) القرارات ٢٠٣ ، ٢٣٤ مايو ١٩٩٠ ثم القرار ٢٧٥ فى ٣٠ مايو ١٩٩١ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للاستيراد والتصدير .

وتقدر احدى الدراسات (١) أنه بصور اللائحة التنفيذية للاستيراد والتصدير تراجع وقع كافة القيود الجمركية على الواردات من ٢٢,٨٪ من اجمالى الانتاج الصناعى محل البحث الى ٥,٤٥٪ (مايو ١٩٩١) . الا أنه بالرغم من المحاولات الجادة لازالة الحواجز الغير جمركية على الواردات ظلت نسبة الانتاج الخاضع لهذه القيود مرتفعة للغاية أكثر من ٨٠٪ فى الكثير من الأنشطة خاصة تلك المنتجة بدائل الواردات وهذه النقطة تبدو من الأهمية لعلاقتها بالطلب على الواردات موضوع الدراسة الحالية .

ويوضح جدول (٢) توزيع معدل الحماية الاسمية والفعلية للأنشطة الاقتصادية فى مصر فى سنوات مختارة ٨٠ ، ١٩٨٤ ، ٨٦ ، ١٩٩٠ حيث يشير الى أن الحماية تختلف بين الأنشطة .

فاتجاه تطور معدلات الحماية الفعلية للمحاصيل يعكس فى جزء منه سياسات الحكومة نحو قطاع الزراعة والتي استهدفت تحرير هذا القطاع وتعديل هيكل الخوافز النسبية على نحو يدعم انتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية والتي عانت كثيرا من اختلال هيكل الأسعار النسبية لصالح المحاصيل العلفية والفاكهة والخضر . فمن المؤكد أن المركز النسبى لكل من القمح والأرز قد تحسن كثيرا فى ١٩٩٠ .

كذلك فان هناك اتجاهات لتضييق الفروق بين المجموعات السلعية والتحول الى سلع أقل حماية . حيث تراجع مستوى معدلات الحماية الفعلية السالبة لها (المشروبات ، المربيات ، معلبات الخضر والبقول والاطارات والثلاجات) وذلك لانكماش الفجوة بين أسعار المنتجات المحلية ونظائرها العالمية ولكن ما زالت بعض المنتجات ومستلزمات الانتاج تخضع للتدخل الحكومى فى تجديد أسعارها (كالوقود والكهرباء والقطن والغزل والالبوميوم) .

(١) هناك خير الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ ، جدول (٣) .

جدول رقم (٢) : توزيع معدل الحماية الاسمية والفعلية للأنشطة الاقتصادية في مصر في سنوات مختارة

الأنشطة	معدل الحماية ١٩٨٠		معدل الحماية ١٩٨٤		معدل الحماية ١٩٨٦		معدل الحماية ٨٧/٨٦		معدل الحماية ١٩٩٠/٨٩	
	الاسمية %	الفعلية %	الاسمية %	الفعلية %	الاسمية %	الفعلية %	الاسمية %	الفعلية %	الاسمية %	الفعلية %
الزراعة		٤١	(٥٨,٠)	(٦٠,٠)	٣٩	٣٨			(٤٩,٦)	(٥٦,٩)
القطن			(٤٥,٠)	(٤٠,٨)					(١٨,٢)	(١٩,٠)
الأرز			(٣٩,٤)	(٣٢,٠)					(١٦,٤)	(١٧,١)
القمح			(٢٦,٨)	(٣٣,٠)					(٢٩,٥)	(٢٦,٦)
الشيرة										
الانتاج الحيواني		١١	١٢		١١	١١				
تصنيع المنتجات الغذائية		٥			٨	١٧				
العصائر							(٢٦,٧)	(٢٧,٢)	(٤٨,٨)	(٢٧,٢)
المربيات							(٥٨,٨)	(٢٤,٣)	(١١,٥)	(٢٤,٣)
منتجات الطماطم							(١٤,٣)	(٢٨,٥)	NIVA	(٢٨,٥)
منتجات المطاحن							(٢٦,١)	(٣,٧)	(٣٤,٠)	(١,٧)
معلبات الخضار و البقول							(٣٢,٣)	(٢٧,٩)	(١١,٠)	(١٨,٠)
المشروبات		٢٩٥			١١٠	٢٦٢	(٥٦,٠)	(٨٧,٨)	(٣٤,١)	(٥٥,١)
تصنيع الدخان		١٥			١٩٥	(٥٩)	(١٨,١)	(١٧,٠)	(٢٢,٩)	(١٩,٢)
حلج القطن		(١٨)			صفر	(٦٨)				
الغزل والنسيج		قيمة مضافة سائب (كبيرة)			٣٤	٢٨٨	(٥٦,٤)		(٢٦,٠)	NIVA
الملايش الخارجية		٨٦٢			١٠٩	٢٤٨				
الجلود ومنتجاتها		٦٨			١٦	٣٥				
الأحذية		٣٥			٥١	١٦٠				
الأخشاب ومنتجاتها باستثناء الاثاث		(٦)			٤٢	٤٠				
السورق والطباعة		٢٩			١٦	٣٦				
الكيمائيات		٦١			١٥	٢٥				
المطاط والبلاستيك ومنتجاتها		١٢٢١			٢٨	٥٦٣			(٧,٨)	(٤١,٠)
الاطارات										
المنتجات الزجاجية		٨٨			٣٦	٥٤				
منتجات الحديد والصلب والمعادن		١٩٢			١٧	١٦٠				
الألومنيوم									(٢٤,٠)	(٧٦,٠)
العدد والآلات		٥٨			٢٨	٢٩			(٤٨,٥)	(٢٩,٥)
السلالات									(٦,٠)	(٢٨,٠)
وسائل النقل		٤٧٢			٦٠	٦٢٨				

المصدر : (١) السنوات ٨٤ ، ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٩٠ من دراسة هدى السيد - الحماية الفعلية في إطار تحرير الاقتصاد المصري دراسة تطور الحماية الفعلية في مصر فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، المؤتمر العلمي السنوي السادس بمصر للاقتصاديين المصريين : تحرير الاقتصاد المصري - ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١ ، جدول (١) ، ص ١٧ ، جدول رقم (٥) ص ٢٦ حيث تشير كل الأقواس الى قيم مضافة موجبة بينما NIVA تشير الى قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية وهذه البيانات خاصة بمعدلات الحماية الفعلية الصافية أى بعد استبعاد أثر المغالاة في سعر الصرف وهي لعينة من الأنشطة الصناعية في القطاع العام وتشير معدلات الحماية لغزل القطن فقط ووضعت في الجدول الحالي ضمن الغزل والمنسوجات .

(٢) أما السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ فتشير الى معدلات الحماية الفعلية والاسمية في ظل هيكل التعريفات الجمركية السارى في عام ١٩٨٦ (باستبعاد أثر المغالاة في سعر الصرف) وأخذة من دراسة : هناك خير الدين ، وأحمد الدرس : عرض وتقديم لسياسة التجارة الخارجية لمصر في خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة ، نوفمبر ١٩٩١ ، جدول (٦) ، ص ٣٣ .

(٣) وتعنى القيمة المضافة السالبة أن الحماية كبيرة بصورة لا نهائية .

أيضا فان هناك عدة أنشطة لا زالت معدلات الحماية الفعلية لها مرتفعة جدا تزيد عن ١٠٠٪

مثل المشروبات ، الغزل والنسيج ، الملابس • منتجات الصلب والحديد والمعادن الأخرى •
ووسائل النقل • كذلك فان الحماية الفعلية قد تكون لحد كبير مرتفعة لصالح الأنشطة المعدة للسلع
الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة على حد سواء الى جانب الحديد والصلب وصناعة وسائل النقل وتكون
معتدلة للصناعات السلع الوسيطة والمعدن والآلات ولكن تتحيز ضد الأنشطة الصناعية التقليدية
مثل حلق القطن •

ومن المتوقع أن المغالاة في سعر الجنيه المصرى كان لها أثرها الذى يظهر التحيز الشديد
ضد الأنشطة الانتاجية المحلية ، ومع هذا فانه باستثناء نشاط غزل القطن الذى كان يحصل على
القطن بسعر الصرف الرسمى (البنك المركزى) لم يوءد استبعاد أثر المغالاة الى تغير كبير فى
هيكل الحماية الفعلية فى مختلف الأنشطة الصناعية ولكن كانت المغالاة فى قيمة الجنيه أهم مصدر من
مصادر التحيز ضد محاصيل التصدير الرئيسية مثل القطن والأرز ^(١) اللذين كانا يمولان مجتمع
البنك المركزى ثم السوق الأولية فيما بعد الى أن تم توحيد نظام الصرف الأجنبى فى أكتوبر ١٩٩١ •

ويتوقع مع تقليل التفاوت بين معدلات التعريف الجمركية أن تميل درجة الحماية الفعلية
التي تمنح للأنشطة الى الانخفاض بوجه عام وهذا سيؤدى الى تقليل الأثر الحمائى لهيكل التعريف
ويعرض الأنشطة الانتاجية لمزيد من المنافسة الأجنبية •

(١) هناء خير الدين ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٥ — ٣٧ •

جدول (٣) : معدلات نمو الواردات السلعية خلال
الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)

١٩٩٠-١٩٨٩	١٩٨٩-٨٦	١٩٨٦-٨٠	١٩٨٠-٧٥	
%٤٩,٣	%٢٣,٧	%١٢,١	%١٤,٠	معدل نمو الواردات

المصدر : انظر بيانات الملحق .

وكما يشير جدول (٣) فإنه بالرغم من محاولات سياسة التجارة الانتقال الى آليات السوق بتخفيض القيود غير الجمركية الا أنها لم تؤدي الى تخفيض في معدلات نمو الواردات السلعية بل زادت معدلات نمو الواردات خلال الفترات التي أعقبت التعديلات في هيكل التعريفات والتخفيف من القيود غير الجمركية خاصة بعد ١٩٨٦ حيث ارتفع معدل نمو الواردات من ١٢٪ خلال ٨٠-١٩٨٦ الى حوالي ضعف هذا المعدل خلال ٨٦ - ١٩٨٩ وثلاثة أضعافه خلال ٨٩-١٩٩٠ وذلك ربما يفسر بنمط تخصيص الموارد وطبيعة مرحلة التنمية ، والتي تؤثر على الطلب على الواردات بغض النظر عن مرونة الطلب للتغيرات في أسعار الواردات بالعملة الأجنبية والتغيرات في سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ^{*}العملة الرئيسية التي تثبت على أساسها .

× غير أن تغيرات سعر الصرف لا يجب إهمالها عند مقارنة اختلاف معدلات نمو الواردات طالما أن قيم الواردات تحسب بالأسعار الجارية لأسعار الصرف حيث أن سعر الصرف قد تغير خلال فترة الدراسة كما سيتضح فيما بعد .

سياسة سعر الصرف والواردات :

من الممكن أن تكون سياسة سعر الصرف من أدوات السياسة الهامة المؤثرة على تشجيع الصادرات والحد من الواردات . وتجدر الإشارة أن التحليل السابق لسياسة الحماية في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ حتى وقتنا الحالى قد ألقى الضوء حول مظهرين هامين لسياسة سعر الصرف للواردات .

المظهر الأول : باعتبارها أداة للواردات ، المظهر الثانى كسياسة لتشجيع التنمية خلال استبدال الواردات ، وتعنى الدراسة بالمظهر الثانى فقط .

فلقد تميزت الفترة السابقة على انشاء السوق المصرفية الحرة بوجود سعر صرف ثابت وقيود على النقد الأجنبى استكملت بنظم تراخيص وحظر الاستيراد . . . الخ . ومع استمرار التضخم المحلى كان واضحا أن النظام خاضعا لمغالاة فى قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى . الا أن هدف سياسة سعر الصرف استمر لتحقيق أهداف استبدال الواردات وحماية الصناعة المحلية واعانة الواردات . لذا فتشغيل أنظمة متعددة من أسعار الصرف فى آن واحد (جدول رقم ٤) استخدم لزيادة إيرادات الضرائب والتخفيف من حدة التدهور فى الصادرات الراجع للمغالاة فى سعر الصرف فى ظل نظام سعر الصرف الثابت مع استمرار التضخم المحلى . لذا فقد شهد نظام سعر الصرف محاولة تخفيض قيمة الجنيه من الدولار مساويا ٣٩٤ قرش الى الدولار ٧٠ قرش عام ١٩٧٩ وهو عام التوحيد لسعرى الصرف فى السوق الرسمية (البنك المركزى) والسوق الموازية . وذلك بنسبة ٥٦٪ تقريبا . واستمرت ظاهرة تعدد أسعار الصرف فيما بعد عام ١٩٨٠ وبشكل خاص فى السوق التشجيعية حيث انخفض السعر للدولار من ٧٠ قرش ١٩٨٠ الى ٨٤ قرش عام ١٩٨٢ أى أن التخفيض بنسبة ١٦٧٪

وتكرر التخفيض بشكل سنوى بين عامى ٨٥ — ١٩٨٧ حتى قبل انشاء السوق المصرفية الحرة مباشرة (بنسبة ١١٣٪ خلال أعوام ١٩٨٧، ٨٦، ١٩٨٧) . وبعد انشاء السوق المصرفية الحرة أصبح المتوسط السنوى للتخفيض ٧١٪ بين ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ثم ٩٢٪ بين ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . ومع استمرار التضخم (باعتبار الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى مصر جدول (٤) بمعدلات تفوق مستواه لدى شركاء التجارة .) ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية التى تصدر فى المتوسط حوالى ١٥٪

جدول (٤) تطور سعر الصرف الرسمي والحر للجنبيه مقابل سعر الصرف الحقيقي المعدل بتضخم الدولار ١٤/٣

السنوات	سعر المصرف الرسمي / جنبيه الدولار	سعر المصرف والحر التشجيعي دولار / جنبيه	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في مصر = ١٩٧٥	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة ١٩٧٥ = ١٠٠	سعر المصرف الحقيقي دولار / جنبيه	سعر المصرف المعدل بتضخم الدولار / جنبيه
١٩٧٥	٣٩١ ر	٣٩١ ر	١٠٠ ر	١٠٠ ر	٣٩١ ر	٣٩١ ر
١٩٧٦	٣٩١ ر	٣٩١ ر	١١٠ ر٤	١٠٥ ر	٣٥٤ ر	٣٧٢ ر
١٩٧٧	٣٩١ ر	٣٩١ ر	١٢٣ ر٢	١١٢ ر٦	٣١٧ ر	٣٥٩ ر
١٩٧٨	٣٩١ ر	٣٩١ ر	١٣٧ ر١	١٢١ ر٢	٢٨٥ ر	٣٤٦ ر
١٩٧٩	٧٠٠ ر	٧٠٠ ر	١٤٥ ر٧	١٣٥ ر	٤٨٠ ر	٦٤٨ ر
١٩٨٠	٧٠٠ ر	٧٠٠ ر	١٧٥ ر٨	١٥٣ ر٢	٣٩٨ ر	٦٠٩ ر
١٩٨١	٧٠٠ ر	٧٢٩ ر	١٩٤ ر٠	١٦٩ ر٠	٣٨١ ر	٦٤٣ ر
١٩٨٢	٧٠٠ ر	٨٤٠ ر	٢٢٢ ر٧	١٧٩ ر٤	٣٧٧ ر	٦٧٧ ر
١٩٨٣	٧٠٠ ر	٨٤٠ ر	٢٥٨ ر٥	١٨٥ ر٢	٣٢٥ ر	٦٠٠ ر
١٩٨٤	٧٠٠ ر	٨٤٠ ر	٣٠٢ ر٦	١٩٣ ر٢	٢٧٨ ر	٥٣٥ ر
١٩٨٥	٧٠٠ ر	١٣٠٠ ر٩	٣٤٢ ر٩	٢٠٠ ر	٢٧٩ ر	٧٦١ ر
١٩٨٦	٧٠٠ ر	١٢٥٠ ر	٤٢٠ ر٢	٢٠٣ ر٨	٢٢١ ر	٦٥٥ ر
١٩٨٧	٧٠٠ ر	١٥٠ ر٢	٥٠٣ ر٢	٢١١ ر٤	٢٩٩ ر	٦٣١ ر
١٩٨٨	٧٠٠ ر	٢٢٢ ر٩	٥٦٩ ر٤	٢١٩ ر٨	٣٩٢ ر	٨٦١ ر
١٩٨٩	٧٠٠ ر	٢٣٨ ر٧	٧٤٢ ر١	٢٣٠ ر	٣٢٢ ر	٧٤٠ ر
١٩٩٠	١ ر١	٢٦٠ ر٧	-	-	-	-

المصدر : انظر الملحق .

من وارداتنا) يصبح ضروريا أن يرتبط تعديل الاختلال فى ميزان المدفوعات بتدهور سعر الصرف وتصبح المشكلة بالنسبة لدولة كمصر كيف تواجه السلطات النقدية الآثار المترتبة على التخفيض فى قيمة الجنيه والمتمثلة فى المضاربة على العملات الأجنبية والتحول بعيدا عن سعر صرف مبالغ فيه . وتصبح المسئولية على السلطات تحديد سعر فائدة حقيقى موجب أكبر من سعر الفائدة القصير الأجل الوجود فى أسواق المال الأخرى حتى تتوقع تدفقات لرأس المال قصير الأجل الى الداخل (xx).

لذا يصبح من الأهمية والملائمة لمناقشة آثار سياسة سعر الصرف على الواردات اثارة واحدة من أهم القضايا وهى تحركات سعر صرف الجنيه عبر الزمن . للتعامل مع هذه المسألة قد يكون من الضروري التعبير عن سعر الصرف الحقيقى الفعلى . وفى حالة مصر يعبر عنه بعدد وحدات الجنيه لكل دولار . ويكون مجديا لحساب سعر الصرف الفعلى المطبق على الواردات أن نأخذ فى اعتبارنا كل الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات أى ببساطة يقسمه القيمة الجارية للمدفوعات بالجنيه على قيمة هذه المدفوعات عن الواردات للدولار محسوب على أساس سنوى ولكن للأسف لا تتوافر هذه النوعية من البيانات لدى الباحث . لذا اكتفينا بالاستعاضة عنها بالبيانات المعلنة فى وزارة التخطيط وجهاز التعبئة والاحصاء واحصاءات صندوق النقد الدولى .

ولكى نربط سعر الصرف التشجيعى أو الحر للواردات بالتغيرات فى التكاليف الداخلية أو الأسعار لا بد من اختيار مكش ملائم لسعر الصرف وعلى الرغم من توافر بيانات أسعار الجملة لمصر

(*) نظريا يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات عن طريق التأثير فى مكونات الميزان على جانبى الصادرات والواردات أى حساب العمليات الجارية ثم على حساب رأس المال . وأيضا يتأثر سعر الصرف بالاختلالات فى ميزان المدفوعات مما يترتب عليه تدهور أو ارتفاع فى قيمة سعر الصرف والدراسة الحالية معنية باتجاه واحد للتأثير أى تأثير سياسة سعر الصرف الاجنبى على مكون الواردات فى ميزان المدفوعات.

(**) يرجع هذا الاختبار الى مايعنيه القطاع الخارجى من اختلالات داخلية . فاذا أمكن التحكم فى العجز المالى وتم تحرير سعر الفائدة فان تحرير رأس المال من القيود سوف يترتب عليه اتجاه تدفقات رأس المال القصير والطويل الاجل الى الداخل ومرد ذلك الى ارتفاع العائد على رأس المال فى الداخل مقارنة بالعائد على رأس المال فى الخارج غير أن حدوث تدفقات رأسمالية كبيرة للداخل سوف تؤدى (فى حالة تحرير سعر الصرف) الى ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة المحلية ازاء العملات الاجنبية وهذا الوضع يتعارض مع الرغبة فى تخفيض قيمة العملة الاجنبية كاجراء ضرورى لتشجيع الصادرات واتجاه الموارد نحو الاستثمار فى مشروعات تنتج سلعا قابلة للتصدير .

الا أننا اعتمدنا على بيانات تكلفة المعيشة حتى تتوحد أسس المقارنة مع الولايات المتحدة . جدول (٤) عمود (٦) . ومثل هذا المقياس (*) يمكن أن يكون ملائما لو لم تكن هناك تغيرات فى قيمة وحدة القياس أى الدولار الأمريكى . لهذا فقد أجرينا تعديلات على الدولار للتخلص من تضخمه باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الولايات المتحدة (عمود ٤) وكما يتضح لنا من الجدول فان هناك تذبذبات واسعة فى سعر الصرف الحقيقى خلال الفترة موضع الدراسة . الا أنه تجدر ملاحظة أنه على الرغم من تذبذب أسعار الصرف الحقيقية مع تغيرات سياسة الصرف الا أن السعر الحقيقى قد ظل عند مستويات منخفضة لا تتجاوز الدولار = ٤٠ ر جنيه فى سنوات الدراسة . الا أنه بالأخذ فى الاعتبار تضخم الدولار الأمريكى فقد سجلت فترة الدراسة اتجاهاما صعوديا فى مستوى سعر الصرف الحقيقى المعدل بتضخم الدولار الأمريكى بما لا يتجاوز ٨٦ ر جنيه . لذا فقد يبدو من الأهمية الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف الحقيقى ثابت لأجل التغلب على التشوهات فى الاقتصاد ولتشجيع الصادرات والحد من الواردات وفقدان واضح من تحليل أرقام الجدول أن الحكومة لم تكن قادرة على الحفاظ على مستوى سعر الصرف الحقيقى ثابتا ومن المحتمل جدا أن يكون لهذه التذبذبات فى السعر من آثار على توقعات المصدرين وعلى مخاطر المستوردين (من حيث هوامش الربح) وتكلفة الانتاج (ذات المكون الاستيرادى المرتفع) داخل أنشطة استبدال الواردات . وبالرغم من هذا الاعتقاد الا أنه من الملاحظ أن معدلات نمو الواردات السلعية متسارع جدول (٣) وهو ما يؤكّد أن سعر الصرف ليس المحدد الوحيد لتطور الواردات .

(*) والواقع أن هذا المنهج لا يناظر تماما مفهوم مكافئ القوى الشرائية فتضخم الدولار قد استخدم بدلا من تطور معامل تعديل يأخذ فى اعتباره معدلات التضخم لشركاء التجارة مرجح بالأوزان النسبية لحصص التجارة المخصصة لكل منهم . وفى حالتنا فان حصة الولايات المتحدة لم تتجاوز ٢٠٪ من اجمالى وارداتنا خلال فترة الدراسة . وكان من المفروض استخدام مفهوم مؤشر سعر الجملة حيث هو أكثر المؤشرات تمثيلا لتحركات الأسعار للسلع المتداولة دوليا من مؤشر سعر المستهلكين للولايات المتحدة ، وهناك مشكلة رئيسية فى مقياسنا وهو أنه يستبعد التغيرات فى قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى . فتخفيض الدولار مقابل العملات الأخرى يعنى تخفيض للجنيه المصرى أيضا .

أيضا فالأرقام تشير الى أن الفرق بين الأسعار الجارية للجنيه (للبنك المركزى والسوق المصرفية الحرة) تتسع عبر السنوات • الا أن هذه الفروق ربما لا تكون هامة جدا مقارنة بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد التى يمكن أن تؤثر على سعر الصرف التوازنى فى الأجل الطويل • فالتطوُّور فى نسبة معامل الواردات (نسبة الواردات الى الدخل القومى) المرتبطة باشتداد الطلب على الواردات الملازم للنجاح المحدود فى عملية استبدال الواردات قد يقدم التفسير لهذا الفرق •

(٣) منهجية قياس الآثار المتوقعة لتغيرات سعر الصرف على الواردات :

سبق أن استعرضنا فى الجزء السابق من الدراسة أهم ملامح قطاع التجارة الخارجية فى مصر — سياسة الحماية — سياسة سعر الصرف .

والجدير بالذكر أن التعديل فى نظام سعر الصرف فى مصر قد جاء فى إطار التفاوض مع صندوق النقد الدولى والاتفاق حول برنامج لاصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى خلال مدة البرنامج وقدرها ثلاث سنوات تبدأ من مايو ١٩٩١ .

وبالنظر الى أهم ملامح نظام اسعار الصرف فى مصر فى الفترة الراهنة يثار التساؤل عن مدى النجاح المتوقع لهذا النظام وما هى الآثار التى يمكن أن يتركها هذا النظام على الواردات المصرية ومن ثم امكانية تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى وهو ما سوف نحاول استنتاجه من خلال قياس أثر تغيرات سياسة سعر الصرف للجنة على الواردات بالاعتماد على مفهوم ومنهجية المرونات .

ويقصد بعملية التكيف التعديل بالشكل الذى عكس الاقتصاد من استيعاب الصدمة المترتبة على التحرير وان يجرى عملية تكيف أو تعديل بحيث يخرج من الاختلالات التى فرضتها هذه الاجراءات فى فترة لا تتجاوز سنتين أو ثلاثة سنوات . فالاقتصاد الذى يتسم بقدرة عالية على التكيف يمكنه اطلاق قوى التحرير بشكل كامل أو شبه كامل طالما أن عملية التكيف الكامل سوف تأخذ فترة قصيرة جدا يتم خلالها اعادة تصحيح الاختلالات من خلال اعادة توزيع الموارد فى صالح الصادرات واستبدال الواردات .

وسياسة سعر الصرف لها على الأقل أثر انتقالى على تحويل الانفاق والموارد الموظفة بين السلع المتداولة دوليا وغير المتداولة دوليا بتعديل الأسعار النسبية المحلية . الا أن أسعار السلع غير المتداولة دوليا غير مرنة والنظام محايد للأسعار Price neutral (بمعنى أن الأجور والأسعار تزيد بنفس النسبة لتخفيض العملة) فانه يتوقع ألا يكون للتخفيض للعملة أثرا حقيقيا بالمعنى الاستاتيكي التوازنى Static equilibrium

وينبنى مفهوم الحياد للتخفيض للعملة على غياب دهم النقود فى دوال فائض الطلب على السلع والعوامل بحيث يتحقق التحسن الانتقالى فى ميزان التجارة من خلال التخفيض وحده وبحيث تدوم الآثار الحقيقية للتخفيض للعملة بواسطة سياسات نقدية ومالية .

فانه فى حالة ما اذا كانت السياسة النقدية توسعية ^(١١) فان الزيادات فى الأسعار المحلية خلال التخفيض ستلتهم القوة الشرائية للنقود وتخفيض الاستيعاب من أجل أن يتحسن ميزان التجارة . ويمكن للتدخل المالى أن يحقق نفس النتيجة . هذه الخلفية الحيادية لدوال الطلب تحدد التوازن فى الأجل الطويل بالأخذ فى الاعتبار سياسات ادارة الطلب . ولكن يتوقف أثر الصدمة والتغيرات فى الأجل المتوسط المترتبة على التخفيض للعملة على تفاعلات السعر / الأجر والأشكال الأخرى من آليات الجمود Rigidty or rationing التى يتكرر ظهورها فى الاقتصاديات النامية من بينها مصر . وفى ظل مواقف غير توازنية تحكمها آليات بخلاف آليات السوق non market rules فان الأسعار النسبية للسلع المنافسة للواردات تتجاوز الأسعار النسبية المناظرة عالميا ومستوى الفرق يحدده سعر الصرف . فانه فى حالة استمرارية القيود الكمية بدون تخفيف فان الأسعار المحلية للسلع المنافسة للواردات لن تتغير كثيرا ولكن يتوقع أن تكون هناك آثار لاحقة على الأسعار النسبية للأنواع الأخرى من السلع المتداولة دوليا . ويلاحظ أنه عند صياغة مسار تعديل لموقف ميزان المدفوعات يصبح ضروريا التمييز بين التعديل المرتبط بالطلب الكلى وبين مدى التحويل Switching بتحويل الانفاق والتخصيص وفى أدبيات الفكر الاقتصادى هناك تمييز واضح بين العجوزات الراجعة للطلب الكلى وتلك الراجعة لعدم تنافسية السلع المحلية . ويعتبر سعر الصرف الفعلى الحقيقى من أشهر مؤشرات التنافسية . ويمكن التقييس الكلى للعلاقات بين هذه المؤشرات وحجم الصادرات والواردات - دالة الطلب

على الواردات ، دوال عرض الصادرات • ويوجد العديد من المشاكل المفاهيمية والمنهجية المصاحبة لتحديد آثار الدخل والأسعار (متضمنة سعر الصرف) على الواردات والصادرات سنشير إلى بعضها في حينه • وفي مناقشة آثار السعر يبين هيرشمان ^(١) أن القيمة الحرجة الفعالة لتحسن ميزان التجارة يمكن أن تنخفض لو حققت الدولة النامية عجزاً في ميزان التجارة (*) من البداية • وهكذا فإنه في ضوء الظروف العامة لكثير من الدول النامية ربما يكون التخفيض للعملة ركودى Deflationery أو إلى حد ما يعوض الأثر التضخمى الابتدائى • والتخفيض بطبيعة الحال سيزيد من الأسعار المحلية للواردات والسلع المنافسة للواردات • وهذا ركودى انكماشى لأن دفع مزيد من النقود للواردات سيمتص القوة الشرائية ويخفض الانفاق على السلع المحلية • هذا وقد أثبتت الأدلة التطبيقية المتاحة بما لا يدع مجالاً للشك أن التخفيض قد ساهم في زيادة مؤشرات أسعار الواردات وأسعار الصادرات وتدهور في معدلات التبادل الدولى السلعية • إلا أن آثار تغيرات أسعار الصرف على معدلات التبادل تعتمد على المرونة التصديرية والاستيرادية المختلفة • وتكشف الإحصاءات المتاحة عن جاميكا ^(٢) عن أن كل من ميزان التجارة وميزان المدفوعات قد استمر في التدهور بعد تخفيض ١٩٦٧ وأن الاتجاه المصاحب لميزان المدفوعات اللاحق

Hirschman, Albert D., "Devaluation and the trade balance (١)
A Note," Review of Economics and Statistics,
vol. 31 (Feb., 1949), pp. 50-53.

(*) القيمة الحرجة تشير لشرط مارشال ليرشمان الذى يقرر أنه لكي يكون التخفيض فعالاً فى تحسين ظروف ميزان التجارة دون أن يكون مجموعة مرونات الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد •

Gafar, John, Devaluation and ITS IMPACT on the Demand (٢)
for imports in an open Economy: The case
of JAMAICA, Indian Economic Journal, Vol. 31,
No. 3, 1984, p. 35.

للتخفيض لا يؤيد فرض منحني J (*) .

لذا فان سرعة استجابة واردات الدولة وصادراتها للتغيرات فى سعر الصرف والتضخم فى الداخل والخارج قد شغلت المزيد من الاهتمام للدراسات . فبعض المؤلفين قد أشار الى أنه فى ظل نظام سعر الصرف الثابت ربما تستجيب تدفقات الصادرات والواردات بشكل مختلف للتغيرات فى الأسعار المترتبة على التغيرات فى أسعار الصرف عن تلك المترتبة على التغيرات فى أسعار الصادرات بالعملة المحلية فيفسر كل من ليمر واستيرن (١) ذلك بأن التعديل أو التكيف لتغيرات سعرية كبيرة مترتبة على تخفيض العملة سيكون أكثر سرعة من التكيف لتغيرات صغيرة ولكن التكيف فى الأجل الطويل سيكون متماثلاً .

أما النتائج التطبيقية لدراسة كل من ويلسن وتاكاس (٢) على ستة دول صناعية كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة فتشير الى أن طول فترات الإبطاء حتى الاستجابة الكاملة لأسعار الصرف خلال فترات نظم الصرف الثابت تتسم بالقصر مقارنة بالاستجابة للتغيرات فى الأسعار . كذلك فان التأثير على تدفقات التجارة للتغيرات فى أسعار الصرف فى البداية يكون أكبر من التأثير المترتب على تغيرات الأسعار بالإضافة الى ذلك فان النتائج

(*) حيث يفسر المنحني J بأنه استجابة التغير فى كمية الصادرات بالزيادة والواردات بالانخفاض تكون ضعيفة فى البلدان بما لا يعوض الأسعار النسبية OPW وذلك لأن استجابة المستهلكين والمنتجين تأخذ فترة حتى تتكيف بشكل كامل مع تغيرات الأسعار النسبية بعدها تأخذ كميات الصادرات والواردات فى الاستجابة بالشكل المفترض أو كانت الأسباب فان ما يعنينا هو وجود فترة تأخير أو إبطاء للتكيف Adjustmentlag

(١) Leamer, E., and Stern, M. Robert., Quantative International Economics (Bosten, Allyn and Bacon), 1970, p. 34.

(٢) Wilson, J.F. and Takacs, E. Wendy, Differential Responses to price and Exchange Rate Influences in the Foreign Trade of selected industrial countries, The Review of Economics and Statistics 1979/2, pp. 267-279.

تشير الى استجابات مختلفة لتغيرات سعر الصرف والأسعار بين الدول مما توقعنا معه أن تكون هناك فروق تؤثر على مسار التكيف لموازين تجارة هذه الدول للتخفيضات في العملات ولمعدلات مختلفة من التضخم عبر الدول . وفيما يخص الواردات فان النتائج تشير الى أنه في المدى الطويل تستجيب تدفقات التجارة أكثر للتغيرات في أسعار البدائل المحلية من التغيرات في أسعار السلع القابلة للتجارة وانه بالنسبة لبعض الدول فان سرعة استجابة الواردات للتغيرات في الأسعار قد اختلفت كثيرا عن الصادرات (*) وان التعديل أو التكيف الكامل لتدفقات التجارة للتغيرات في الأسعار قد تحقق خلال ثلاث سنوات على الأكثر .

بالرغم مما تقدم الا أن كل من ارتس وماكجريك (١) يشيران الى أن التغيرات في سعر الصرف غير مطلوبة لأنه لا يوجد ما يمنع وصول الاقتصاد وميزان المدفوعات الى التوازن عند أي مستوى لسعر الصرف فأثر التغير في القيمة التعادلية لسعر الصرف تقتصر على احداث اختلال بعيدا عن التوازن بحيث يصحح بتعديل عرض النقود بما يتناسب مع التغير في سعر الصرف . وان المرونات

(*) وفقا لتكنيك التحليل المعتمد على المتغيرات النوعية Dummies يفسر Deppler نتيجة أهمية أثر سعر الصرف على الصادرات من أثره على الواردات في ضوء الأدلة التطبيقية حول المرونات السعرية . حيث أن المرونات السعرية المقدرة للصادرات عادة أكبر من المرونات السعرية للواردات بسبب الاستبدالية بين العارضين المنافسين . ويضيف أن في حالة الواردات فان الانتاج الصناعي المحلي ربما يتأثر بشكل واضح بتغير سعر الصرف (بالزيادة في حالة التخفيض) وبحيث تعكس المتغيرات النوعية الأثر المترتب على التغير في سعر الصرف فقط ودون ابراز أثر التغير في الانتاج الصناعي المستجيب للتغير في سعر الصرف بما يقلل من أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات . وبطبيعة الحال فان المرونات السعرية المنخفضة تؤخر فترات التكيف .

Deppler, C., M., Some Evidence on the effects of Exchange rate changes on trade, IMF Staff papers, Nov. 1974, p. 610.

Mcguirk, R., A., and Artus, FR., J., A Revised version (١) of the Multilateral Exchange rate model, IMF, Vol. 28, No. 2, June 1981, pp. 277-281.

السعرية للطلب على السلع محدودة بحيث أن أى تغير فى سعر الصرف يحدث تحول محدود فى الطلب وحقيقة الأمر أن نموذج الدراسة المشار إليها آنفا قائم على افتراض أن رقابة السلطات المركزية على مستوى الاتفاق النهائى المحلى يتناقض بشدة مع نظرية ميزان المدفوعات الحديثة والتي تركز على أثر التغير فى سعر الصرف على مستوى الطلب المحلى النهائى الاسمى وتتحصر الفكرة الرئيسية فى أن السلطات تملك أدوات أكثر كفاءة من سعر الصرف للتأثير على مستوى الطلب المحلى النهائى الاسمى بحيث أن المهم بالنسبة لتغير سعر الصرف ليس أثره على الطلب النهائى الاسمى ولكن أثره على تخصيص الطلب^{*} . حيث لا يرى التخفيض فى العملة فى نموذج MERM^(١) كوسيلة لتخفيض مستوى الاستيعاب الحقيقى فى حد ذاته بل كوسيلة يمكن بواسطتها لمستوى الاستيعاب المحلى الناجم من السياسات المالية والنقدية المقيدة أن يتحقق بدون الانخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادى أو البطالة .

نموذج الطلب على الواردات المصرية :

ان نموذج تدفق الواردات المستخدم فى الدراسة الحالية يقع داخل اطار نماذج التجارة الموجهة بالطلب . ويقدر بالشكل الدالى المعروف اللوغاريتمى خطى . والنموذج يعتمد على الأفكار الأساسية لنموذج كل من ولسن وفالكس^(٢) ولكن النموذج على مستوى أكثر تفصيلا للواردات بحسب أوجه الاستخدام، فدالة الطلب على حجم الواردات (فى الأجل الطويل) تعتمد على متغير الدخل أو مستوى النشاط الاقتصادى Z (بحسب مجموعة الواردات وفقا للاستخدام) ، P_p السعر بالعملة الأجنبية الدولار للسلع المستوردة ، سعر بدائل الواردات P_d بالعملة المحلية (جنيه) .

* يقصد بتمويل الاتفاق والتخصيص للطلب النهائى إعادة توزيع الطلب بين مكوناته المختلفة (استهلاك ، استثمار ، صادرات ، واردات) Expenditure-Switching effect

Mcguirk, R., A., Ibid, pp. 277-281. (١).

Wilson, op. cit., pp. 268-270. (٢).

R_t سعر صرف الدولار معبرا عنه بوحدات من العملة المحلية (الجنيه)

$$\bar{M}_t = \bar{M}(Z_t, P_d, P_f, R_t)$$

$$\ln \bar{M}_t = \kappa + \alpha \ln P_d + r \ln P_f + s \ln R_t + \eta \ln Z_t \quad (1)$$

من المنفق عليه بصفة عامة ان الواردات لن تتعدل أيضا مع مستواها التوازنى فى الأجل الطويل نتيجة للتغير فى أى من محداداتها . فالمستوى الفعلى لحجم الواردات المشاهد فى أى فترة $\bar{M}_t$ يعبر عنه كدالة موزعة بفترة ابطاء للمتغيرات المستقلة . وفى الدراسة الحالية سنركز فقط على الاستجابة المتأخرة (لسنة سابقة) لتدفقات الواردات للتغيرات فى أسعار الواردات بالعملة الأجنبية (دولار) وللتغيرات فى سعر الصرف الحقيقى (دولار معبرا عنه بوحدات من الجنيه المصرى) لمدة سنة فقط لعدم توافر بيانات تفصيلية شهرية أو ربع سنوية يمكن بواسطتها اختبار توزيع فترات ابطاء لعدة شهور ولن نعتبر أى توزيع ابطاء لكل من متغيرى النشاط ومتغير أسعار بدائل الواردات (وذلك كما هو الحال فى نموذج ويلسن وتاكاس) .

والدالة المقدرة هى :

$$\ln M_t = \kappa + \alpha \ln P_d + r_1 \ln P_f + r_2 \ln P_{f,t-1} + s_1 \ln R_t + s_2 \ln R_{t-1} + \eta \ln Z_t \quad (2)$$

وتشتق الآثار فى الأجل الطويل على كمية الواردات من العلاقة (2) من خلال مجموع معاملات

$$(s_1 + s_2) < (r_1 + r_2)$$

لمتغيرى أسعار الواردات الأجنبية بالدولار وسعر الصرف على الترتيب .

ويمكن أن يعبر عن الآثار الطويلة الأجل فقط بالاقتران على تقدير معاملى متغيرى الأسعار للواردات بالدولار وسعر الصرف بفترة ابطاء سنة فقط فى صورة

$$\ln M_t = K' + \alpha \ln P_d + \delta_1 \ln P_f + \delta_2 \ln R_{t-1} + \gamma \ln (3)$$

والمعروف أن الدراسات التطبيقية فى معظمها (بما فيها المطبقة على مصر (١)) قد قدرت دوال الواردات بافتراض تماثل استجابة الواردات للتغيرات فى الأسعار المحلية والأجنبية - أى

Ewis, A., Nabil and Fisher D., A short-term Macro-Economic Model of Egypt, 1950-79, Indian, Economic Journal (١) Vol. 33, No. 1, 1985, pp. 44-45./Table (1), p. 52.

حيث يذكر عويس أنه فى حالة سريان نظرية مكافئ القوة الشرائية فان سعر الصرف التوازنى يتحدد كنسبة بين أسعار الواردات الى الأسعار المحلية وفى هذه الحالة فان متغير الأسعار النسبية (فى حالتنا PM/PD) والذى سنشير اليه عند استخدامه فى تقدير الطلب على الواردات) الذى يقيس الدولارات لكل جنيه مصرى يمكن أن يستخدم كتقريب لسعر الصرف والواقع أن وجهة نظر عويس تتفق نسبيا ومنهجية تحليل Deppler لآثار تغيرات سعر الصرف على التجارة حيث يرى أن تقييم آثار سعر الصرف يتطلب بناء نموذج توازن عام حيث تشير النتائج التطبيقية لدراسته على عدد من الدول المتقدمة الى أن التغيرات المتوقعة فى حجم الواردات المترتبة على التعديلات فى أسعار صرف عملات الدول أكبر من التغيرات المتوقعة على أساس المرونات السعرية المقدرة بالأساليب التقليدية (الأسعار النسبية) حيث يفسر هذه الفروق بالمعوقات الناشئة فى ظل استخدام الأساليب التقليدية فى تقدير توزيع الابطاء لمتغير السعر . حيث يرى أن استخدام التغيرات النوعية قد يعكس كل من الآثار المباشرة (على جانب الطلب) والآثار غير المباشرة على جانب العرض لتغيرات أسعار الصرف بينما يضيف أن المرونات السعرية تعكس فقط الآثار المباشرة لتغيرات أسعار الصرف . ولذا فانه فى حالة عدم توافق بيانات سعرية ملائمة فانه يفضل استخدام تكتيك التغيرات النوعية لتحليل آثار تغيرات أسعار الصرف على تدفقات التجارة فى حالات التحليل التفصيلى للتجارة الخارجية

Deppler, ... op. cit.

يتقدير متغير الأسعار النسبية بدلا من الأسعار المطلقة

$$P = P_f \cdot R / P_d = P M_t / P_d$$

والواقع أن هذا الافتراض مبنى على فرضية التجانس بمعنى حياد النقود^(*) No money illusion ولكن يوجد القليل^(١) من الأدلة على أن استجابة تدفقات التجارة متماثلة لكل من الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية لذا فقد تعاملنا مع P_d بشكل مستقل عن P_f (وقمنا بتقدير معامل متغير الأسعار النسبية في جدول منفصل للتأكد من منطقية هذا الافتراض) حيث أنه في عالم يختلف فيه محتوى السلع المحلية عن تلك المستوردة في كل من شروط الأسعار والخصائص غير السعرية، فإن التغيرات المتساوية في كل من أسعار البدائل للواردات وأسعار الواردات لا تعنى بالضرورة أعراض حياد النقود إلا في حالة ما إذا كان المستهلكون يخصصون فقط الاتفاق بين سلعة واحدة محلية وأخرى مستوردة ولكن في الواقع العملي فإنه إذا كان عدد السلع n سلعة فإن عدد الأسعار العنصرية سيكون $n-1$

كذلك توجد مشكلة تطبيقية تنبع من الفروق في منهجية وطريقة حساب مؤشرات قيمة الوحدة Unit values وسعر الجملة. لهذا السبب فإنه في ظل نموذج يقيّد المرونيات للأسعار الحقيقية لكل من P_d و P_f بحيث تتساوى في القيمة المطلقة يتوقع أن تكون هذه المرونيات متحيزة وتخضع لسوء التحديد Misspecification وغير ذات معنى^(٢).

(*) المقصود بحياة النقود أن كمية النقود لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار ولا تتزاوّل أى تأثير على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل الدخل الناتج العمالة والأسعار النسبية.

(١) Wilson,, op. cit., p. 268.

(٢) Isher, J. A and Ernesto, H., C., An Econometric model of US. Merchandise Imports under fixed and fluctuating Exchange Rates, 1959-73, IMF, Staff papers, Vol. 3, No., , 1975, p. 794.

وفى ضوء ملامح نظرية تحديد سعر الواردات والمستخدمه فى العديد من الدراسات (١) يمكن تمييز معادلتين :

الأولى : تربط أسعار الواردات/بالقيم الماضية والحالية للأسعار الأجنبية (أسعار العارضيــــــــــــن المصدرين) والأسعار المحلية وأسعار الصرف .

الثانية : تربط حجم الواردات بأسعار الواردات والاتفاق المحلى والأسعار المحلية .

يشير تحليل متغيرات سعر الواردات بالعملة الأجنبية الى أنه حيث يتوقع أن يقوم المصدر الأجنبى باستيعاب جزء من التخفيض (وليكن للجنيه المصرى) بتخفيض سعر صادراته بعملته المحلية فان الطلب على الواردات يتكيف استجابة للتغير فى أسعار الواردات بالعملة الأجنبية بالإضافة الى التغيرات فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية نفسها . ولو تصورنا أن عقود الاستيراد تحدد بالعملة الأجنبية وليكن الدولار (وأعتقد أن هذا هو واقع الحال فى واردات مصر) يصبح الأسلوب الأكثر انتشارا فى تحويل متغيرات السعر ومتغيرات سعر الصرف الى متغير نسبى غير صحيح من الناحية المفهومية (٢) وفى دراستنا الحالية فان أسعار الواردات المستخدمة فى النموذج والمنشورة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تمثل أرقام قياسية للواردات (متوسط قيم الوحدة منسوبة للأساس ١٩٧٥) وبالجنيه المصرى . والجدير بالاشارة أن الباحث قد واجه صعوبات فى توفير وإستخدام المعلومات حول أسعار شركاء التجارة الرئيسين، وذلك لاختلاف مستويات التصنيف المصرية على حسب أوجه الاستخدام وتلك المنشورة دوليا SIIC . وهو مما جعلنا نفترض فى النموذج أن متغير السعرخارجيا Exogeneous وقد يبدو هذا الأمر منطقيا بالنسبة لدولة نامية مثل مصر .

أما الأرقام القياسية لأسعار بدائل الواردات P_d فقد استعضنا عنها بالأرقام القياسية لأسعار الجملة (١٩٧٥ = ١٠٠) كتقريب لأسعار السلع المنافسة للواردات وبطبيعة الحال هذا

(١) ISHER, ibid, ...

(٢) ISHER, ibid, pp. 798-801.

قائم على افتراض أن السلع المستوردة تمثل وزن ضئيل نسبيا فى حساب الأرقام القياسية لأسعار الجملة (١).

ويشير تقدير دالة الواردات العديد من المشاكل المنهجية الأخرى فلو افترضنا أن أسعار الواردات المصرية محددة فى موعد التعاقد بدلا من موعد التسليم (وفى هذا الصدد ليس لدينا أية معلومات) وان التعاقد تم بالعملة المحلية (الجنيه) بالنسبة للمستورد فانه يواجه بمشكلة عدم اليقين الخاص بالسعر . وعندما تتم المدفوعات بالعملة الأجنبية فان السعر المحلى للواردات لا يمكن التنبؤ به لو كان هناك عدم يقين خاص بأسعار الصرف المستقبلية . وقد أثارت هذه النقطة مشكلة لدى الباحث هل يستخدم سعر الصرف الرسمى أم الحقيقى فالمطلوب اختيار مؤشر لسعر الصرف يعبر عن المخاطر أو عدم اليقين الذى يواجهه المستورد سواء خاص أو حكومة خلال فترات التخطيط المتوسطة الأجل فمن المتفق عليه أن سعر الصرف الحقيقى هو المقياس الأكثر ملاءمة خلال المدى المتوسط لأن آثار عدم اليقين على عوائد المشروع وعلى التكلفة المترتبة على التذبذبات فى أسعار الصرف الاسمية ربما تعوض لحد كبير بتحركات التكاليف والأسعار وكما ذكرنا سلفا فان سعر الصرف الحقيقى المعدل بتضخم الدولار ليس هو مكافئ القوى الشرائية مع كل التحفظات الخاصة بعيوب مكافئ القوى الشرائية والخاصة بتجاهله التغيرات قصيرة الأجل ونقص الأدلة التطبيقية لنظرية مكافئ القوى الشرائية خلال المدى المتوسط . . . الخ (٢) .

(*) حيث لا يتوافر لدى الباحث الا النذر القليل من المعلومات حول المكونات السلعية التى تدخل فى تركيبه أسعار الجملة (محلية - أجنبية) ولا الأوزان النسبية ولا طريقة التقدير المستخدمة . فيما عدا أن الأرقام القياسية لأسعار الواردات تتحدد بصيغة باش أما الأرقام القياسية لكمية الواردات فتعتمد على صيغة لاسبير فى الحساب .

(١) tur, PADMA, Effects of Exchange rate Volatility on trade
Some further evidence, IMF Staff papers, Vol. 32,
No. 3, 1985, pp. 479-489.

panek, F. Gustav, Development policy, theory and practice
Chapter 6, Exchange policy, Argentina, pp. 190-195.

كذلك كان لنقص بيانات الأسعار الملائمة للسلع الدولية (الواردات) أثرا معوقا للقياس الكمي الدقيق . حيث أنه باستخدام مؤشر سعر الوحدة كمؤشر يقيس التغير فى القيمة المتوسطة للواردات لكل وحدة مادية وبالأخذ فى الاعتبار التعددية فى الفئات المستخدمة فى احصائيات الواردات فان التغير فى قيمة الوحدة بصفة عامة يفسر بشكل غير معروف التغير فى السعر والاختلاف فى خليط المنتج . مقابل هذه الخلفية من الصعوبات الاحصائية فان التحليل المعروض فى هذه الدراسة قائمة على افتراض أن مؤشرات سعر الواردات المستخدمة ملائمة (الأرقام القياسية لمتوسط قيمة الوحدة للواردات أساس ١٩٧٥) .

فى ضوء ما تقدم فان دالة الطلب على الواردات (1) ، (2) ، (3) ستقدر لسبع مجموعات سلعية من الواردات :

مجموعة الوقود ، مجموعة المواد الخام ، مجموعة السلع الوسيطة ، مجموعة السلع الاستثمارية ، مجموعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة ثم مجموعة اجمالي الواردات غير المرفجة بأوزان المجموعات المذكورة .

وفى ما يخص الأرقام القياسية لأسعار الجملة فلا يوجد تصنيف مناظر لتقسيم الواردات السلعية وفقا لأوجه الاستخدام حيث يلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة مقسمة على حسب الأنشطة الاقتصادية . لذا فقد قمنا بتركيب أرقام قياسية لأسعار الجملة مناظره لنفس تقسيم الواردات الى مجموعات سلعية وهو ما اضطرنا الى اتباع منهجية (*) فى الحساب تركز على مفهوم

(*) لم تستخدم فى حسابات أسعار الصرف الحقيقى بيانات الرسوم الجمركية أو رسوم الاستهلاك والتصدير لعدم توافرها بحيث تناظر المجاميع الرئيسية السلعية المستخدمة فى الدراسة . ولذا تعتبر طريقة بناء رقم قياس لسعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى كما سبق وأشرنا غير ملائمة تماما لأنها تترك أو تتجاهل عناصر أخرى فى الحساب (كما سبق الإشارة) والتي ربما تلعب دورا هاما فى تحديد ربحية أو عدم ربحية أنشطة استبدال الواردات المصرية .

أسعار الجملـة المرجـحة بالأوزان النسبية للواردات • وقد اتبعت نفس الفكرة فى تكوين أسعار الصرف الحقيقية المعدلة بتضخم الدولار والمناظرة للمجموعات السلعية المختلفة من الواردات أخذاً بعين الاعتبار اختلاف أسعار الصرف المطبقة للسلع الأساسية التى تدخل مجمع البنك المركزى عن تلك التى ستندرج ضمن مجمع البنوك التجارية المعتمدة ثم السوق المصرفية الحرة بعد ١٩٨٧ •

ويعبر عن تدفقات الواردات حسب المجموعات باستخدام الأرقام القياسية لكميتها • أما متغيرات النشاط الاقتصادى الملائمة لكل مجموعة سلعية فقد حولت جميعها الى الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ باستخدام الكمـشات المختلفة (*) •

ومن الواضح من العرض السابق أن معاملات متغيرات أسعار الواردات وأسعار الصرف المطبقة سواء الجارية أم لسنة سابقة (أى المتأخرة لمدة عام) لم تخضع لقيود فى تقديرها ويتوقع لاشـارات المعاملات المقدرة أن تكون سالبة لكل من أسعار الواردات بالدولار وكذلك لأسعار الصرف ، أما إشارة معامل أسعار بدائل الواردات وكذلك معامل النشاط الاقتصادى فيتوقع أن تكون موجبة •

(*) تم استخدام مكش اجمالى الدخل المحلى GDP deflator ١٩٧٥=١٠٠ مع الدخل القومى ، الاستثمار ، الناتج المحلى لقطاعى الصناعة والتعدين • أما الاستهلاك الخاص فقد كمش بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى مصر ١٩٧٥=١٠٠ •

(٤) القياس الكمي لآثار سعر الصرف للجنيه المصري على حجم الواردات المصرية خلال

(١٩٨٨-٧٥)

يهتم هذا الجزء من الدراسة باستعراض النتائج التطبيقية لتقدير معادلات وواردات المجموعات السلعية حسب أوجه الاستخدام وفقا لبديلين رئيسيين :

البديل الأول :

تفسير التغيرات فى أحجام الواردات السلعية بحسب المجموعات المختلفة بدلالة المتغيرات التفسيرية فى السنة الجارية جميعا (معادلة (١)) ثم بدلالة المتغيرات التفسيرية فى السنة السابقة (أى بفترة ابطاء واحدة) لمتغيرى أسعار الواردات بالدولار ثم لأسعار الصرف الحقيقية (معادلة (٣)) ولنفس السنة الجارية لمتغيرى أسعار بدائل الواردات بالعملة المحلية (أسعار الجملة المرجح للمجموعات) ولمتغير النشاط الاقتصادى ثم يتم استعراض نتائج تقدير معادلة (٢) لتوزيع الابطاء لمتغيرى سعر الواردات بالدولار ولسعر الصرف بالجنيه معا مع متغيرات النشاط الاقتصادى وأسعار بدائل للواردات المحلية فى نفس السنة الجارية .

البديل الثانى :

وينصب على تفسير التغيرات فى اجمالى الواردات السلعية بحسب المجموعات المختلفة وفقا لمفهوم مودج المخزون ، حيث يعبر عن التغيرات فى حجم الواردات بدلالة المتغيرات التفسيرية المشار اليها فى معادلة (١) مع اضافة متغير حجم الواردات فى السنة السابقة (أى بفترة ابطاء واحدة) . ثم نعيد تقدير المعادلة (١) مع اضافة متغير الاتجاه العام بهدف القاء الضوء حول فعالية أداء سياسة استبدال الواردات خلال نفس الفترة .

ثم بالاضافة الى البديلين الرئيسيين المشار اليهما فقد تم تقدير دوال طلب تقليدية للواردات (وفقا للمجموعات السلعية) بدلالة متغيرى الأسعار النسبية ومتغير النشاط الاقتصادى

(ثم تجربة اضافة متغير الاتجاه العام) بهدف اجراء مقارنة مع نتائج تقديرات الدوال غير التقليدية فى الطلب على الواردات .

النتائج التطبيقية لتقدير طلب الواردات وفقا للبديل الأول :

حيث تم تقدير المعادلات (١) ، (٢) ، (٣) للطلب على كميات الواردات وفقا لتصنيف الجمركى على حسب أوجه الاستخدام وذلك بالاعتماد على بيانات مسنوية تغطى الفترة ٨٨-٧٥ بطريقة المربعات الصغرى . ويلاحظ أن كافة المعادلات لها نفس الشكل الرياضى الدالى .

بالاضافة الى ذلك انه قد تم تجربة متغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة والتعدين بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ كمتغير تفسيري للنشاط الاقتصادى مع مجموعات الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام . أما متغير الاستهلاك الخاص بأسعار ١٩٧٥ فقد استخدم مع مجموعتى الوقود والواردات من السلع الاستهلاكية الغير معمرة . أما الدخل القومى بأسعار ١٩٧٥ فقد استخدم مع اجمالى الواردات (غير المرجحة بالأوزان النسبية للمجموعات السلعية) وكذلك مرة أخرى مع مجموعة الوقود وفيما يخص الاستثمار فقد عبرنا عن متغير الاستثمار الحقيقى بالأسعار الثابتة كمتغير نشط اقتصادى للواردات الاستثمارية . هذا وقد أختير متغير متوسط دخل الفرد Per capita بالنسبة لمجموعة الواردات من السلع المعمرة كمتغير للنشاط .

وتستهدف التقديرات وفقا لهذا البديل تحديد المعادلات الأكثر ملائمة من حيث الأداء ، الإشارة ، المعنوية ، وسلوك متغيرات الابطاء لكل من أسعار الواردات وأسعار الصرف الحقيقية بالجنيه حسب المجموعات السلعية المختلفة ، وفى ضوء نتائج تقديرات المعادلات (١) ، (٢) (٣) فانه يمكن من جداول (٥) ، (٦) ، (٧) استخلاص الآتى :

(١) تظهر النتائج لتقديرات المعاملات أن المرونات القصيرة الأجل الجارية ، جدول (٥) أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لمتغيرات أسعار البدائل المحلية ، أسعار الواردات بالدولار ، أسعار الصرف ثم متغيرات النشاط الاقتصادى . كذلك فان اشارات متغير أسعار البدائل موجبة فى غالبية الحالات وتتفق مع النظرية باستثناء مجموعة الوقود . أيضا فان اشارات المعاملات

المقدرة لكل من متغيرى أسعار الواردات وسعر الصرف ففى غالبيتها سالبة وتتفق مع النظرية باستثناء مجموعات الوقود ، السلع الاستثمارية ثم مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة .

أيضا يلاحظ أن اشارات متغيرات النشاط الاقتصادى موجبة باستثناء (الوقود ، المواد الخام) ولكن أقل من الواحد الصحيح فى غالبية الحالات (باستثناء الوقود مع متغير الاستهلاك الخاص) . واجمالا تفسر هذه المتغيرات الأربع أكثر من ٦٥٪ من التغيرات فى أحجام الواردات للمجموعات السلعية باستثناء مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة . وبالرغم من معقولية قيم $R^2(F)$ إلا أن قيم احصاء DW لا تشير الى وجود ارتباط سلسلى بين البواقى مترتب على حذف بعض المتغيرات التفسيرية ولكنها ربما تلفت النظر لوجود ارتباط ذاتى داخل المتغيرات التفسيرية نفسها ربما يفسر الى حد كبير بطبيعة مشاكل البيانات نفسها ناهيك عن وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية ذاتها Multicollinearity

(٢) ومقارنة بالتأثيرات الآتية (المتزامنة) لاستجابة الواردات للمتغيرات التفسيرية جدول (٥) فإن

جدول (٦) يلقي الضوء حول تأثير فترات الابطاء فى كل من متغيرى أسعار الواردات بالدولار وأسعار الصرف الحقيقية بالإضافة الى التأثير الآتى لكل من متغيرى أسعار البدائل المحلية ومتغير النشاط الاقتصادى . حيث تطالعنا تقديرات المعاملات بالآتى :

أ - ان قيم المعاملات المقدرة لمتغير أسعار البدائل تكون فى غالبيتها غير معنوية احصائيا وبإشارات مخالفة للنظرية .

ب - ان اشارات متغيرات الابطاء لمعاملات كل من متغيرى أسعار الواردات بالدولار وأسعار الصرف الحقيقية موجبة وغير معنوية احصائيا .

ج - ان اشارات متغير النشاط الاقتصادى موجبة (باستثناء الوقود ، السلع الاستثمارية ، السلع الاستهلاكية المعمرة) .

د - يمكن أن نتبين أن أداء النموذج (جدول ٦) بدلالة كل من $R^2(F)$ أفضل نسبيا من نموذج التأثير المتزامن جدول (٥) . بالإضافة الى ما سبق فإنه أمكن رصد حالتين فقط من السبع حالات دون ارتباط سلسلى (No serial Correlation)

(٣) أما نتائج تقديرات المعادلة (٢) والتي تمثل صلب نموذج دالة الطلب على الواردات بدلالة فترات الابطاء مع المتغيرات الآتية لكل من أسعار الواردات بالدولار وأسعار الصرف الحقيقية فتكشف عن الآتى :

أولا : ان اشارات المعاملات المقدرة لأسعار بدائل الواردات المحلية موجبة وأقل من الواحد الصحيح فى غالبية الأحوال (باستثناء المواد الخام) وكذلك السلع الوسيطة) .

ثانيا : ان اشارات المعاملات المقدرة لكل من أسعار الواردات وأسعار الصرف المتزامنة صحيحة سالبة (باستثناء مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة ، ومجموعة الوقود) .

كذلك فان الأرقام المطلقة المقدرة للمرونات السعرية القصيرة الأجل أقل من الواحد الصحيح (باستثناء السلع الوسيطة واجمالى الواردات) .

ثالثا : ان اشارات المعاملات المقدرة لأسعار الصرف الحقيقية للجنه فسالبة وتتفق مع النظرية الا أن المرونات القصيرة الأجل المقدرة للطلب على الواردات بالنسبة لأسعار الصرف الحقيقية فأكبر من الواحد الصحيح (باستثناء السلع الاستثمارية واجمالى الواردات) . وهذا يعنى أن احجام الواردات للمجموعات السلعية أكثر استجابة للتغيرات فى سعر الصرف الحقيقى منه للتغيرات فى أسعار الواردات بالعمـلـات الأجنـبية وهو ما يؤكـد على أهمـية مؤشـر سـعر الصـرف فى الحد من الواردات .

رابعا : الا أن النتائج تشير الى أن قيم معاملات المرونة للطلب بالنسبة لأسعار الواردات بالدولار وبالنسبة لأسعار الصرف الحقيقية بفترة ابطاء سنة واحدة أقل من الواحد الصحيح لغالبية المجموعات السلعية .

خامسا : ان غالبية اشارات متغيرات النشاط الاقتصادى سالبة وقيمها المطلقة صغيرة أقل من الواحد الصحيح ويمكن تفسير ذلك فى ضوء اقتصار نموذج التقدير الحالى لدالة الطلب على التعبير عن متغير النشاط الاقتصادى فى الأجل القصير دون محاولة التعبير عنه كمتغير نشاط دورى Cyclical income وكمتغير اتجاهى Trend :

جدول رقم (٥) تقدير دالة العنصر على الواردات بدلالة المتغيرات التفسيرية للسنة الجارية (أسعار الواردات بالدولار وسعر الصرف)
(مضمنا متغيري النشاط وأسعار البائات المحلية)

المجموعات	Constant	P _{TD}	P _{F_t}	R _t	Z _t	R ₂	F	DW	Remarks (DW.)
مجموعة الوقود	433478.150 532970.270	-0.434 (-0.826) -0.279 (-0.558)	0.562 (2.626) 0.522 (2.610)	-0.27 (-0.843) 0.236 (0.502)	-0.903 (-1.140) -1.330 (-1.573)	0.674 0.707	4.653 5.441	2.22 2.46	Indeterminate Indeterminate
مجموعة المواد الخام	44.902	0.509 (0.958)	-0.017 (-0.055)	-0.199 (-0.635)	-0.083 (-0.177)	0.739	6.385	1.16	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية	4.352	0.494 (1.309)	0.210 (0.566)	-0.144 (-0.424)	0.078 (0.159)	0.65	4.232	1.12	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية المعصرة	388.102	0.450 (0.450)	-0.594 (-0.817)	-0.632 (-0.678)	0.569 (0.311)	0.086	0.211	0.73	Indeterminate
مجموعة السلع الوسيطة	28.385	0.968 (1.514)	-0.616 (-1.92)	-0.616 (-1.187)	0.293 (0.759)	0.786	8.28	0.96	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معصرة	0.317	0.227 (0.850)	0.241 (0.645)	0.374 (0.949)	0.279 (0.500)	0.822	10.371	1.33	Indeterminate
اجمالي الواردات	502.518	1.176 (1.161)	-0.805 (-1.570)	-0.358 (-0.632)	-0.197 (0.166)	0.683	4.847 F(4,9)=3.63	1.53	Indeterminate

المصدر : انظر الملحق

جدول رقم (٦) تقدير دالة الطلب على الزوارات بدلالة المتغيرات التفسيرية للسنة الجارية ولسنة ماضية مما (يأخذ الزوارات وسعر الصرف
(متضمنا متغيري النشاط الاقتصادي وأسعار البائلي المنطقة)

المجموعات	Constant	P _{tD}	P _{Ft-1}	R _{t-1}	Z _t	R ₂	F	DW	Remarks (DW)
مجموعة الوقود		0.782 (0.757) 0.804 (4.028)	0.690 (1.468) 0.4221 (3.891)	0.587 (0.990) 1.371 (6.294)	-2.969 (-1.230) -3.544 (-8.565)	0.225 0.909	0.5812 20.078	1.17 2.32	Indeterminate No serial correlation
مجموعة الموارد الخام	0.863	-0.219 (-0.485)	0.447 (1.431)	0.336 (1.491)	0.338 (0.851)	0.773	6.829	1.87	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية	2.426	0.162 (0.595)	0.530 (1.699)	0.382 (1.559)	-0.154 (-0.311)	0.728	5.346	1.51	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية المعصورة	60590.538	0.464 (0.418)	0.335 (0.371)	0.704 (0.814)	-2.441 (-1.292)	0.232	0.6050	0.86	Indeterminate
مجموعة السلع الوسيطة	1.179	-0.017 (-0.020)	-0.024 (-0.049)	0.418 (0.777)	0.419 (0.906)	0.709	4.863	0.86	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معصورة	0.068	0.129 (0.585)	0.199 (1.015)	0.550 (2.361)	0.387 (0.993)	0.882	14.995	2.34	No serial correlation
اجمالي الزوارات	0.000012	-0.890 (-0.584)	0.428 (0.532)	0.887 (1.244)	1.590 (0.808)	0.651	F(4,8)=5.84	1.58	Indeterminate

جدول رقم (٧) : تقدير دالة الطلب على الجوارات بدلالة المتغيرات التفسيرية للسنة الماضية (اسعار الجوارات وسعر الصرف)
وتشيري النشاط الاقتصادي وأسعار البدائل المحلية

	Constant	(PD)	P _{ft}	P _{ft-1}	R	R _{t-1}	Z _t	R ₂	F	DW	Remarks (D.W.)	أسعار الجوارات الدولار	أسعار الصرف الحقيقية
مجموعة الوقود		0.136 (0.210) 0.508 (0.898)	0.302 (1.344) 0.116 (0.516)	0.089 (0.296) 0.280 (1.012)	-1.265 (-3.287) -0.210 (-0.404)	1.170 (2.710) 1.256 (3.633)	-1.221 (-1.248) -0.897 (-2.126)	0.880 0.914	7.366 10.643	1.66 2.22	Indeterminate No serial correlation	0.391 0.396	-0.095 + .046
مجموعة المواد الخام	106.791	1.188 (2.183)	(-0.543) (-2.053)	0.830 (3.338)	-1.033 (-3.213)	0.748 (3.840)	-0.845 (-1.826)	0.917	11.038	2.16	Indeterminate	+0.287	-0.285
مجموعة السلع الاستهلاكية	0.042	0.344 (1.368)	-0.262 (-0.896)	1.031 (4.028)	-0.872 (-3.273)	0.608 (2.747)	0.516 (1.235)	0.908	9.843	1.72	No serial correlation	0.769	-0.284
مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة	80431.664	0.760 (0.652)	-0.774 (-1.222)	0.736 (0.742)	-1.095 (-1.215)	1.229 (1.215)	-1.905 (-0.971)	0.407	0.6858	1.21	Indeterminate	-0.038	0.134
مجموعة السلع الوسيطة	141.668	2.358 2.122	-1.068 (-3.013)	0.034 (0.086)	-1.419 (-2.424)	0.425 (1.110)	-0.369 (-0.724)	0.885	7.7	1.88	Indeterminate	-1.034	-0.994
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة	0.023	0.036 0.120	0.046 (0.224)	0.241 (0.967)	-0.164 (-0.340)	0.575 (2.010)	0.597 0.855	0.886	7.784	2.33	No serial correlation	0.287	0.411
اجمالي الجوارات	0.004	0.013 (0.008)	-1.099 (-1.784)	1.216 1.228	-1.042 (-1.334)	1.435 (1.680)	0.878 0.459	0.772	3.395 (6.6)=4.28	2.67	No serial correlation	+0.117	0.393

المصدر : انظر الملحق .

جدول رقم (٨) تقدير دالة الطلب على الواردات بدلالة المتغيرات التفسيرية الرئيسية للبيانات السابقة
(مصففا متغيري النشاط وأسعار البائعين المحلية)

	Constant	(PD) _t	P _{FE}	R	Z _t	M _{t-1}	R ₂	F	DW.	D ^{**} _H (بدل دم)	Remarks	أسعار الواردات بالدولار	السعر الصرف الحقيقية	معدل فترة البيانات
مجموعة الوقود		-1.493 (-2.604) -1.385 (-2.245)	1.009 (4.613) 0.954 (4.266)	-0.748 (-2.533) -0.428 (-0.919)	-0.606 (-0.783) -0.801 (-0.907)	-0.914 (-2.998) -0.862 (-2.784)	0.844 7.580 2.29 2.46	7.580 2.29 2.46	2.29 2.46		DH test is not valid T. var B 1	0.527 -0.391 -0.230 0.48	-0.391 -0.230 0.48	0.5 0.48
مجموعة المواد الخام	63.319 (1.086)	0.941 (1.086)	0.168 (0.425)	-0.411 (-0.993)	-0.841 (-0.970)	0.607 (1.249)	0.758 4.369 1.22	4.369 1.22	1.22		"	0.428 -1.046 1.5	-1.046 1.5	1.5
مجموعة السلع الاستهلاكية	0.507 (-0.445)	-0.224 (-0.445)	0.616 (1.554)	0.077 (0.230)	-0.010 (-0.020)	0.715 (1.944)	0.745 4.081 2.23	4.081 2.23	2.23		"	2.161 0.270 2.5	0.270 2.5	2.5
مجموعة السلع الاستهلاكية المصنوعة	63750.010 (1.395)	0.710 (1.395)	0.467 (1.129)	-0.051 (-0.115)	-3.017 (-2.841)	0.896 (4.343)	0.795 5.434 1.78	5.434 1.78	1.78		Serial correlation (5% level)	4.490 -0.490 8.6	-0.490 8.6	8.6
مجموعة السلع الوسيطة	375.851 (4.126)	2.974 (4.126)	-0.864 (-3.347)	-1.536 (-2.863)	-1.199 (-2.863)	0.729 (3.123)	0.934 19.796 2.14	19.796 2.14	2.14	-0.467	Serial correlation (5% level)	-3.188 -5.668 2.7	-5.668 2.7	2.7
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير مصنوعة	0.051 (-0.919)	-0.299 (-0.919)	0.338 (1.585)	0.067 (0.169)	0.480 (0.753)	0.689 (2.150)	0.885 10.780 2.41	10.780 2.41	2.41		DH test is not valid T. var B 1	1.087 0.215 2.2	0.215 2.2	2.2
اجمالي الواردات	158.447 (90.587)	0.981 (90.587)	-0.678 (-0.804)	-0.307 (-0.440)	-0.113 (-0.057)	0.112 (0.199)	0.656 3.97 1.55	3.97 1.55	1.55		"	-0.859 -0.389 .13	-0.389 .13	.13

المرونة السعرية في الأجل القصير
المرونة في الأجل الطويل = ١ - المعامل المقدّر للمتغير التابع متأخر سنة واحدة

متوسط فترة الإبطاء = $\frac{1 - \lambda}{\lambda}$

اختبار DH *** $h = (1 - \frac{DW}{2}) \frac{T}{1 - T \text{ Var}(B)}$

حيث T : هي عدد المشاهدات و Var(B) هي مربع الخطأ المعياري للمتغير التابع المتأخر
حول هذا الاختبار، التفاصيل في دراسة :

جدول رقم (٩) تقدير دالة الطلب على الواردات بدلالة المتغيرات التفسيرية الرئيسية للجارية وبغير الاتجاه العام
(مختصا بمشغري النشاط الاقتصادي وأسعار البائعين المحليين)

المجموعات	Constant	P t D	P t f	R t	Z t	T	R ²	F	D W	Remarks (about serial correlation)
مجموعة الوقود	31.048 1068595.063	-0.622 (-1.005) -0.262 (-0.429)	0.630 (2.563) 0.512 (1.847)	0.024 (0.042) 0.247 (+0.457)	0.126 (0.069) -1.427 (-0.701)	-0.367 (-0.637) 0.030 (0.053)	0.690	3.558 3.871	2.42 2.45	No serial Correlation
مجموعة المواد الخام	30.047	-0.475 (-0.548)	0.190 (0.569)	-0.113 (-0.370)	0.438 (0.752)	0.274 (1.397)	0.791	6.040	1.89	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية	20154.837	0.031 (0.086)	0.229 (0.759)	-0.084 (-0.303)	-0.843 (-1.516)	0.397 (2.376)	0.796	6.261	1.38	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية المصنوعة		0.912 (2.027)	-0.470 (-1.454)	-1.379 (-3.202)	-4.863 (-4.053)	1.576 (6.141)	0.840	8.399	1.79	Indeterminate
مجموعة السلع الوسيطة	52.918	-0.096 (-0.080)	-0.421 (-1.141)	-0.276 (-0.529)	0.606 (1.241)	0.290 (1.040)	0.811	6.901	1.07	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير مصنوعة	497.357	0.139 (0.483)	0.083 (0.359)	0.637 (1.280)	-0.706 (-0.565)	0.337 (0.883)	0.838	8.250	1.42	Indeterminate
اجمالي الواردات		2.257 (2.215)	-0.901 (-2.031)	-0.847 (-1.562)	-2.955 (-1.746)	0.695 (2.043)	0.792	6.081 P _t (5,8)=3.69	2.25	No serial correlation

جدول رقم (١٠) : تقدير دالة الطلب على الواردات بتفصيلاتها التقليدية لأسعار النسبية ومتغير النشاط الاقتصادي والاتجاه العام

	Constant	P_t^M / P_t^D	Z_t	T (time)	R ²	F	DW.	Remarks
مجموعة الأوراق	4075.891	0.492 (1.698)	-0.461 (-1.555)		0.259	1.923	1.16	Indeterminate
مجموعة المواد الخام	230844.226	0.569 (2.545)	-0.962 (-3.286)		0.544	6.558	1.85	No serial correlation
مجموعة السلع الاستثمارية	7.641	-0.020 (-0.084)	0.394 (3.785)		0.708	13.325	1.29	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية المعمورة	0.240	0.030 (0.083)	0.811 (2.387)		0.372	3.264	1.16	Indeterminate
مجموعة السلع البسيطة	57.245	-0.578 (-0.904)	0.240 (0.480)		0.083	0.496	0.73	Positive serial correlation
مجموعة السلع البسيطة	2.825	-0.249 (-1.639)	0.542 (4.980)		0.741	15.755	0.88	Positive serial correlation
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة	0.01092	0.095 (0.460)	1.105 (5.427)		0.751	16.574	1.50	Indeterminate
اجمالي الواردات	0.170	-0.536 (-1.115)	0.730 (3.074)		0.620	8.956	1.03	Indeterminate
مجموعة الأوراق	0.000	0.728 (3.125)	1.594 (2.228)	-0.972 (-3.027)	0.613	5.287	2.37	No serial correlation
مجموعة المواد الخام	20.652	0.387 (1.566)	-2.428 (-2.314)	0.544 (1.450)	0.623	5.511	1.86	No serial correlation
مجموعة السلع الاستثمارية	200781.811	-0.070 (-0.313)	0.225 (1.470)	0.121 (1.454)	0.759	10.489	1.64	Indeterminate
مجموعة السلع المعمورة		0.062 (0.268)	-1.046 (-2.079)	0.462 (4.093)	0.765	10.878	1.68	Indeterminate
مجموعة السلع البسيطة	9.796	-0.630 (-1.640)	-3.953 (-4.066)	1.291 (4.535)	0.700	7.774	1.57	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية	15.033	-0.203 (-1.379)	0.328 (1.861)	0.173 (1.493)	0.788	12.420	1.00	Indeterminate
مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة		0.146 (0.714)	0.202 (0.282)	0.313 (1.308)	0.787	12.333	1.25	Indeterminate
اجمالي الواردات	878.970	-0.610 (-1.346)	-0.291 (-0.426)	0.454 (1.580)	0.700	7.614	1.44	Indeterminate

معا وهذا هو العرف المتبع في معظم الدراسات التطبيقية سواء للدول النامية أو المتقدمة . حيث يترتب على خصائص هيكل الانتاج في الدول النامية أن ترتفع قيم المرونات الدخلية الدورية بالمقارنة بقيمها في الدول المتقدمة . حيث يظهر هيكل الانتاج الصناعي بأقل مستوى من التكامل وأقل استجابة ومرونة في العرض نظرا لظروف الطاقات غير المستغلة ووجودا اختناقات في القطاعات الانتاجية أو في عملية الانتاج . هذا بالإضافة الى أنه قد تتواجد عوامل أخرى تجعل من المحتمل أن تستجيب الواردات سريعا للزيادات في الطلب في الأجل القصير خاصة في مجموعات السلع ذات الوزن النسبي المرتفع في محتوى الواردات مثل السلع الرأسمالية والوسيلة . وبحيث يترتب على ذلك ألا تتعدل الأسعار بكاملها للاختلالات في السوق . وهذا التحليل قد يلقي الضوء حول نتائج المرونات السعرية للواردات . حيث أنه قد ترتب على اتباع مصر لسياسة القيود الكمية وحواجز الواردات ان وجدت أسعار حدود (أسعار جمارك) بالإضافة الى الأسعار المحلية للواردات والواقع أن الأسعار المحلية للواردات والتي تعتبر مقياسا دقيقا لتكاليف الواردات غير متوافرة . وبملاحظة أن الحسابات القومية والدراسة الحالية تعتمد على أسعار الواردات (أسعار جمركية) نعتقد أن البيانات الحالية والتقديرات للدوال ستعاني من العيوب المترتبة على ذات المشكلة . حيث أنه يتوقع في ظل الفروق بين الأسعار أن يزيد حجم الأخطاء المعيارية (Standard errors (residuals)) وذلك في ظل استمرارية نظم القيود (١) المفروضة بحيث يرتبط هذا الخطأ بكل المتغيرات التفسيرية في المعادلة . وفي ضوء نتائج التقدير فإنه يمكن أن نفسر وقوع قيم احماء DW داخل حدود مبهمة (عدم القدرة على تحديد الأسباب بشكل قاطع (inconclusive results) في غالبية المعادلات حيث لا تشير اما الى ارتباط سلسلى موجب أو سالب Positive or negative autocorrelation

(١) حيث أن وجود القيود الكمية يضع فاصلا بين أسعار الحدود والأسعار المحلية للواردات حول هذه النقطة راجع تفصيلات دراسة

Clavijo, F. and Faini, R., Differentiating Cyclical and long-term income elasticities of import demand, policy, planning and research working papers, W.B., May, 1989, pp. 1-5.

بأنه إشارة واضحة الى وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية Multicollinearity أو داخل المتغيرات التفسيرية ذاتها Autocorrelation والذي بدوره قد يقدم تفسيراً للإشارة السالبة للمعاملات المقدرة لمتغيرات النشاط الاقتصادي ولضعف القيم المطلقة للمرونة السعرية للواردات . ويتتبع قيم المرونة السعرية للطلب على مستوى المجموعات السلعية يلاحظ أن قيم المرونة السعرية للطلب على الواردات من السلع الصناعية النهائية جدول (٧) (مجموعة الاستثمار ، السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة) أقل نسبياً من القيم المطلقة للمرونة للسلع نصف المصنعة الأقل تجانساً نسبياً (السلع الوسيطة - مجموعة المواد الخام) . وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تتفق وتحليلات بعض الدراسات التطبيقية (١) من حيث أن السلع الصناعية النهائية أكثر خضوعاً لتغيرات الأذواق والأنواع وللتباطؤ في مواعيد التسليم ، إلا أنه من المتوقع أن تكون المرونة السعرية للطلب المشتق على الواردات نصف المصنعة (للسلع الوسيطة والمواد الخام) أقل من المرونة السعرية للسلع النهائية .

وعلى الرغم مما تقدم فإن ماجي (٢) Magee قد قدم تفسيراً آخرًا لإشارة متغير النشاط الاقتصادي* السالب . حيث أوضح أن إشارة متغير النشاط قد تكون سالبة ومن السهل تقبل ذلك حيث أن الواردات هي الفرق بين الاستهلاك المحلي والإنتاج المحلي حيث أنه عندما يرتفع الدخل

(١) نظراً لترابط إنتاج السلع الصناعية النهائية مع إنتاج السلع الصناعية نصف المصنعة فإن الطلب

على الأولى يحدد الطلب على الأخيرة بما يحجم أثر التغيرات في سعر الواردات .

Artus, J., R., The 1967 Devaluation of the pound sterling
IMF, Staff papers, No. 3, Nov. 1975, pp. 631-633.

Magee, S.P. "Prices, income and Foreign Trade: A survey of Recent Economic Studies, in P.B. Kenen (ed.) International Trade and Finance, Frontiers for Research, Cambridge Uni. Press, 1975, 175-252.

Arize, A. and Afifi Rasoul, A simultaneous, Equations Model of Demand for imports in twenty seven African countries: Evidence of structural change, the Indian Economic J. Vol. 33, No. 2, Oct. 1985, p. 94.

الحقيقى فان مستوى الانتاج الحقيقى لبدائل الواردات يمكن أن يتجاوز فى ارتفاعه و—و— الاستهلاك بحيث يخفض بهذه الطريقة حجم للواردات وذلك فى ظل افتراض أن هذه السلع لا تصدر . وهذه النتيجة من الممكن قبولها فى حالة مصر خاصة اذا علمنا أنه لا زال هناك مجالا لاستبدال الواردات فى مجال السلع الاستهلاكية بالرغم من الشوط الذى قطع منه ونعتقد أن هناك فرما رحبة للاستبدال فى مجال السلع الوسيطة والرأسمالية أيضا بالاضافة الى ما تقدم فاننا نرى أن تكتيك التحليل ربما قلل من قيمة آثار سعر الصرف فى حالة الواردات بسبب التغيرات فى الانتاج الصناعى المحفوزة بتغيرات أسعار الصرف (*) .

سابعاً : انه يلاحظ أن المعاملات المقدرة للمرونة السعرية للطلب على الواردات ومرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف جدول (٧) غير معنوية احصائيا فى عدد من الحالات وان كانت الصورة أفضل كثيرا بالنسبة لمتغيرات سعر الصرف بالمقارنة بمتغيرات الأسعار وهذا قد يشكك فى صحة الاستنتاجات المترتبة على هذه النتائج . الا أن كلا من Houthakker and Taylor (١) يشيران فى دراستهما عن دالة الطلب على الاستهلاك بأن أية نتيجة تعتبر صحيحة لو أن القيمة المطلقة للمعامل المقدر تتجاوز خطاه المعيارى بشرط أن اشارة العامل المقدر للمرونة تكون صحيحة ولو تتبعنا هذا النهج فى التفكير لاعتبرت معظم المعاملات المقدرة كمتغيرات الأسعار أسعار الواردات

(*) حيث نعتقد أنه فى حالة الواردات ربما تأثر الانتاج الصناعى المحلى الحقيقى (وربما الاستثمار) بتغيرا أسعار الصرف (بالنقصان) ، وذلك حيث أنه من المعروف ارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة الى اجمالى المستلزمات المستخدمة فى الانتاج الصناعى فى مصر (حيث تصل أحيانا الى ٤٠٪ فى بعض الصناعات وربما أكثر وخاصة الصناعات التجميعية) أما الاستثمار الحقيقى فمعروف ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فيه .

(١) Houthakker. H. S. and Taylor, L., Consumer demand in the USA. Analysis and Projections, Harvard Univ. Press, U.S.A.

بالدولار وأسعار بدائل الواردات المحلية مقبولة . (حيث تشير القيم بين الأقواس في كل الجداول الى قيم $\frac{1}{2}$) .

ثامنا : ان تقديرات معاملات المرونة في الأجل الطويل جدول (٧) جاءت بإشارات متوقعة كما في النظرية خاصة بالنسبة لأسعار الصرف الحقيقية للجنيه . أما بالنسبة لأسعار الواردات بالدولار معاملات مرونيات في الأجل الطويل موجبة وغير متوقعة في غالبية الحالات باستثناء مجموعة السلع المعمرة ومجموعة السلع الوسيطة .

كذلك تبدو غالبية المجموعات غير مستجيبة نسبيا في الأجل الطويل لحوافز التخفيض في سعر الصرف الحقيقي وللتغير في أسعار الواردات بالدولار باستثناء مجموعتي الوقود ومجموعة السلع الوسيطة .

وتكاد تتقارب القيم المطلقة للمعاملات المقدرة للمرونة في الأجل الطويل لكل من أسعار الصرف والأسعار الأجنبية للواردات مما يدل على أنه بالرغم من امكانية اختلاف قيم المرونات في الأجل القصير الا أنها تتجه في الأجل الطويل نحو التساوى . وهذه النتائج ربما تبدو منطقية اذا أخذنا في الاعتبار طبيعة مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد المصري وأهمية محتوى الواردات لسد احتياجات الاستهلاك المحلي وللوفاء باحتياجات الصناعة المحلية وللإحلال والتجديد للمشروعات الجديدة .

وبملاحظة أن النتائج تلقي الضوء حول حقيقة أن تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الواردات فان هذا يتفق بصفة عامة مع فرضية (١) Orcutt's حيث يشير الى أن

(١) Orcutt, Guy, H., "Measurement of price elasticities in international trade, the Review of Economics and Statistics, May 1950, pp. 117-132.

التغيرات فى أسعار الصرف (Shifts) لها آثار سريعة على تدفقات التجارة من تغيرات الأسعار فى عالم تسوده أنظمة أسعار الصرف الثابتة . وهو ما يتوقع معه أن تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات فى أسعار الصرف أكبر منه فى حالة أسعار الواردات (حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكيف أو التعديل) . إلا أن نتائج الدراسة ، تكشف عن (السرعة التكيف النسبى فى الأجل الطويل (على الرغم من ذلك) تكاد تكون متقاربة (بتقارب قيم المرونات فى الأجل الطويل) . ولكن الملاحظة الأخيرة الأولى بالاهتمام هو أن اختلاف الاستجابة بين المجموعات السلعية المختلفة من الواردات للتغيرات فى أسعار الواردات وأسعار الصرف قد تخلق فروق فى مسار التكيف لميزان التجارة المصرى عند استجابته للتخفيض فى عملة الجنيه ولل فروق فى معدلات التضخم بين مصر وشركائها فى التجارة (كما سبق الإشارة) أيضا فان الكثير من الآثار المقدرة تبدو ضعيفة بالرغم من الفروق فى هذه الآثار فى الأجلين القصير والطويل وقد يدفعنا ذلك لاعادة النظر لأهمية استجابة تدفقات التجارة للتغيرات فى أسعار البدائل المحلية (أسعار الجملة المرجحة بدلا من تدقيق الفكر والقياس لتأثير التغيرات فى الأسعار الأجنبية للواردات .

النتائج التطبيقية لتقدير طلب الواردات وفقا للبديل الثانى :

نظرا لعدم وضوح الرؤية الكامل الخاص بتقدير آثار التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى للجنيه على حجم الواردات السلعية بالاعتماد على تقديرات معادلات (١) ، (٢) ، (٣) بالنسبة للمجموعا السلعية من الواردات وفقا لأوجه الاستخدام والمعتمدة على مفهوم توزيع ابطاء فى المتغيرات التفسيرية الرئيسية أسعار الصرف للجنيه والأسعار الأجنبية للواردات فقد آثرنا أن نأخذ منحى جديد لقياس المرونات فى الأجل الطويل لكل من أسعار الواردات وأسعار الصرف الحقيقية بالاعتماد على نموذج التكيف أو التعديل فى المخزون (١)

$$H_t = a + b X_t \quad (1)$$

حيث H_t تشير الى الوضع التوازنى أو المرغوب فيه للاقتصاد خلال الفترة X_t t هى مجموعة المتغيرات المحددة لوضع التوازن فى الفترة t بحيث أن تكيف الاقتصاد لمستواه المرغوب فيه أو التوازنى غير كامل

$$H_t - H_{t-1} = \lambda (H_t^* - H_{t-1}) , 0 \leq \lambda \leq 1 \quad (2)$$

حيث H_t هى الوضع الفعلى للاقتصاد فى الفترة t أما λ فهو معامل التكيف Adjustment Coefficient وقيمة λ الصغيرة القريبة من الصفر تشير الى أن جزءا صغيرا من الخلل بين الوضع الفعلى والتوازنى يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة ثم ان قيمة λ القريبة من الواحد فتشير الى أن جزءا كبيرا من الفجوة بين الوضع الفعلى والوضع المرغوب فيه يتم اغلاقها من خلال فترة زمنية واحدة . ولذا فان قيمة λ تحدد

(١) محمد ابراهيم السقا ، قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها ، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، ١٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٦-٩ .

Adjustment lag

لنا سرعة التكيف أما متوسط فترة الابطاء في التكيف

$$\frac{1-\lambda}{\lambda} \text{ فتساوى}$$

لذا فطبقا للمعادلة (٢) فأى محاولة تتم خلال فترة زمنية معينة من $t-1$ إلى t للوصول بالمستوى الفعلى للاقتصاد الى مستواه المرغوب فيه سوف تكون ناجحة جزئيا لأن المتغير الفعلى H فى أى فترة زمنية t عبارة عن جزء λ من التغير المرغوب فيه فى هذه الفترة ، ويتجلى ذلك بادخال (١) فى (٢) ونحصل على :

$$H_t = \lambda a + \lambda b X_t + (1-\lambda) H_{t-1} \quad (3')$$

ولذا فانه فى حالة تدفقات الواردات $\bar{M}_t$ معادلة (١) الجزء السابق مباشرة يمكن اعـادة التعبير عنها بدلالة ذلك كالاتى :

$$\ln M_t = \lambda \kappa + \lambda \alpha \ln P_d + \lambda r P_f + \lambda \ln R_t + \lambda \eta \ln Z_t + (1-\lambda) \ln M_{t-1} \quad (4)$$

وفيما يخص مصر فان هناك العديد من الأسباب لعدم حدوث تكيف كامل للواردات خلال فترة زمنية واحدة قد يرجع بعضها (١) الى نظم اتفاقيات التجارة والمدفوعات ، قيود فنية وتكنولوجية فى الانتاج (ضعف مرونة العرض / قيود كمية وحواجز واردات ، سياسات حماية

(١) يشير جروسمان Grossman الى أن تحديد مستوى الواردات الجارى يـعـتـد على أسعار فترات سابقة وذلك لعدة أسباب : التباطؤ بين اتفاقيات التعاقد ، وتسجيل المفقـة ، تباطؤ التسليم والمعلومات ثم التباطؤ فى استجابة الطلب الناجم عن عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية للمنتج من مصدر معين أو الثقة فى المعروض من نفس المصدر :

Grossman, M., Gene, Import Competition from Developed and Developing countries, The Review of Economics and Statistics, No.2, Vol. LXIV, May 1982, p. 273.

فى الدول الصناعية ، قيود مؤسسية ، تباطؤ اجراءات

وبتقدير المعادلة (4) يتضح لنا الآتى (جدول ٨) :

- (١) ان القيم المطلقة للمعاملات المقدرة للمتغير التابع متأخر لمدة سنة واحدة أقل من الواحد الصحيح وموجبة (باستثناء الوقود) وغالبيتها تكون معنوية احصائيا عند مستوى ٥% على الأقل .
- (٢) ان قيم المعاملات المقدرة للمتغير أسعار بدائل الواردات المحلية أكبر نسبيا (من قيم نفس المعاملات فى نماذج البديل الأول) وتقترب من الواحد الصحيح وفى حالتين الوقود والسلع الوسيطة تتجاوز الواحد الصحيح وتكون الاشارة فى غالبية الحالات موجبة باستثناء الوقود ، السلع الاستثمارية ، والسلع الاستهلاكية الغير معمرة .
- (٣) ان اشارات المعاملات المقدرة للأسعار الأجنبية للواردات موجبة فى غالبية الحالات (باستثناء السلع الوسيطة واجمالى الواردات) ومخالفة للنظرية .
- (٤) فى المقابل فان اشارات المعاملات المقدرة لتغير سعر الصرف الحقيقى فسالبة وتتفق مع النظرية وغالبيتها غير معنوية احصائيا عند ٥% (فيما عدا الوقود والسلع الوسيطة) مع ملاحظة أن القيم المطلقة لمرونة الطلب القصيرة الأجل بالنسبة لسعر الصرف أقل من الواحد الصحيح فى أغلب الأحوال .
- (٥) تظل اشارات متغير النشاط الاقتصادى سالبة ومخالفة للنظرية وتلفت الانتباه الى عدم ملائمة متغير النشاط الاقتصادى فى الأجل القصير للتعبير عن تأثير الاتجاه والتغيرات الدولية فى النشاط الاقتصادى كما سبقت الاشارة .
- (٦) ان تقديرات المرونات طويلة الأجل للطلب على الواردات بالنسبة لأسعار الواردات فباشارة موجبة (فيما عدا السلع الوسيطة واجمالى الواردات) بينما يلاحظ أن المعاملات المقدرة للمرونات فى الأجل الطويل بالنسبة لأسعار الصرف فسالبة وتتفق مع النظرية فى أغلب الحالات .

(٧) ان تقديرات المرونة فى الأجل الطويل تشير لاختلافات واسعة بين المجموعات السلعية فى استجابة تدفقات الواردات للتغيرات فى كل من أسعار الواردات بالعملات الأجنبية ولأسعار الصرف الحقيقية للجنيه المصرى ولكنها تظل رغم ذلك فى صالح أسعار الواردات (حيث تسجل الاختلافات تباينا أقل) • وهو ما تيوءك على أهمية معدلات التضخم فى دول العالم شركاء التجارة لمصر بالإضافة الى أهمية التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية لهذه الدول بصفتها محددات رئيسية لأسعار الواردات بالعملات الأجنبية •

(٨) ان متوسط فترة الابطاء فى تكيف الواردات للتغيرات فى محدداتها الرئيسية تختلف باختلاف المجموعات السلعية ، حيث أنه باستبعاد كل من مجموعتى الوقود (١/٢ فترة زمنية) ، ومجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة (٩ فترات زمنية) فانه يمكن أن نرصد تقارب بين بقية المجموعات فى تسجيل طول فترتين زمنيتين للتكيف (أى للعودة الى وضع التوازن) •

(٩) ان قيم تقديرات المرونات الطلب للواردات فى الأجل الطويل أكبر نسبيا فى نموذج التكيف (نموذج المخزون) عنه فى حالة نموذج الابطاء فى المتغيرات التفسيرية معادلة (٢) جدول (٧) • وهو ما يلفت الانتباه لأهمية التدقيق فى اختيار المتغيرات التفسيرية والشكل الدالى لتفسير تدفقات الواردات فاستقرار قيم هذه المعاملات فى الأشكال الدالية المختلفة تعنى أننا قد اقتربنا ونجحنا فى تحديد المتغيرات التفسيرية الأكثر قوة وأهمية فى تفسير تدفقات الواردات •

(١٠) بالرغم مما تقدم لا يمكن أن نرصد تحسن فى الأداء النسبى أو أفضلية للنموذج التكيف المخزون عن نموذج توزيع الابطاء فى المتغيرات التفسيرية (سعر الصرف وسعر الواردات) ، وذلك بدلالة F أو R^2 باستثناء معادلة واحدة (مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة)

وفى محاولة التغلب على التواضع النسبى فى نتائج تقدير معاملات المرونة لأسعار الواردات ولأسعار الصرف ، فى ظل نماذج الابطاء والمخزون • ونظرا لرصد وجود حالات ارتباط سلسلى

بين البواقى باستخدام اختبار DH^* جدول (٨) قمنا باختبار متغير الاتجاه العام كبديل للمتغير التابع المتأخر سنة فى معادلة (٤) وقد تم ملاحظة الآتى :

أولا : وجود معاملات اتجاه قوية فى مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة واجمالى الواردات • والجدير بالذكر أن مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة هى من القطاعات التى قطعت شوطا ما فى مجال استبدال الواردات حيث أنها أساسا صناعات تجميعية • وتعكس المرونة العالية لمتغير النشاط للسلع الاستهلاكية المعمرة (ذات الإشارة السالبة) تدفق أنواع من السلع اللكمالية ذات الأذواق الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ثم ان قد ترتب على الانتشار السريع لهذا النمط العام من الاستهلاك ونظرا لاعتماده على الواردات من السلع نصف المصنعة الوسيطة والمواد الخام لدعم الانتاج المحلى ضعف قيمة مرونة الاتجاه العام - وانخفاض المرونات السعرية والدخلية للطلب المشتق على مدخلاتها الضرورية وهو ما نلاحظه فى مجموعتى السلع الوسيطة والمواد الخام • أما المعامل المقدر ذات الإشارة الموجبة لمرونة الاتجاه العام للسلع الاستثمارية فيعكس نقص الانتاج المحلى من السلع الاستثمارية حتى الآن مع تواضع تطور هيكل ونمط الانتاج الصناعى • وقد يتأكد ذلك من الإشارة السالبة لمتغير الاستثمار الثابت الحقيقى مع ضعف قيم المرونات السعرية وعدم معنويتها احصائيا •

أما قيمة مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الصرف الحقيقى فقد تفسر جزئيا فى ضوء قيود النقد الأجنبى وتذبذب التكوين الرأسمالى فى بعض سنوات الدراسة • حيث أن النتائج تعكس وجود علاقات اعتماد متبادل بين القطاعات فى ظل استراتيجية النمو المتبعة فى مسار تنمية الاقتصاد المصرى •

وفيما يخص مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة فالنتائج تبين أن تأثير الاتجاه العام لم يكن معنويا فى الحد من الواردات مما يدل على أنه ما زالت هناك مجالات داخل نفس القطاع لأنشطة استبدال واردات حيث يصبح من الأهمية بمكان تشجيع حلقة جديدة من استبدال

الواردات وتبسيط أنماط الاستهلاك بما يقلل من الحاجة الى وواردات وسيطة ورأس مال جديد .

ثانيا : اجمالا فى ضوء أداء النموذج مع متغير الاتجاه العام بدلالة كل من R^2 ومعنوية المعاملات المقدرة نتبين أن أداء نموذج تكيف المخزون أفضل فى غالبية الحالات باستثناء المواد الخام والسلع الاستهلاكية المعمرة ومجموع اجمالى الواردات . وهذا يدل على أن المتغيرات الأكثر أهمية فى تحديد حجم الواردات هى متغيرات السعر للواردات وأسعار البدائل المحلية ، متغير سعر الصرف ثم مستوى الواردات من العام السابق .

ثالثا : تتكرر فى نتائج الصياغات المختلفة للدالة غير التقليدية فى الطلب على الواردات (متضمنة Multicollinearity إضافة متغير الاتجاه العام) مشاكل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية والتي أمكن مشاهدتها فى غالبية الحالات من مصفوفة الارتباط بين المتغيرات و الارتباط الذاتى داخل المتغير المستقل نفسه correlation أما الارتباط الذاتى الموجب بين البواقي Positive autocorrelation فلم تستطع أن تؤكد النتائج باختبار Dw وجوده (الا فى حالتين فقط) .

فى مقابل تقديرات البديلين الرئيسيين السابقين المعتمدين على أشكال غير تقليدية للطلب على الواردات فقد قمنا بتجربة تقدير لدالة الطلب على الواردات باستخدام دالة طلب تقليدية تعتمد فى صياغتها على متغيرى الأسعار النسبية ومتغير النشاط الاقتصادى ثم تمت إضافة متغير الاتجاه العام فى محاولة لاحقة .

ويكشف جدول (١٠) نتائج تقدير معادلات الطلب التقليدية هذه حيث يمكن أن نتبين

الآتى :

- (١) ان اشارة المعاملات المقدرة لمتغير الأسعار النسبية (أسعار الواردات بالعملة المحلية / أسعار الجملة للبدائل المحلية بالعملة المحلية) سالبة فى أغلب الحالات وتتفق مع النظرية باستثناء (الوقود ، السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية الغير معمرة) .
- (٢) ان قيم معاملات المرونة أقل من الواحد صحيح فى كل الحالات وهو ما يعنى أن الآثار المباشرة لسياسة سعر الصرف قد انعكست فى تحركات الأسعار النسبية المحفوزة بالتغير فى سعر الصرف نفسه . ولذا فمن المتوقع أن تكون مرونة السعر النسبى أصغر من التعديل فى سعر الصرف نفسه مما يتوقع معه أن يودى انخفاض المرونة السعريّة الى تأخير التكيف أو التعديل فى الواردات . الا أن المعاملات المقدرة للمرونة غير معنوية احصائيا فى أغلب الحالات .
- (٣) ان المعاملات المقدرة لمتغير النشاط الاقتصادى موجبة وأقل من الواحد الصحيح ومعنوية احصائيا فى معظم الحالات .
- (٤) انه بدلالة R^2 فان الأداء النسبى للنموذج ليس أفضل كثيرا من النماذج الغير تقليدية فى الطلب على الواردات .
- (٥) ان مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الوسيطة تسجلان وجود ارتباط سلسلى موجب مما يلفت الأنظار نحو حذف بعض المتغيرات التفسيرية من المعادلتين .
- ان اعادة تقدير المعادلات باضافة متغير الاتجاه العام قد كشفت للعيان : وجود اتجاه عام ذات تأثير محدود أقل من الواحد الصحيح موجب ومعنوى احصائيا (باستثناء الاتجاه العام السالب مع مجموعة الوقود . كذلك لم تتحسن كثيرا قيم مرونة السعر النسبى واثارتها أو معنويتها الاحصائية ، أما المعاملات المقدرة لمتغير النشاط الاقتصادى فعلى الرغم من تحسن قيمها المطلقة بحيث تجاوزت الواحد الصحيح فى ثلاث حالات (الوقود ، السلع الاستثمارية ، السلع الاستهلاكية المعمرة) مقابل حالة واحدة (السلع الغير معمرة بدون دمج متغير الاتجاه) الا أنه يلاحظ أن المعنوية الاحصائية قد ساءت فى حالتى السلع الغير معمرة ، واجمالى الواردات .

بالرغم مما تقدم فان نتائج DW تشير الى اختفاء أوضاع الارتباط السلسلى الموجب وتؤكد على احة مالات وجود ارتباط داخل المتغير التفسيري المستقل نفسه والذي ربما يرتبط بضعف قاعدة البيانات .

اما بدلالة $R^2 \leq F$ فهناك بلا شك تحسن نسبي فى أداء النموذج بدمج متغير الاتجاه العام .

وعلى الرغم من بساطة دالة الطلب التقليدية على الواردات الا أنه من الصعب فصل تأثير آثار سعر الصرف عن متغير الأسعار النسبية ناهيك عن آثار سعر الصرف على الدخل أو متغير النشاط والذي يفترض الدالة ببساطة شديدة أن هذه الآثار غير موجودة وبحيث تقصر آثار سعر الصرف على الأسعار النسبية دون محاولة فصل هذا الأثر لسعر الصرف عن أثر الأسعار النسبية نفسها . هذا بالإضافة الى المحاذير المنهجية المفاهيمية التى سبق الإشارة إليها فى الجزء السابق مباشرة من نفس الدراسة .

فى ضوء تقديرات البدائل المطروحة يمكن أن نستخلص تواضع نتائج آثار تخفيض العملة للجنيه على الطلب على الواردات المصرية وفق أوجه الاستخدام . والواقع أن هذه التقديرات تتفق مع النتائج التطبيقية لبعض الدول النامية مثل جاميكا ^(١) . حيث وجد أن آثار تخفيض عملتها الوطنية على وارداتها غير هام احصائيا عند مستوى معنوية ٥% . وفى الحالات التى لوحظ فيها أن النتائج هامة احصائيا فان الدراسة قد عزتها لسياسة استبدال الواردات المتبعة هناك فى ظل

(*) حيث أنه من المعروف من الناحية النظرية وجود آثار دخل و آثار سعر للتغيرات فى سعر الصرف

Price effects of the exchange rate and income effects of the exchange rate.

قانون الحوافز • وعلى الرغم من الإشارة صراحة الى أن نتائج التقييس الكمي للتخفيض للعملة لم يكن لها سوى تأثير محدود على الطلب على الواردات الا أن الدراسة لم تستنتج أن سياسة تخفيض العملة هي سياسة فاشلة وغير فاعلة • فالأمر يتطلب أن نأخذ في الاعتبار حجم المرونات الملائمة والسياسات النقدية والمالية المتبعة بعد التخفيض كما سبق وأشرنا • وبالرغم من أنه لا يتسع المقام الحالي لتتبع هذه السياسات النقدية والمالية في مصر خلال الفترة محل الدراسة الا أننا نكتفى بالتنويه الى أن السياسة النقدية والائتمانية قد نجحت جزئيا ^(١) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى منتصف الثمانينات ثم أخفقت فيما بعد • وحيث أنه لا تتسع الدراسة الحالية لتقدير مرونات الصادرات فانه يصبح بدون معنى الحديث عن شرط مارشال - ليهيرز هل تحقق أم لا •

ولكن يظل بالنسبة لمصر التساؤل لماذا استمرت الزيادة في الواردات واستمر تدهور ميزان المدفوعات في ظل التخفيضات المتتالية للجنيه • فالنتيجة التي يمكن استخلاصها من المعلومات المتاحة أن السياسة النقدية التوسعية اللاحقة للتخفيض للجنيه المصري يمكن أن تفسر جزئيا تدهور ميزان المدفوعات • ووفقا للمنهج النقدي لميزان المدفوعات وللتفكير داخل نطاق المنهج النقدي

(١) حيث تشير دراسة للمؤلف الحالي الى أن معدلات النمو السنوي في المعروض النقدي قد تمتد الى حد كبير مع معدلات نمو الطلب النقدي (والمعبر عنها بشكل تقريبي بمعدل النمو السنوي في الناتج من ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٤/٨٣) ولكنها أظهرت فيما بعد تفاوتاً كبيراً بدءاً بفقرة سنة ١٩٨٥/٨٤ حيث سجل هذا المعدل ١٨٪ مقارنة بـ ٤٧٪. وهذا معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة واستمر عند هذا المستوى العالي حتى ١٩٨٩/٨٨ وهذا قد يبرر جزئياً الفقرة في الرقم القياسي لأسعار الجملة ابتداءً من ١٩٨٤/٨٤ بـ ٨٠٣٪ وانتهاءً بـ ١٣٣٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧.

فادية عبد السلام : تقدير سعر صرف الجنيه المصري الحقيقي من واقع التطورات النقدية ، والصادرات خلال الفترة ٧٧-١٩٨٩/٨٨ ، مذكرة خارجية رقم ١٥١٨ مايو ١٩٩٠ ،

وداخل صندوق النقد الدولي ، فانه لكى يكون التخفيض فعالا فانه لا بد وأن يصاحب بتخفيض فى المعروض النقدى المحلى (خلال التخفيضات فى الاتفاق العام) وهذه القواعد يحاول أن يحتذى بها المسار الاقتصادى المصرى الحالى حيث تحرير أسعار الفائدة وأسعار الخصم والتمويل لعجز الموازنة العامة بموارد حقيقية عن طريق أذون الخزانة بالإضافة الى الاتجاه نحو التخفيف من القيود الكمية على التصدير والاستيراد والغاء قوائم الخطر . وهذه الشروط قد تودى الى خلق اتجاهات انكماشية فى الاقتصاد وتقود الى تضخم عام وبطالة وتخفيض فى مستويات المعيشة . هذا التناقض بين أهداف التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلى (التشغيل الكامل واستقرار الأسعار) يفسر لماذا تلجأ الحكومات الى قيود التجارة وتقييد النقد الأجنبى ، ميزانية نقد أجنبى ، السماح بتعدد أسعار الصرف والمغالاة فى قيمة العملة المحلية . وأعتقد أن التحليل فى الجزء السابق من الدراسة قد ألقى بظلال من الضوء حول السياسات التى خلفتها الحكومة الحد من الواردات وتحسين ميزان المدفوعات . ولكن ظل على الرغم من ذلك تمويل العجزات فى الميزانية بالاقتراض من البنك المركزى . ومن المؤكد أن ذلك يعارض قواعد اللعبة Rules of game ولا يتسق مع المنهج النقدى لميزان المدفوعات ^(١) والذى يمكن أن يفسر جزئيا التدهور المستمر فى ميزان المدفوعات وعدم الاتفاق الواضح بين الحكومة المصرية وبرامج التثبيت للصندوق حتى نهاية الثمانينات .

(١) حول تفاصيل المنهج النقدى لميزان المدفوعات راجع دراسة :

فادية عبد السلام ، قياس العلاقة بين أهم للتغيرات النقدية والصادرات
(التحليل فى ضوء المنهج النقدى لميزان المدفوعات) ، مذكرة خارجية رقم ١٥٤١ ،
ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٧ - ١٥ .

حيث يفسر هذا المنهج على أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية حيث يودى ظهور فوائض الطلب على السلع والأصول المالية الى اختلال فى ميزان المدفوعات مما يترتب عليه فوائض فى المعروض من الأرصدة النقدية الحقيقية حيث تودى هذه الفوائض الى تغيرات فى الأسعار المحلية وأسعار الفائدة والانتاج تؤثر بدورها على أسواق السلع والأصول المالية .

فالمعضلة الحقيقية التى تواجه الكثير من الدول النامية تكمن فى أن التخفيض فى الانفاق المحلى يمكن أن يترتب عليه تضخم عام . فنظرية السياسة الاقتصادية تقرر أنه يجب أن توجد أدوات للسياسة الاقتصادية تناظر عدد أهداف السياسة الاقتصادية . أما خليط السياسة للاقتصادى Mundell (١) يجب أن تحتوى على سياسة نقدية مناظرة لمتطلبات ميزان المدفوعات وسياسة مالية لتحقيق أهداف محلية للتشغيل ، الانتاج ، ولاستقرار الأسعار . وكما يقترح الصندوق فان خليط السياسات تتطلب وجود سياسة نقدية تقييدية وسياسة مالية توسعية فى فترات عجز ميزان المدفوعات (مع ملاحظة ارتفاع مستويات البطالة الرسمية فى مصر الى حوالى ١٤٪) . فلو ثبت لسبب أو لآخر عدم استجابة ميزان المدفوعات لسياسات الطلب (بالأخذ فى الاعتبار أن سعر الفائدة يعكس أثر ظروف محلية أكثر منه عوامل خارجية) يصبح ضروريا أن تستخدم التعريفات الجمركية ، إعانات التصدير ، أنظمة ضريبية خاصة ، رقابة سعرية ، سياسات دخلية جنباً الى جنب مع سياسة سعر الصرف وسياسات أخرى لمواجهة احتياجات التوازن الداخلى والخارجى وللأسف لم تتسح حسابات أسعار الصرف الحقيقية للجنة للأخذ فى الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على الواردات ريثما يساعد ذلك على تبيين وتقييم الآثار المحتملة للتعريفات الجمركية (الآثار السعرية) جنباً الى جنب مع أسعار الصرف فى الحد من الواردات .

(١) ملخص منهج الاستيعاب لميزو مندل نجده فى أعمال :

J. Frenkel, H. Johnson, The Monetary Approach to the Balance of Payments, London, 1977, pp. 149-153.

(٥) نظرة حول الآثار المتوقعة لتحرير سوق الصرف للجنيه المصرى على الواردات فى ضوء

النتائج العامة للدراسة :

تشير النتائج الكمية للدراسة فى ضوء البديلين الرئيسيين الى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى الحقيقى لم يؤثر بفعالية على الطلب على الواردات • حيث تسجل قيم مرونات الطلب بالنسبة لتغيرات سعر صرف الجنيه قيما أكبر من الواحد الصحيح فى الأجل القصير فى أغلب الحالات الا أن المرونات للطلب على الواردات بالنسبة لتغيرات سعر الصرف فى الأجل الطويل فأقل من الواحد الصحيح وبالرغم من ذلك فانه يتوقع للتغيرات فى سعر صرف الجنيه المصرى أن تكون لها آثار سريعة فى الأجل القصير على تدفقات الواردات مقارنة بالتغيرات فى أسعار الواردات بالعملات الأجنبية الا أن التكيف النسبى للواردات للتغيرات فى أسعار الصرف وأسعار الواردات يكاد يكون متقاربا فى الأجل الطويل • وبالرغم من ذلك فان الكثير من الآثار المقدرة تبدو ضعيفة بالرغم من الفروق بين هذه الآثار فى الأجلين القصير* والطويل • حيث قد يدفعنا ذلك لاعادة النظر فى أهمية استجابة تدفقات الواردات للتغيرات فى أسعار البدائل المحلية بدلا من تتبع تأثير التغيرات فى الأسعار الأجنبية للواردات • الا أن ما ينبغى ملاحظته أن هناك اختلافات فى الاستجابة بين المجموعات السلعية المختلفة من الواردات للتغيرات فى أسعار الواردات وأسعار الصرف من شأنها أن تخلق فروق فى مسار التكيف لميزان التجارة المصرى عند تخفيض الجنيه المصرى وأيضا للفروق فى معدلات التضخم بين مصر وشركائها فى التجارة •

ثم ان التدهور المستمر فى ميزان المدفوعات اللاحق للتخفيض للجنيه يمكن تفسيره فى ضوء السياسة النقدية التوسعية التى اتبعتها مصر فى معظم سنوات الدراسة والتى تمثلت فى الاقراط فى منح الائتمان للحكومة والقطاع العام دون التمييز بين طبيعة الأنشطة الانتاجية •

* يشير حساب الاجل القصير الى اقل من سنة •

والحقيقة أن النتائج التطبيقية للدراسة فى ظل البديلين يمكن أخذها بمزيد من الحذر فى ضوء تواضع معنوية المعاملات ووجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية Multicollinearity ووجود ارتباط داخل المتغير التفسيري نفسه راجع الى ضعف قاعدة البيانات نفسها . الا أن هذه النتائج لها مدلول هام فيما يتعلق بأهمية سياسة سعر الصرف فى الحد من الواردات مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى (مثل سياسة التسعير المحلى لبدائل الواردات) وأهمية تحديد سعر الصرف عند مستواه التوازنى بما يكفل المواءمة الدائمة بين معدلات التضخم فى الداخل والخارج وبخاصة مع شركاء التجارة بالإضافة الى أهمية التغيرات فى أسعار الواردات بالعملات الأجنبية متضمنة التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية .

وإذا كنا على مقربة من التحرر الكامل لسوق النقد الأجنبى وتحديد سعر صرف الجنيه المصرى وفقا لقوى العرض والطلب فى ضوء انشاء نظام الصياغة والسوق الأولى ودمج مجمع البنوك المركزى فيه فان من مضامين السياسة المقترحة أن يصاحب التغيرات الحالية فى سعر الصرف (مع تحرير سوق النقد الأجنبى) خليط ملائم من السياسات لتحقيق التوازن الداخلى والخارجى .

ملخص

=====

تشير نتائج القياس الكمي لاثـر تغيرات سعر صرف الجنيه المصري على الواردات المصرية وفقا لوجه الاستخدام وخلال الفترة ٧٥-١٩٨٨ بالاعتماد على دوال طلب غير تقليدية للواردات وفي ظل بديلين رئيسين:
الاول : نموذج فترة الابطاء في المتغيرات التفسيرية
الثاني : نموذج التكيف بالمخزون - الى الآتى : —
أولا :

ان تخفيض سعر صرف الجنيه المصري الحقيقي لم يؤثر بفعالية على الطلب على الواردات المصرية حسب المجموعات . حيث تسجل قيم مرونات الطلب بالنسبة لتغيرات سعر الصرف للجنيه قـيما اكبر من الواحد الصحيح في الاجل القصير . الا أن مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لتغيرات سعر الصرف في الآجل الطويل فأقل من الواحد الصحيح . وبالرغم من ذلك فانه يتوقع للتغيرات في سعر الصرف للجنيه أن تكون لها آثار سريعة في الآجل القصير على تدفقات الواردات مقارنة بالتغيرات في أسعار الواردات بالعملات الاجنبية (الدولار) الا أن التكيف النسبي للواردات للتغيرات في أسعار الصرف وأسعار لواردات يكاد يكون مقاربا في الاجل الطويل . وبالرغم من ذلك فان الكثير من الآثار المقدرة تبدو ضعيفة على الرغم من وجود فروق بين هذه الآثار في الاجلين القصير والطويل .

كذلك يلاحظ وجود اختلافات في الاستجابة بين المجموعات السلعية بالنسبة للتغيرات في أسعار الواردات وأسعار الصرف بتوقع معها أن تخلق فروقا في مسار التكيف لميزان التجارة المصري عند تخفيض الجنيه وعند ظهور فروق بين معدلات التضخم في مصر ولدى شركائها في التجارة .

ثانيا :

الا ان هذه النتائج تؤخذ بمزيد من الحذر في ضوء تواضع معنوية العلامات القدرة ووجود ارتباط داخل للمتغيرات التفسيرية نفسها . الا أنه تجدر الاشارة الى المدلول الهام لهذه النتائج في تشجيع استراتيجية استبدال الواردات وفي التواضع النسبي لاهمية سياسة سعر الصرف في الحد من الواردات مقارنة بالسياسات الاقتصادية الاخرى مثل

التسعير المحلى لبدائل الواردات.

ثالثا :

فى ظل التحرير الكامل لسوق النقد الاجنبى فان من مضامين السياسة المقترحة ان يصاحب التغيير الحالية فى سعر الصرف خليط ملائم من السياسات لتحقيق التوازن الداخلى والخارجى . وقد تكون التطورات الحديثة فى سياسة التعريف الجديدة ورفع الحظر عن نسبة كبيرة من السلع المستوردة وتحرير تجارة الاستيراد وحماية الصناعة المحلى بفرض رسوم تعويضية لمواجهة سياسة الاغراق بعض هزة السياسات.

ملحق (١)

ترتكز حسابات الأرقام القياسية لأسعار الجملة (المرجحة) لكل مجموعة سلعية على الآتى:

- (١) تفصيل الأرقام القياسية لأسعار الجملة الى تفصيلات حسب الأنشطة حيث نقسم الى حاصلات زراعية ، مواد غذائية ومشروبات ، دخان ، خيوط ومنسوجات ، بترول ومواد الوقود ، الورق ، الأخشاب ، مواد البناء ، الأدوية ، ماكينات ومعدات وسائل النقل ثم الرقم العام بأساس ٦٦/٦٥ = ١٠٠ .

- (٢) إعادة حساب الأرقام القياسية بأساس ١٩٧٥ .

- (٣) استخدام الصيغة التالية لحساب الأرقام القياسية المرجحة لأسعار الجملة للمجموعة

$$Y_i = \frac{\sum_i a_i X_i}{\sum_i a_i}$$

حيث تشير a_i الى قيمة الواردات من السلعة أو المجموعة السلعية المناظرة لنشاط معين X_i الى الأرقام القياسية لأسعار الجملة المناظرة للمجموعة أو السلعة $\sum a_i X_i$ اجمالى قيمة الواردات (لأهم السلع الرئيسية الداخلة فى تكوين أرقام الجملة المرجحة) .

- (٤) وقد تم حساب الأرقام القياسية المرجحة لأربع مجموعات سلعية سلع وسيطة ، سلع استهلاكية غير معمرة ، مواد خام ، أما الثلاث مجموعات الباقية فقد تعاملنا معها كالاتى : بالنسبة مجموعة الوقود اعتبرنا الأرقام القياسية لأسعار الجملة للوقود والبتترول كمؤشر لأسعار البدائل المحلية للواردات .

بالنسبة لمجموعة السلع المعمرة اكتفينا بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين للأثاث وللسلع المعمرة كمؤشر تقريبي لأسعار البدائل المحلية للواردات من نفس المجموعة (مع الأخذ فى

الاعتبار التحفظات المختلفة المتعلقة بأفضلية أسعار الجملة على أسعار المستهلكين كمؤشرات للتكلفة أو السعر)

أما مجموعة الواردات الاجمالية (غير المرجحة) فاكفينا بالنسبة لها بالرقم العام لأسعار الجملة .
أما حساب أسعار الصرف الحقيقية (المرجحة) المعدلة بتضخم الدولار فقد اتبعنا فيما يخصها الخطوات التالية :

١ - اعتبار وجود سعرين لصرف الدولار بدلالة الجنيه / السعر الرسمي والسعر التشجيعى والحر فى ضوء معلومية أن القطن والبتترول والزيوت والمبيدات والقمح والدقيق تعامل بالأسعار الرسمية وبقية السلع بالأسعار التشجيعية والحره .

حيث استخدمنا نفس فكرة اشتقاق الأرقام القياسية لأسعار الجملة (المرجحة) وعلى هذا فسعر الصرف المرجح المطبق على المجموعة

$$ER_i = \frac{\alpha_{1i} \bar{R}_{1i} + \alpha_{2i} \bar{R}_{2i}}{\alpha_{1i} + \alpha_{2i}}$$

حيث α_{1i} تشير الى قيمة الواردات السلعية التى تمول بواسطة مجمع البنك

بقيه الواردات السلعية الممولة بالأسعار الحره ،

هما الأسعار الرسمية والحره على الترتيب .

المركزي ، α_{2i}
 $\bar{R}_{2i}$ ، $\bar{R}_{1i}$

٢ - بعد حساب سعر الصرف المرجح المتوسط للمجموعة تم قسمته على نسبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في مصر الى أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تقدير سعر الصرف المرجح المتوسط المعدل بتضخم الدولار الأمريكي .

٣ - نسبنا كل قيم سلسلة سعر الصرف المرجح المعدل الى قيمته في ١٩٧٥ لنصل الى الأرقام القياسية لسعر الصرف المرجح المعدل للدولار بدلالة الجنيه بالنسبة ١٩٧٥ كنسبة أساس .

وللحصول على الأرقام القياسية لأسعار الواردات بالدولار بدلا من الجنيه قسمنا الأرقام القياسية لأسعار الواردات بالجنيه على الأرقام القياسية لأسعار الصرف المرجحة المعدلة ثم ضربنا في ١٠٠ .

جدول رقم (٢) : الأرقام القياسية لكمية وأسعار الواردات السلعية حسب المجموعات المختلفة (تقسيم جبركي)

السنوات	مجموعة السلع الاستهلاكية		مجموعة السلع الاستثمارية		مجموعة السلع الاستهلاكية الغير معمرة		الواردات		السعر
	الكمية	السعر	الكمية	السعر	الكمية	السعر	الكمية	السعر	
	١٩٦٥	١٠٠=	١٩٦٥	١٠٠=	١٩٦٥	١٠٠=	١٩٧٥	١٠٠=	
١٩٧٥	١٧١٥	١٥٣ر٨	١٠٠ر٠	١٦٥ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٠٥ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٦	١٦٣٩	٢٠٨ر٥	٩٢ر٨	١٦٥ر٢	٩١ر٣	٧١ر٨	٩٢ر٠	١٩٥ر٩	١٠٦ر٦
١٩٧٧	٢٤٠ر١	٢٠٥ر٨	١٣٥ر٩	١٦٣ر١	٨٦ر٤	١٠١ر٠	٦٦ر٢	٢٠٣ر٧	١١٠ر٨
١٩٧٨	٢٩٠ر٢	٢٤٧ر٨	١٦٤ر٣	١٩٦ر٤	١٠٨ر٨	١٢٩ر١	١٣٢ر٩	٢٣٥ر٤	١٢٨ر٠
١٩٧٩	٢٦٤ر٥	٢٦٠ر٢	١٤٩ر٧	٢٠٦ر٢	١٢٢ر٦	١٥٣ر١	١١٢ر٧	٢٩١ر٦	١٥٨ر٦
١٩٨٠			١٣٥ر٦	٢٢٧ر٦	١٣٢ر٩	١٩٢ر٧	١١٣ر٧		١٩٣ر٣
١٩٨١			٢٣٦ر٥	٢٠٠ر٦	١٩٣ر٧	٣٣١ر٤	١٧٤ر٧		٢٠٤ر٣
١٩٨٢			٣٧٥ر٦	١٩٢ر٠	١٦٤ر٦	٢٤٢ر٩	١٨٦ر٣		٢٠٠ر٩
١٩٨٣			٣٠٧ر٨	٢١٤ر٨	١٨٨ر٨	٣١٨ر٦	٢٠٨ر٦		١٩٧ر٢
١٩٨٤			٣٢٤ر٤	١٩٤ر٨	٢٣٦ر٥	٢٢٠ر٧	٢٢٤ر٤		١٩٥ر١
١٩٨٥			٢٥٠ر٤	٢١٩ر٥	٢٠٤ر١	٢٢٥ر٣	٢١٢ر١		١٩٦ر٢
١٩٨٦			٢١٠ر٠	٣١٥ر٧	١٩٥ر٠	٢٦٦ر١	٢٠٣ر٢		٢٤٠ر٩
١٩٨٧			١٨٣ر٣	٥٢٧ر٥	١٩٥ر٤	٤٠٩ر٠	١٧٩ر٤		٣٧٤ر٧
١٩٨٨			١٥٥ر٨	٨٠٢ر٠	١٩٧ر٩	٥٦٩ر٤	١٧١ر٦		٥٤٠ر٤

المصدر : الأرقام القياسية للتجارة الخارجية ه مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٣) تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة على حسب أوجه الأنشطة الاقتصادية والأرقام القياسية
للمستهلكين للأثاث والسلع المعمرة .

الأرقام القياسية لأسعار الجملة أساس ٦٦/٦٥ = ١٠٠											
السنوات	الحاصلات الزراعية	المسواك النفثاينة والمشروبات	الدخائن ومضوغات	الخبثوط والميسوجات والملابس الدخلية	البترول ومواد الوقود	السوق	الأخشاب	مواد البناء	الأدوية	المواد الكيماوية	المعادن ومضوغاتها
الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل	الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل	الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل	الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل	الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل	الرقم العام لأسماء الجملة	وسائل النقل
١٩٧٥	١٧٨,٧	١٩٠,٣	١٢٢,٧	١٢٢,٤	١٤٨,٧	٢٥٨,٧	٢٥٨,٩	١٧٩,٢	١١٠,٢	١٢٥,٣	١٧٨,١
١٩٧٦	٢٠٥,٠	٢١٣,٢	١٢٢,٧	١٢٥,٣	١٥٧,٨	٢٥٧,٢	٣٥٨,٦	١٨٨,٦	١١٠,٢	١٣٠,٨	١٧٣,٩
١٩٧٧	٢٤٠,٦	٢٣٦,١	١٢٢,٩	١٢٨,١	١٥٩,٨	٢٤١,٠	٣٧٠,٧	٢١٢,١	١٥٨,٣	١٣٠,٨	١٩٥,٨
١٩٧٨	٢٥٤,٢	٢٤٧,٤	١٢٣,٠	١٧٥,٠	١٧٠,٨	٢٤٨,١	٣٥٨,١	٢٦١,٤	١٥٨,٣	١٣٤,٧	٢٣٧,٨
١٩٧٩	٢٩٢,٧	٢٩٩,٧	١٣٤,٣	١٨٤,١	١٩٢,١	٣١٧,٠	٣٦٥,٧	٣٩٠,٢	١٥٨,٣	١٦٢,١	٢٦٤,٨
١٩٨٠	٣٤٢,٤	٣٢٩,٣	١٣٨,٢	٢١٨,٢	٢٣٠,٦	٣٩٠,٠	٤٨٢,٢	٤١٠,٣	١٧٨,٢	١٨٣,٨	٢٧٦,٣
١٩٨١	٣٧٢,٣	٣٥٦,٥	١٣٨,٤	٢٣٧,٨	٢٤٠,١	٤١٥,٤	٤٧٨,٥	٤٦٢,٣	١٨٣,٢	٢٠٠,٩	٢٨٧,٩
١٩٨٢	٤٠٦,٩	٤٠٤,٠	١٤٤,٧	٢٤٦,٦	٢٥٥,٠	٤٢٣,٨	٤٨٣,١	٥٥٦,٢	١٩٣,٣	٢٢٤,٩	٣٢٠,٩
١٩٨٣	٤٩٨,٧	٤٨٨,٤	١٥١,٠	٢٥٥,٣	٢٧٢,٦	٤٥١,١	٤٨٣,٨	٥٧٨,٤	٢١١,٧	٢٣٢,٧	٣٥١,٤
١٩٨٤	٥٦١,١	٥٥٢,٠	١٦٨,٠	٢٦٦,٧	٢٨٤,٢	٤٩٠,٦	٥٠٣,٧	٦١٦,٧	٢١١,٧	٢٣٤,٦	٣٦١,٠
١٩٨٥	٦٥٧,٧	٥٨٧,٤	٢٠٦,٠	٣٠١,٦	٣٥٢,٢	٦١٣,٣	٥٦٠,٩	٦٩٠,١	٢١١,٧	٢٤٤,٣	٣٩٩,٧
١٩٨٦	٨٢٩,٤	٦٤٢,٠	٢٤٩,٠	٣٥٤,٦	٤١٤,١	٦٤٥,٢	٦٠٦,١	٧٤٤,٦	٣١٠,٤	٢٥٧,٣	٤٨٦,٦
١٩٨٧	٨٧٦,١	٧٦٧,٢	٢٧٥,٠	٤٤٣,٠	٥٢٤,٦	٨٨٦,٧	٧٥٠,٥	٧٧١,٢	٣٤٤,٩	٢٦٨,٣	٤٨٩,١
١٩٨٨	١١١٠,٣	١٠٥٥,٦	٣٧٤,٢	٦٧١,٦	٧٣٧,٨	١٣٦٠,٦	١١٨٥,٨	١٠١٣,٦	٤٦٨,١	٤٥٨,٨	٧١٨,٠
١٩٨٩											

الأرقام القياسية للماكينات والمعدات	مكش	مكش	الأرقام القياسية			المرفق القياسي لإسعار المستهلكين للاتاثير والسلع المعمرة	أسس
			أسعار المستهلكين	أسعار المستهلكين	أسعار المستهلكين (مصر)		
١٠٠=٦٦/٦٥	١٠٠=١٩٧٥	١٠٠=١٩٨٠	١٠٠=١٩٧٥	١٠٠=١٩٨٥	١٠٠=١٩٧٥	٨٧/٨٦	٦٧/٦٦
١٠٠,٠	١٦٩,٠	٥٥,٩	١٠٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠	٣٢,٩	١٢٢,٠
١١٢,٣	١٦٩,٠	٦٢,٨	١٠٥,٠	٥٢,٩	١١٠,٣	٣٦,٣	١٣٤,٧
١٢٣,٦	١٦٩,٠	٦٩,١	١١٢,٦	٥٦,٣	١٢٣,٢	٤٠,٢	١٤٩,٠
١٣٧,٠	٢٠٧,٣	٧٦,٦	١٢١,٢	٦٠,٦	١٣٧,١	٤٧,٧	١٧٦,٧
١٦٧,٦	٢٤٥,٣	٩٣,٧	١٣٥,٠	٦٧,٥	١٤٥,٧	٥٠,١	١٨٧,٧
١٧٨,٩	٢٦٢,٣	١٠٠,٠	١٥٣,٢	٧٦,٦	١٧٥,٨	٥٠,١	١٨٧,٧
٢١٨,٦	٢٦٣,٣	١٢٢,٢	١٦٩,٠	٨٤,٥	١٩٤,٠	٥٣,٦	٢٠٠,٥
٢١٤,٧	٢٦٦,١	١٢٠,٠	١٧٩,٤	٨٩,٧	٢٢٢,٧	٧٦,٨	٢٨٧,٦
٢٣٩,٧	٢٦٦,١	١٣٤,٠	١٨٥,٢	٩٢,٦	٢٥٨,٥	٨٠,٣	٣٠٦,٨
٢٦٠,٦	٢٦٦,١	١٤٥,٧	١٩٣,٢	٩٦,٦	٣٠٢,٦	٨٧,٧	٣٢٦,١
٢٧٨,٠	٢٩٠,٩	١٥٥,٤	٢٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٤٢,٨	٩٢,٧	٣٤٦,٨
٢٨٤,٨	٣٢١,٩	١٥٩,٢	٢٠٣,٨	١٠١,٩	٤٢٠,٢	٩٤,١	
٣٠٨,٣	٣٨٩,١	١٧٢,٣	٢١١,٣	١٠٥,٧	٥٠٣,٢	١٠٤,٣	
٣٣٤,٠	٤٥٠,٥	١٨٦,٧	٢١٩,٨	١١٥,٢	٥٦٩,٤	١٨٢,٥	

جدول رقم (٥) : الارقام القياسية لأسعار الجملة للبترول والوقود وسعر الصرف الحقيقي المعدل (سعر الرسمي) لمجموعة الوقود

الارقام القياسية لأسعار الصرف الحقيقي المعدل ١٠٠=١٩٧٥	سعر الصرف الحقيقي المعدل الدولار / جنيه	سعر الصرف الرسمي الدولار / جنيه	الارقام القياسية لأسعار الجملة البترول والوقود	السنوات
١٠٠ر٠	٣٩١ر	٣٩١ر	١٠٠ر٠	١٩٧٥
٩٥ر١	٣٧٢ر	٣٩١ر	١٠٢ر٤	١٩٧٦
٩١ر٨	٣٥٩ر	٣٩١ر	١٠٤ر٤	١٩٧٧
٨٨ر٥	٣٤٦ر	٣٩١ر	١٣٩ر٥	١٩٧٨
١٦٥ر٧	٦٤٨ر	٧٠ر	١٥٦ر٩	١٩٧٩
١٥٥ر٨	٦٠٩ر	٧٠ر	١٨٨ر٤	١٩٨٠
١٥٥ر٨	٦٠٩ر	٧٠ر	١٩٦ر٢	١٩٨١
١٤٤ر٥	٥٦٥ر	٧٠ر	٢٠٨ر٣	١٩٨٢
١٢٧ر٩	٥٠٠ر	٧٠ر	٢٢٢ر٧	١٩٨٣
١١٥ر١	٤٥٠ر	٧٠ر	٢٣٢ر٢	١٩٨٤
١٠٤ر٩	٤١٠ر	٧٠ر	٢٨٧ر٨	١٩٨٥
٨٧ر٠	٣٤٠ر	٧٠ر	٣٣٨ر٣	١٩٨٦
٧٤ر٢	٢٩٠ر	٧٠ر	٤٢٨ر٦	١٩٨٧
٦٩ر١	٢٧٠ر	٧٠ر	٦٠٢ر٥	١٩٨٨

جدول رقم (٩) : واردات السلع النغير معمرة وحساب كل من الأرقام القياسية لأسعار البجلة ومتوسط سعر الصرف الحقيقي المعدل بتضخم الدولار للمجموعة (المربح بالأوزان النسبية لأهم السلع في إجمالي واردات المجموعة) .
(مليون جنيه)

السنوات	سكر مصفى	مشاي	أدوية الطب البشرى	البسان ومنتجات الألبان	دقيق وفصح	إجمالي واردات السلع النغير معمرة	السواغات أهم السلع (% من الإجمالى)	مجموع أهم سلع الواردات بدون الأدوية	الأرقام القياسية لأسعار البجلة ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية لأسعار المجموعة للمجموعة بالسعر المعدل
١٩٧٥	٣٢٢١	١٢٢٦	٦٨٨	٩٧	٤٦٥	٢٦٦٧	١٠٧,٧ (٤٠,١%)	١٠٠٩	١٠٠٠	١٠٠٠
١٩٧٦	٢٣٨٨	١٤٢٧	٧٩	٢١٦	٣٦٤	٢٨٦٤	١٠٤,٤ (٣٦,٥%)	٩٦٥	١١٢٠	١١١١
١٩٧٧	١٦٨٨	٢٦٣٣	١٤٢٤	٢٦١	٤٩٤	٢٥٤٨	١٣٣,٠ (٥٢,٩%)	١١٨٦	١٢٤١	١٢٦٢
١٩٧٨	٤٠٦١	٤٤٢٩	٢٠٣٣	٤٩٠	٤٩٨	٤٥٢٦	٢٢٩,٦ (٥٠,٧%)	٢٠٩٣	١٤٣٧	١٣١٢
١٩٧٩	٣٤٩٩	٤٦٣٣	١٩٦٦	٤٩٢	٦٨٤	٤٥٦٢	٢١٨,٤ (٤٧,٣%)	١٩٨٨	١٤٣٧	١٥٦٣
١٩٨٠	٨٤٢٧	٤٣٣٠	٢٢٨٨	٧٨١	٦٨٤	٦٢٨٧	٢٩٠,٣ (٤٦,٢%)	٢٦٧٥	١٣٣٧	١٧٧١
١٩٨١	١٦٤٦٦	٤١٠	٦٣٠	١٥٠٩	٢٥٠٨	١٣٠٠	٦٧٠,٣ (٥١,٢%)	٦٠٧٣	١٦٦٢	١٨٥٣
١٩٨٢	٩٨٣٣	٦١٢٤	٧١٨٨	١١٧٢	١٩٢٢	١١٥٠٧	٥٤١,٠ (٣٩,٠%)	٤٦٩١	١٧٥٤	٢٠٧٤
١٩٨٣	٥٤٢٧	٦٣٧	٨٢٠	١٥٨٧	٢٠٥٦	١٢٠٨٠	٥٦٤,٧ (٤٦,٨%)	٤٨٢٧	١٩٢١	٢٤٧٣
١٩٨٤	٥٥٥٠	٧٣٦٦	٦١٨٨	١٦٥٧	٢٧١٩	٤٣٩٩	٦٢٨,٠ (٤٣,٢%)	٥٦٦٢	١٩٢١	٢٨٠٥
١٩٨٥	٤٣٢٩	٩٣٢	٦٢٣	١٧٠٦	٢١٣٣	١٢٧٥٩	٥٨٣,٣ (٤٥,٧%)	٥٢١٠	١٩٢١	٢٩٦٢
١٩٨٦	١١٦٦٦	١٠٣١	٧٤٢٠	١٥٨٦	١٨١٣	١٤٤٨٦	٦٣٣,٦ (٤٣,٧%)	٥٥٩٦	٢٨١٧	٣٣٠٩
١٩٨٧	١٨٤٢١	١٧٣٦	١٢٥١	٣٠٠٨	٢٢١٤	٢١٩٨٠	١٠٠٥,٠ (٤٥,٧%)	٨٧٩٩	٤٠٣٢	٣٩٢٠
١٩٨٨	٣٥٣٢١	٢٧٥٥	١٦٧١	٣٦٩٤	٢٧٠٧	٣٢٧٤٤	١٤٣٥,٠ (٤٥,٧%)	١٢٦٨٧	٥٥٤٧	٥٣٩٩

مصادر البيانات : بيانات الواردات للمجموعة وأهم سلعها الرئيسية والأرقام القياسية لأسعار البجلة من البنك الأهلى المصرى و النشره الاقتصادية .

أما بيانات أسعار السلع الرسمية وأسعار الصرف التمهيدية والحره فمأخوذة من قاعدة البجلة المركزى للتمهيد العامة والاحصاء و بيانات التجارة الخارجية . والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى و مرجع سبق ذكره . أما بقية الأعمدة فمحموسية بمملوئية الباحث .

طابع جدول رقم (٩)

سكر + دقيق + شاي % احصائي الواردات	سعر الصرف التشجيعي للحر للذ ولر (بوحدا ت الجنيه)	سعر الصرف الرسمي للرسل ولر بوحدا ت الجنيه	متوسط سعر الصرف المطبوع على المجموعة المرجع ١٠٠ = ١٩٧٥	نسبة الأرقام القياسية لا سعار المستهلكين للمصر الي ايام ولر	متوسط سعر الصرف المرجح بالوزان اهم السلع الحقيقي المستدل بتضخم	متوسط سعر الصرف الحقيقي (المرجح للمجموعة) الذي ولا ر بتضخم ١٠٠ = ١٩٧٥
٩١,٢ (٣٤,٢)	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٠	٣٩١	١٠٠
٧٤,٩ (٢٦,٢)	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٥	٣٧٢	٩٥
٩٢,٥ (٣٦,٣)	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٩	٣٥٩	٩١,٨
١٦٩,٣ (٣٥,٤)	٣٩١	٣٩١	٣٩١	١٣	٣٤٦	٨٨,٥
١٤٩,٦ (٣٢,٨)	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٠	٦٤٨	١٦٥,٧
١٨٩,٤ (٣٠,١)	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٤	٦٠٩	١٥٥,٨
٤٥٦,٤ (٣٥,١)	٧٣٩	٧٠٠	٧٣٠	٦١	٦٣٤	١٦٢,٢
٣٥١,٩ (٣٠,٦)	٨٤٠	٧٠٠	٨٠٠	٥٨	٦٩٦	١٧٨,٠
٣٢٤,٦ (٢٦,٦)	٨٤٠	٧٠٠	٨٠٠	٦٥	٦٤٥	١٦٥,٠
٤٠٠,٥ (٢٧,٨)	٨٤٠	٧٠٠	٨٠٠	٧٣	٥٧١	١٤٦,٠
٢٥٠,٤ (٢٧,٥)	٣٠٠٠٩	٧٠٠	١١٣٩	٥٢	٦٦٦	١٧٠,٣
٤٠,١ (٢٧,٧)	٣٥٠	٧٠٠	١١٧٠	٦٠	٥٦٨	١٤٥,٣
٥٧٩,١ (٢٦,٤)	١٥٠٢	٧٠٠	١٢٩٠	٦٢	٥٤٢	١٣٨,٦
٨٩٩,٣ (٢٧,٥)	٢,٢٢٩	٧٠٠	١٨٢٠	٤٥	٧٠٣	١٧٩,٨

جدول رقم (٧) : واردات مجموعة المواد الخام وحساب كل من الأرقام القياسية لأسعار الجملة ومتوسط سعر الصرف الحقيقي المعدل
بمؤشر الدولار للمجموعة (المؤرجح بالأوزان النسبية لأهم السلع في إجمالي الواردات المجموعة)

سنتين جيتي

السنة	واردات السلع الرئيسية				إجمالي المواد الخام	مجموع واردات قمع + ذرة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الأساسية	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع	نسبة واردات القمع إلى إجمالي مجموع المواد الخام
	قمح	ذرة	دخسان	إجمالي السلع					
١٩٧٥	٢١٣,٠	٢٦٧,٧	٢٠,٥	٢٦٠,٢	٢٨٩,٧	٢٣٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧٣,٦
١٩٧٦	١٥٣,٦	٣٠٨,٨	—	١٨٤,٤	٢٤٠,٩	١٨٤,٤	١١٤,٧	١١٤,٧	٦٣,٨
١٩٧٧	١٢٨,٦	٣٠,٥	—	١٥٩,١	٢٥٦,٢	١٥٩,١	١٣٤,٦	١٣٤,٦	٥١,٠
١٩٧٨	١٩٦,٦	٣٨,٠	٥٠,٠	٢٨٤,٦	٣٠٦,٥	٢٣٤,٦	١٤٦,٣	١٣٤,٦	٦٤,٠
١٩٧٩	١٧٤,٣	٣١,٣	٦٠,٥	٢٦٦,١	٣٢٨,٥	٢٠٥,٦	١٦٣,٨	١٥١,٥	٥٣,٠
١٩٨٠	٣٠٨,٩	٧١,٧	٤٩,٤	٤٣٠,٠	٤٧٣,٦	٣٨٠,٦	١٩١,٦	١٨٢,٥	٦٥,٢
١٩٨١	٥٣١,٢	٢١٩,٩	٦٥,٠	٨١٦,١	٨٩٠,٣	٧٥١,١	٢٠٨,٣	٢٠٧,٣	٥٩,٧
١٩٨٢	٤٩٢,٢	٢١٠,٤	٧٩,٩	٧٨٢,٥	٨٤٩,٣	٧٠٦,٦	٢٢٥,٥	٢١٤,٥	٥٧,٩
١٩٨٣	٤٤٧,٦	٢٤٢,٠	١١٣,٨	٦٠٣,٤	٦٩٦,٦	٤٨٩,٦	٢٧٩,١	٢٤٩,٧	٤٩,٩
١٩٨٤	٣٧٥,٩	١٧٤,٣	١١٦,٠	٦٦٦,١	٧٦٧,٧	٤٨٩,٦	٣١٤,٠	٢٨٣,٢	٤٩,٠
١٩٨٥	٣٤٢,٦	١٤٥,٢	١١٧,٦	٦٠٥,٤	٧٢٨,٤	٤٨٦,٨	٣٦٨,١	٣٢٨,١	٤٧,٠
١٩٨٦	٤٦٣,٦	١٣٥,٨	١٣٠,٦	٧٣٠,٠	٨٣٤,٨	٥٠٠,٤	٤٦٤,١	٣٥٤,٤	٥٥,٥
١٩٨٧	٥٧٢,٠	٢٣١,٨	١٤٠,٠	٩٤٣,٩	١١٣٠,٠	٨٠٣,٨	٤٩٠,٣	٤٥٠,٨	٥٠,٦
١٩٨٨	٨٢٥,٢	٢٦٥,٠	١٧٦,٠	١٢٦٦,٣	١٦٢٢,٨	١٠٩٠,٣	٦٢١,٣	٥٦١,٠	٥٠,٩

المصدر: بيانات أرقام الواردات السلعية مأخوذة من البنك الأهلي المصري و النسبة الاقتصادية هـ مؤرجح سبق ذكره أما باقي الأعداد فمحصوبة بواسطة الباحث

تابع جدول رقم (٧)

سعر الصرف التشجيعي والحر للدولار بد لالة الجيتي	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الدولار / جيتي	سعر صرف الدولار / جيتي المؤرجح	سعر الصرف الحقيقي الدولار / جيتي	متوسط سعر الصرف الحقيقي للمؤرجح للمجموعة المعدل بمؤشر الدولار ١٠٠=١٩٧٥
٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١	١٠٠,٠
٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٧٢	٩٥,٥
٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٥٩	٩١,٨
٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٤٦	٨٨,٥
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٤٨	١٦٥,٧
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٩	١٥٥,٨
٧٣٩	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٢٣	١٥٩,٣
٨٤٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦١٢	١٥٦,٣
٨٤٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٥٥٠	١٤٠,٧
٨٤٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٤٩١	١٢٥,٦
١٣٠٠,٩	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٥٩٥	١٥٢,٢
١٣٥٠,٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٩٩٠	١٢٣,٠
١٥٠,٢	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٤٨١	١١٧,٩
٢,٢٢٩	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٤٦١	١٤٣,٢

طابع جدول رقم (٦)

الارقام القياسية لا سعار الجملة للأخشاب	ورق الصحف	الارقام القياسية لا سعار الجملة للورق	قضايا وصفائح	الارقام القياسية لا سعار الجملة للمنتجات المعدنية ومصنوعاتها	مجموع الواردات من أهم السلع الوسيطة (%) من إجمالي المجموعة	الارقام القياسية لا سعار الجملة للمنتجات الوسيطة	نسبة واردات المنتجات الوسيطة والاستدانة إلى إجمالي الواردات الوسيطة	سعر الصرف الحقيقي المعدل للتضخم الدولار دولار / جنيه	سعر الصرف الحقيقي المعدل للتضخم الدولار دولار / جنيه
١٠٠٠	٨٠	١٠٠٠	٢٦٥	١٠٠٠	٣٣٩,١ (٥٤,٨)	١٠٠٠	٢٧,٠	٣٩١	١٠٠٠
١٥٨,٧	١٠٠٩	٩٩,٤	٢٦,٤	١٠٧,١	١٩٤,٨ (٤٣,٨)	١١٧,٧	١٢,٠	٣٧٢	٩٥,١
١٦٤,١	١٠٠٦	٩٣,٢	١٨,٦	١٢٠,٠	٢٨٨,٥ (٤٦,٧)	١٣٢,٦	٧,٠	٣٥٩	٩١,٨
١٥٨,٥	١١٠٤	٩٥,٩	٥٠,٤	١٣٣,٤	٣٨٤,٦ (٤٧,٣)	١٣٥,٨	١٠,٠	٣٤٦	٨٨,٥
١٦٦,٩	١٠٠٤	١٢٢,٥	١٢٢,٨	١٤٠,٩	٥٢٣,٤ (٥٨,٦)	١٦٠,١	١٠,٠	٣٤٨	١٦٥,٧
٢١٣,٥	١٠٠٢	١٥٠,٨	٢٠٦,٨	١٦٢,٩	٧٩٥,٦ (٦٢,٣)	١٨٢,٠	٨,٠	٣١٠٩	١٥٥,٨
٢١١,٨	٢٢,١	١٦٠,٦	١٩٢,٤	١٧٩,٤	٩٨٢,٧ (٥٠,٢)	٢٠٠,٢	٨,٠	٣٤٣	١٦٤,٨
٢١٣,٩	٢٩,٨	١٦٣,٨	٢١٢,٨	١٩٧,٢	١٠٣٢,٤ (٥٠,٨)	٢٢٦,٨	١٠,٠	٣٧٢	١٧٣,٢
٢١٣,٩	٢٢,٣	١٧٤,٤	٢٤٤,٨	٢٠٧,٢	١٢١٣,٨ (٥١,٩)	٢٤٢,٠	٦,٠	٣١٠٠	١٥٣,٠
٢٢٣,٠	٢٣,٢	١٨٩,٦	٣١٣,٢	٢٢٩,١	١٢٩٧,٢ (٥١,٩)	٢٥٤,٢	٥,٠	٣٥٥	١٣٦,٨
٢٤٨,٣	١٢,٠	٢٣٧,١	٤٥١,٠	٢٥١,٩	١٥٦٧,٠ (٥٦,١)	٢٧٨,٦	٥,٠	٣٦١	١٩٤,٦
٢٦٨,٣	١١,٣	٢٤٩,٤	٣٩٢,١	٢٥٧,٤	١٨١,٥ (٥٣,٥)	٣٠٣,٣	١١,٠	٣٥٥	١٦٧,٥
٢٣٢,٢	١٨,٦	٣٤٣,٨	٢٦٢,٢	٢٧٤,٦	١٧٤,٨ (٤٠,٦)	٢٢٥,٨	٦,٠	٣٦١	١٦١,٤
٥٢٤,٨	٩٣,٢	٥٢٥,٩	٢٨٢,٣	٣٧١,٠	٢٣٧٨,٧ (٢٧,١)	٢٧٨,٥	٦,٠	٣٦١	٢٢٠,٢

جدول رقم (٦) : واردات أهم السلع الوسيطة والأرقام القياسية لأسعار الجملة مرجح بقيم الواردات من أهم السلع الوسيطة وسعر الصرف الحقيقي للدولار، ولدولة بتضمين الدولار الأمريكي .

السنة	شحوم حيوانية إيريسوت نباتية	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للمواد الغذائية والمشروبات	زيت تشحيم	الأرقام القياسية لأسعار الجملة لوسائل النقل	مواد كيميائية ومنتجات التكريف الكيميائي	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للمعادن الكيميائية	أسمدة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية	أسمنت	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للمواد البناء	أخشاب
١٩٧٥	١٣٥٢	١٠٠٠	١٨	١٠٠٠	٧٩٦	١٠٠٠	٣٧١	١٠٠٠	١٢	١٠٠٠	٤٩٧
١٩٧٦	٣٧٤	١١٢٠	٥٢	١٠٠٠	٤٨٥	١٠٤٤	١٧٤	١١٤٧	٩٥	١٠٥٣	٣٩٢
١٩٧٧	٣٠٧	١٢٤١	٨٦	١١٢٦	٧٠٨	١٠٤٤	١٥٣	١٣٤٦	٢٥٧	١١٨٤	١٠٨٢
١٩٧٨	٦٠١	١٣٠٠	٩٥	١٣٣٩	٧٦٢	١٠٧٥	٢٢٩	١٤٢٣	٤٤٥	١٤٥٩	١٠٩٦
١٩٧٩	٧٥٠	١٥٧٥	٦١	١٥٢٣	١٠٣٨	١٢٩٤	١٣٧	١٦٣٨	٩٩٠	٢١٧٨	٩٨٩
١٩٨٠	٧٩٧	١٧٣٠	١١٧	١٥٨٩	١٦٦٧	١٤٦٧	٢٥٤	١٩١٦	١٠٣١	٢٢٩٠	١٩١٦
١٩٨١	٨٤٦	١٨٧٣	٣٥٦	١٦٥٦	١٤٦٤	١٦٠٣	٧٢٤	٢٠٨٣	١٦٤٩	٢٥٨٠	٢٦٤٣
١٩٨٢	١٠٨٧	٢١٢٣	٣٣٧	١٨٤٥	١٣٨٣	١٧٩٥	١٦٠	٢٢٥٥	٢٥٠١	٣١٠٤	٢٤٣٠
١٩٨٣	١٢٤٦	٢٥٦٧	٣٩١	٢٠٢١	١٥٥٩	١٨٥٧	١٨٥	٢٧٩١	٣٢١٥	٣٢٢٨	٢٨٧١
١٩٨٤	٩٤٣	٢٩٠١	٢٥٥	٢٠٧٦	٢٠٧١	١٨٧٢	٢٨٣	٣١٤٠	٣١٢٤	٣٤٤١	٣٠٥٢
١٩٨٥	١٠٣٨	٣٠٨٧	٢٢٧	٢٢٩٨	١٩٧٨	١٩٥٠	٤٧٦	٣٦٨١	٣٢٨٧	٣٨٥١	٤٠٣٤
١٩٨٦	٣٨٩٥	٣٣٧٤	٣٣٢	٢٧٩٨	٢٢٩٠	٢٠٥٤	٢٥٥	٣٦٤١	٣٤٠٢	٤١٥٥	٣٩٤٣
١٩٨٧	٢٣١٦	٤٠٣٢	٢٨٧	٣٠٥٠	٣٥١٧	٢١٤١	٣٠٠	٤٩٠٣	٢٨٣٤	٤٣٠٤	٥٣٩٦
١٩٨٨	٢٩٢٢	٥٥٤٧	٤١٦	٤١٢٩	٥٥٦١	٢٦٥٩	٨٥٤	٦٢١٣	٢٢٤١	٥٦٥٦	٨٠٣٨

المصدر : بيانات الواردات مأخوذة من البنك الأهلي المصري ... مرجع سبق ذكره . أما بقية الأعمدة فمحصونة بمعرفة الباحث .

جدول رقم (١٠) واردات أهم السلع الاستهلاكية المعمرة واعتبار الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة كتقريب للأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع المعمرة .
(مليون جنيه)

السنوات	سيارات ركوب	تلفزيونات وأجزاءها	مجموع أهم السلع المعمرة	مجموع واردات السلع المعمرة	نسبة أهم السلع المستوردة في داخل المجموعة لاجمالي السلع المعمرة	الأرقام القياسية للأسعار للمستهلكين للأثاث والسلع المعمرة ١٠٠ = ١٩٧٥	سعر المصروف الحقيقي للدولار بدلالة الجنيه (المعدل)	الأرقام القياسية لأسعار المصروف الحقيقي (المعدلة) ١٠٠ = ١٩٧٥
١٩٧٥	٢٧,٤	٤,٣	٣١,٧	٤٩,٣	٦٤,٣	١٠٠	٣٩١	١٠٠
١٩٧٦	٣٥,٢	١٦,٥	٥١,٧	٨٦,٢	٦٠,٠	١١٠	٣٧٢	٩٥,١
١٩٧٧	٥٣,٥	٣٠,٩	٨٤,٤	١٢٧,١	٦٦,٤	١٢٢	٣٥٩	٩١,٨
١٩٧٨	٧٣,٣	٣٩,١	١١٢,٤	١٧٣,٤	٦٥,٠	١٤٥	٣٤٦	٨٨,٥
١٩٧٩	٨٣,٧	٢٩,٤	١١٣,١	١٦٩,٤	٦٦,٧	١٥٢	٦٤٨	١٦٥,٧
١٩٨٠	٨٣,٥	٢٢,٧	١٠٦,٢	١٦٦,٧	٦٣,٧	١٥٢	٦٠٩	١٥٥,٨
١٩٨١	١٣٣,١	٥٤,٠	١٨٧,١	٣١١,٦	٦٠,٠	١٦٢	٦٤٣	١٦٤,٥
١٩٨٢	١٧٨,٠	٨٦,٣	٢٦٤,٣	٤١٧,٥	٦٣,٠	٢٣٣	٦٧٧	١٧٣,٢
١٩٨٣	٢١٥,٣	٩٨,٨	٣١٤,١	٤٧٦,٩	٦٥,٩	٢٤٤	٦٠٠	١٥٣,٠
١٩٨٤	١٩٧,٥	١٢٤,٥	٣٢٢,٠	٥٢٤,٣	٦١,٤	٢٦٦	٥٣٥	١٣٦,٨
١٩٨٥	٧٣,١	٣٩,٦	١١٢,٧	٢٦٣,٧	٤٢,٧	٢٨١	٧٦١	١٩٤,٦
١٩٨٦	٦٢,٥	٥٢,٤	١١٤,٩	٢٨١,٢	٤٠,٩	٢٨٦	٦٥٥	١٦٧,٥
١٩٨٧	١٠٨,٣	١٣٢,٤	٢٤٠,٧	٤٨٠,٦	٥٠,١	٣١٧	٦٣١	١٦١,٤
١٩٨٨	١٦٧,٥	٦٧,٩	٢٣٥,٤	٦٠٠,١	٣٩,٢	٥٥٤	٨٦١	٢٢٠,٢

المصدر : بيان الواردات السلعية تم الحصول عليها من البنك الأهلي المصري و مرجع سابق و أما بقية الأعمدة بمعلومية الباحث .

جدول رقم (١١) : اجمالي الواردات السلعية المصرية (تقسيم جمركي) والأرقام القياسية المطبق لأسعار الجملة والأرقام القياسية لسعر الصرف الحقيقي المعدل (بدون ترجيح)

(مليون جنيه)

السنوات	قبح	البيترول	الزيت والشحوم	الدقيق	الشاي	السكر	الأسمدة	مجموع واردات داخل جميع الأقسام (بند مركزي)	اجمالي الواردات	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	سعر الصرف الحقيقي المعدل بدون ترجيح	الأرقام القياسية لسعر الصرف الحقيقي المعدل ١٩٧٥ = ١٠٠
١٩٧٥	٢١٣,٠	١٠٤,٢	١٣٥,٢	٤٦,٥	١٢,٦	٢٢,١	٣٧,١	٥٨٠,٧ (٣٨,٠)	١٥٢٩,٣	١٠٠,٠	٣٩١	١٠٠,٠
١٩٧٦	١٥٣,٦	٥٨,٥	٣٦,٤	٣٦,٤	١٤,٧	٢٣,٨	١٧,٤	٣٤١,٨ (٢٣,٠)	١٤٨٩,٩	١١٠,٣	٣٧٢	٩٥,١
١٩٧٧	١٢٨,٦	٣٢,٩	٣٠,٧	٤٩,٤	٢٦,٣	١٦,٨	١٥,٤	٣٠٠,٠ (١٦,٠)	١٨٨٤,٣	١٢١,٧	٣٥٩	٩١,٨
١٩٧٨	١٩٦,٦	٢٨,٧	٧٤,٤	٤٤,٩	٤٠,٦	٤٠,٦	٢٢,٩	٤٦٨,٢ (١٨,٠)	٢٦٣٢,٢	١٣٤,٨	٣٤٦	٨٨,٥
١٩٧٩	١٧٤,٣	١٤,٦	٦٨,٤	٤٦,٣	٣٤,٩	٣٤,٩	١٣,٧	٤٢٧,٢ (١٦,٠)	٢٦٨٦,٢	١٥٤,١	٦٤٨	١٦٥,٧
١٩٨٠	٢٠٨,٩	٣٣,٤	٧١,٧	٣٣,٠	٣٣,٠	٨٤,٧	٣٥,٤	٦٢٦,٨ (٢٦,٠)	٢٤٠٢,٠	١٧٦,٣	٦٠٩	١٥٥,٨
١٩٨١	٥٣١,٢	١٣٨,٤	٢٥٠,٨	١٩٢,٢	٤١,٠	١٦٤,٦	٧٢,٤	١٢٨٣,٠ (٢١,٠)	٦١٨٧,٤	١٩٠,٤	٦٤٣	١٦٤,٥
١٩٨٢	٤٩٢,٢	٢٢١,٥	١٠٨,٧	١٩٢,٢	٦١,٣	٩٨,٣	١٦,٠	١١٩٠,٣ (١٩,٠)	٦٣٥٤,٥	٢٠٨,٧	٦٧٧	١٧٢,٢
١٩٨٣	٣٤٧,٦	٣٦٧,٢	١٥٠,٦	٢٥٠,٦	٦٣,٧	٥٤,٧	١٨,٥	١١٨١,٩ (١٦,٠)	٧١٩٢,٧	٢١٣,٧	٦٠٠	١٥٣,٠
١٩٨٤	٣٧٥,٩	٣١١,٢	٩٤,٣	٢٧١,٩	٧٣,٦	٥٥,٠	٢٨,٣	١٢١٠,٢ (١٦,٠)	٧٥٣٦,١	٢٦٦,٣	٥٣٥	١٣٦,٨
١٩٨٥	٣٤٢,٠	١٨١,٣	١٠٣,٨	٢١٣,٣	٩٣,٢	٤٣,٩	٤٧,٦	١٠٢٥,٧ (١٥,٠)	٦٩٧٣,١	٣٠١,٥	٧٦١	١٩٤,٦
١٩٨٦	٤٦٣,٦	١٥٣,٦	٣٨٩,٥	١٨١,٣	١٠٣,١	٦٦,٦	٢٥,٥	١٤٣٣,٢ (١٨,٠)	٨٠٥١,٤	٣٥٣,٦	٦٥٥	١٦٧,٥
١٩٨٧	٥٧٢,٠	١٣٩,٨	٢٢١,٢	٣٢١,٢	١٧٣,٦	١٤٦,١	٣٠,٠	١٥٥٢,٥ (١٣,٠)	١١٣٥٧,٨	٤٠١,٩	٦٣١	١٦١,٤
١٩٨٨	٨٢٥,٢	٢١١,٠	٢٩٢,٢	٨٠٨,٧	٢٧٥,٥	٢٥٣,١	٣٥,٤	٢٣١٣,١ (١٣,٠)	١٦٣٠٨,٥	٥٣٧,٥	١٦١	٢٢٠,٢
١٩٨٩									١٦٦٢٣,٨			
١٩٩٠									٢٤٨٢٣,٢			

جدول رقم (١٢) : بيانات نموزج مجموعة اللوق

السنوات	الأرقام القياسية لكمية الواردات من ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية لأسعار الواردات من اللوق (بالجنيه)	الأرقام القياسية لأسعار الجملة للوقود ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة أسعار الواردات إلى أسعار الجملة	الأرقام القياسية لسعر الصرف (بنك مركزي) ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية لأسعار الواردات (على أساس الدولار) ١٩٧٥ = ١٠٠	الدخل القومي NP (بأسعار جنيه)	الاستهلاك الخاص مليون جنيه أسعار ١٩٧٥
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٢٧٥,٠	٣٢٨٠,٠
١٩٧٦	١٣٨,٣	١٥٣,٦	١٠٢,٤	١٥٠	٩٥,١	١٦١,٥	٦٢٩٩,٢	٣٥٦٥,٢
١٩٧٧	٨٤,٣	١٣٠,٦	١٠٤,٧	١٢٥	٩١,٨	١٤٢,٣	٧١٢١,٤	٤٢٠١,٣
١٩٧٨	٦٣,٣	١٣٣,١	١٣٩,٥	٠,٩٥	٨٨,٥	١٥٠,٣	٧٨٧٢,٣	٤٥٠٦,٢
١٩٧٩	٢٨,٢	١٥٢,٠	١٥٦,٩	٠,٩٧	١٦٥,٧	٩١,٧	٨٣٥٨,٤	٥٩٨٧,٦
١٩٨٠	٥١,٨	١٣٢,٠	١٨٨,٤	٧,٠	١٥٥,٨	٨٤,٧	٩٣١٨,١	٦٣٠٢,٦
١٩٨١	٦٧,٣	٣٩٧,١	١٩٦,٢	٢,٠٢	١٥٥,٨	٢٥٤,٩	٨٤٤٥,٦	٥٧٥٠,٠
١٩٨٢	٧٦,٥	٤٢٠,٦	٢٠٨,٣	٢,٠٢	١٤٤,٥	٢٩١,١	٩٩٣٣,٤	٦٤٧٨,٢
١٩٨٣	٧٤,٧	٤٨٧,٦	٢٢٢,٧	٢,١٩	١٢٧,٩	٣٨١,٢	١٠٨٦٨,٢	٦٣٠٨,٣
١٩٨٤	٥٧,٩	٤٦٣,٠	٢٣٢,٢	٢,٠٠	١١٥,١	٤٠٣,١	١١٧٤٤,١	٦٦٤٠,١
١٩٨٥	٦٨,٠	٤٢٠,٠	٢٨٧,٨	١,٣٦	١٠٤,٩	٣٠٠,٣	١٢٩١٠,٨	٧١٢٥,٣
١٩٨٦	٧٢,٧	٥٠٥,٢	٣٣٨,٣	١,٥٠	٨٧,٠	٥٨٤,١	١٣٨٣٣,٢	٦٤٨٩,٠
١٩٨٧	٨٠,٠	٧٠٦,٩	٤٢٨,٦	١,٦٥	٧٤,٢	٩٥٦,٧	١٤٩٤٠,٣	٦٨٠٨,٨
١٩٨٨	٦٥,٧	٨٦٤,٥	٦٠٢,٥	١,٤٣	٦٩,١	١٢٥١,١	١٦٣٤٧,٣	٧٢٦٥,٥

جدول رقم (١٣) : بيانات نموذج مجموعة السلع الوسيطة

السنة	الأرقام القياسية للكمية الواردة من السلع الوسيطة	الأرقام القياسية لا سلع الواردات من السلع الوسيطة	نسبة أسعار الجملة	الأرقام القياسية لا سلع الواردات الموجهة للسلع الوسيطة	نسبة أسعار الواردات	الأرقام القياسية لسلع الصرف الحقيقي	الأرقام القياسية لا سلع الواردات (على الدولار)	القيمة المضافة لقطاع الصناعة والتعدين مليون جنيه أسمار
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	٦٨	١١٧	٦٨	٩٥	١٠٠	٨٤٩
١٩٧٦	٩٠	١١٧	٦٨	١١٧	٦٨	٩٥	٨٤	٨٧٨
١٩٧٧	١٠٧	١٣٣	٥٦	١٣٣	٥٦	٩١	٩٠	٩٠٠
١٩٧٨	١٢٦	١٣٥	٧١	١٣٥	٧١	٨٨	١٠٩	٩١٨
١٩٧٩	٩٦	١٦٠	٨٨	١٦٠	٨٨	٨٥	٨٥	٨٧١
١٩٨٠	١٠٦	١٨٢	٩٤	١٨٢	٩٤	١٥٥	١١٠	٩٩٧
١٩٨١	١٥٢	١٧٦	٨٨	١٧٦	٨٨	١٦٤	١٠٦	١٠٧
١٩٨٢	١٧٠	٢٢٦	٧٧	٢٢٦	٧٧	١٧٣	١٠٠	١٣٩
١٩٨٣	١٩٧	٢٤٢	٧١	٢٤٢	٧١	١٥٣	١٣٤	١٥٢
١٩٨٤	٢١٠	٢٥٤	٦٨	٢٥٤	٦٨	١٣٦	١٤٩	١٧٨
١٩٨٥	٢٣٦	٢٧٨	٦١	٢٧٨	٦١	١٩٤	٨٧	٢٠٨
١٩٨٦	٢٣٩	٣٠٣	٦٩	٣٠٣	٦٩	١٦٧	١٢٤	٢٥٢
١٩٨٧	١٨١	٣٤١	١٠٥	٣٢٥	١٠٥	١٦١	٢٠١	٣٠١
١٩٨٨	١٨٠	٥٠٢	١٠٥	٤٧٨	١٠٥	٢٢٠	٢٢٨	٣٤٦

جدول رقم (١٤) : بيانات نموذج مجموعة المواد الخام

السنة	الأرقام القياسية لكمية الواردات من المواد الخام ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية لأسعار الواردات من المواد الخام ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة أسعار الواردات إلى أسعار الجملة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة (ترجيح)	الأرقام القياسية لأسعار الواردات من المواد الخام ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية للقيمة المضافة للصناعة والتعدين مليون جنيه ١٩٧٥ = ١٠٠
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٤٩,٠
١٩٧٦	٩٤,٧	١١٤,٧	٨٢	١١٤,٧	٩٥,١	٨٧٨,٠
١٩٧٧	١١٦,٤	١٣٤,٦	٦٧	١٣٤,٦	٩١,٨	٩٠٠,٥
١٩٧٨	١٢٥,١	١٣٤,٩	٧٦	١٣٤,٩	٨٨,٥	٩١٨,٢
١٩٧٩	٩٥,٤	١٣٠,٢	٨٦	١٣٠,٢	٨٨,٥	٨٧١,٧
١٩٨٠	٩٦,٨	١٨٢,٥	١٠٨	١٨٢,٥	١٦٥,٧	٩٩٧,٩
١٩٨١	١٥٠,٦	٢٠٧,٣	١٠٨	٢٠٧,٣	١٥٩,٣	١٠٧٢,٩
١٩٨٢	١٤٩,٤	٢١٤,٥	٩٩	٢١٤,٥	١٥٦,٥	١٣٩٧,٨
١٩٨٣	١٥٤,١	٢٤٩,٧	٧٣	٢٤٩,٧	١٤٠,٧	١٥٢٦,١
١٩٨٤	١٦٣,٧	٢٨٣,٢	٦٧	٢٨٣,٢	١٢٥,٦	١٧٨٧,٤
١٩٨٥	١٦٣,٣	٣٢٨,٦	٦٠	٣٢٨,٦	١٥٢,٢	٢٠٨٩,٤
١٩٨٦	١٦١,٣	٣٥٤,٤	٥٩	٣٥٤,٤	١٢٣,٠	٢٥٢٤,٩
١٩٨٧	١٧٥,١	٤٥٠,٨	٥٨	٤٥٠,٨	١١٧,٩	٣٠١٠,١
١٩٨٨	١٦٦,٦	٥٦١,٠	٦٩	٥٦١,٠	١٤٣,٢	٣٤٦٦,٨

جدول رقم (١٥) : بيانات نموذج مجموعة الواردات من السلع الاستثمارية

السنة	الارقام القياسية لكمية الواردات من السلع الاستثمارية ١٩٧٥=١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات من السلع الاستثمارية ١٩٧٥=١٠٠ جنيه	الارقام القياسية للسلع الاجنبية ١٩٧٥=١٠٠	نسبة اسعار الواردات اسعار الجملة	الارقام القياسية لاسعار الجملة ١٩٧٥=١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات ١٩٧٥=١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات ١٩٧٥=١٠٠	قيمة الاستثمار الحقيقي باسعار ١٩٧٥ مليون جنيه
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٧٤١,٠
١٩٧٦	٩٤,٧	٩٤,٢	١٠٠	٩٤	٩٥,١	٩٥,١	٩٩,١	١٧٠٠,٨
١٩٧٧	١١٦,٤	٩٠,٦	١٠٤,٥	٨٧	٩١,٨	٩١,٨	٩٨,٧	١٩٦٩,٣
١٩٧٨	١٢٥,١	١٠٢,٨	١٢٨,٩	٨٠	٨٨,٥	٨٨,٥	١١٦,٢	٢٢٦٣,٥
١٩٧٩	٩٥,٤	١٣٠,٢	١٤٩,٠	٨٧	١٦٥,٧	١٦٥,٧	٧٨,٦	٢٤٨٩,٩
١٩٨٠	٩٦,٨	١٩٦,٩	١٥٧,١	٢٥	١٥٥,٨	١٥٥,٨	١٢٦,٤	٢٨٨٠,٣
١٩٨١	١٥٠,٦	٢٢٣,٧	١٦١,١	٣٩	١٦٤,٥	١٦٤,٥	١٣٦,٠	٢٣٨٢,٤
١٩٨٢	١٤٩,٤	٢١٢,٩	١٧١,٣	٢٤	١٧٣,٢	١٧٣,٢	١٢٢,٩	٢٥٩٣,٩
١٩٨٣	١٥٤,١	١٨١,٣	١٧٨,٩	١٠	١٥٣,٠	١٥٣,٠	١١٨,٥	٢٧٥٣,٠
١٩٨٤	١٦٣,٧	١٨٩,٨	١٨١,٠	٥	١٣٦,٨	١٣٦,٨	١٣٨,٧	٢٦٥١,٦
١٩٨٥	١٦٣,٣	١٩٦,٦	١٩٦,٩	٠	١٩٤,٦	١٩٤,٦	١٠١,٠	٢٦٨٧,٨
١٩٨٦	١٦١,٣	٢٠٩,٧	٢٢٠,٠	٩٥	١٦٧,٥	١٦٧,٥	١٢٥,٢	٢٨٥٨,٨
١٩٨٧	١٧٥,١	٢٦١,٠	٢٩٣,٦	٨٩	١٦١,٤	١٦١,٤	١٦١,٢	٢٦٤٢,٧
١٩٨٨	١٦٦,٦	٣٨٧,٥	٣١٦,٣	٢٣	٢٢٠,٢	٢٢٠,٢	١٧٦,٠	٢٧٤٣,٤

جدول رقم (١٦) : بيانات نموذج مجموعة الواردات من السلع المعمرة

السنوات	الأرقام القياسية لكمية الواردات السلع المعمرة ١٩٧٥=١٠٠	الأرقام القياسية لاستخدام الواردات من السلع المعمرة ١٩٧٥=١٠٠ جنيه	الأرقام القياسية لاستخدام الجملة جنيته ١٩٧٥=١٠٠	نسبة أسعار الواردات الجملة	الأرقام القياسية لاستخدام الواردات من السلع المعمرة ١٩٧٥=١٠٠ جنيه	الأرقام القياسية لاستخدام الواردات من السلع المعمرة ١٩٧٥=١٠٠ جنيه	متوسط دخل الفرد اسمًا ثابتة ١٩٧٥
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤٢,٦
١٩٧٦	١٥٤,٨	١١٠,٨	١١٠,٦	١٠٠	١١٠,٦	١٠٠	١٦٤,٩
١٩٧٧	١٩٣,٥	١٤٣,٢	١٢٢,٢	١١٧	١٢٢,٢	١٠٠	١٨٣,٦
١٩٧٨	٢٧٨,١	١٣٣,٦	١٤٥,٠	٩٢	١٤٥,٠	١٠٠	١٩٤,٠
١٩٧٩	١٩٧,٩	١٧٨,٤	١٥٢,٣	١١٧	١٥٢,٣	١٠٠	٢٠٤,٤
١٩٨٠	١٥٧,٨	٢٠٤,٨	١٥٢,٣	١٣٤	١٥٢,٣	١٠٠	٢٢١,٢
١٩٨١	٢٦٠,٣	٢١٠,٠	١٦٢,٩	١٢٩	١٦٢,٩	١٠٠	١٩٤,٣
١٩٨٢	٣٢٧,٣	٢٣٤,٣	٢٣٣,٤	١٠٠	٢٣٣,٤	١٠٠	٢٢٢,٤
١٩٨٣	٣٧٥,١	٢٣١,٥	٢٤٤,٤	٩٥	٢٤٤,٤	١٠٠	٢٣٦,٧
١٩٨٤	٣٣٨,٦	٢٦٩,٦	٢٦٦,٦	١٠١	٢٦٦,٦	١٠٠	٢٤٨,٩
١٩٨٥	١٩٩,٤	٢٠١,٨	٢٨١,٨	٧٢	٢٨١,٨	١٠٠	٢٦٦,٢
١٩٨٦	١٥٤,٥	٢٨٥,٨	٢٨٦,٠	١٠٠	٢٨٦,٠	١٠٠	٢٧٨,٨
١٩٨٧	١٥٥,٩	٤٤٩,٣	٣١٧,٠	١٤٢	٣١٧,٠	١٠٠	٢٩٤,٤
١٩٨٨	١٣٢,٥	٦٦١,٩	٥٥٤,٧	١١٩	٥٥٤,٧	١٠٠	٣١٥,٠

جدول رقم (١٧) : نموذج بيانات مجموعة الواردات من السلع الغير معمرة

السنوات	الارقام القياسية للكمية الواردات من السلع الغير معمرة ١٩٧٥ = ١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات من السلع الغير معمرة ١٩٧٥ = ١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة أسعار الواردات اسعار الجملة	سعر الصرف الحقيقي ١٩٧٥ = ١٠٠	الارقام القياسية لاسعار الواردات ١٩٧٥ = ١٠٠ (على أساس دلار)	الاستهلاك الخاص باسعار ١٩٧٥ مليون جنيهه
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٢٨٠,٠
١٩٧٦	٩١,٣	١١١,١	٦٥	٩٥,٠	٩١,٨	٧٥,٦	٣٥٦٥,٢
١٩٧٧	٨٦,٤	١٢٦,٢	٨٠	٩١,٨	٨٨,٥	١١٠,٠	٤٢٠١,٣
١٩٧٨	١٠٨,٨	١٣١,٢	٩٨	٩٨	١٦٥,٧	١٤٥,٩	٤٥٠٦,٢
١٩٧٩	١٢٢,٦	١٥٦,٣	٩٨	٩٨	١٥٥,٨	٩٢,٤	٥٩٨٧,٦
١٩٨٠	١٣٢,٩	١٧٢,١	١٢	١٢	١٦٢,٢	١٢٣,٧	٦٣٠٢,٦
١٩٨١	١٩٣,٧	١٨٥,٣	١٧,٩	١٧,٩	١٧٨,٠	٢٠٤,٣	٥٧٥٠,٠
١٩٨٢	١٦٤,٦	٢٠٧,٤	١١,٧	١١,٧	١٦٥,٠	١٣٦,٥	٦٤٧٨,٢
١٩٨٣	١٨٨,٨	٢٤٧,٣	١٢,٩	١٢,٩	١٦٥,٠	١٩٣,١	٦٣٠٨,٣
١٩٨٤	٢٣٦,٥	٢٨٠,٥	٧,٩	٧,٩	١٤٦,٠	١٥١,٢	٦٦٤٠,١
١٩٨٥	٢٠٤,١	٢٩٦,٢	٧,٦	٧,٦	١٧٠,٣	١٣٢,٣	٧١٢٥,٤
١٩٨٦	١٩٥,٠	٣٣٠,٩	٨٠	٨٠	١٤٥,٣	١٨٣,١	٦٤٨٩,٠
١٩٨٧	٣٥٩,٣	٣٩٢,٠	٣,٤	٣,٤	١٣٨,٦	٢٩٥,١	٦٨٠٨,٨
١٩٨٨	١٩٧,٩	٥٣٩,٩	١,٠٥	١,٠٥	١٧٩,٨	٣١٦,٧	٧٢٦٥,٥

جدول رقم (١٨) : بيانات نموذج إجمالي الموارد المصرية

السنوات	الأرقام القياسية لكمية الموارد ١٩٧٥ = ١٠٠	الأرقام القياسية لأسعار الموارد بالجنيه	الأرقام القياسية لأسعار الجمله بالجنيه	نسبة أسعار الموارد إلى أسعار الجمله	الأرقام القياسية لأسعار الموارد بالدولة	الأرقام القياسية لأسعار الصرف الحقيقي (بدون تدوين ١٩٧٥ = ١٠٠)	الدخل القومي أسعار ١٩٧٥ مليون جنيهه
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١٠٠	١٠٠	٥٢٧٥
١٩٧٦	٩٢	١١٠	٩٦٧	٩٦٧	١١٢	٩٥	٦٢٩٩
١٩٧٧	٦٦	١٢١	٩١٠	٩١٠	١٢٠	٩١	٧١٢١
١٩٧٨	١٣٢	١٣٤	٩٥٠	٩٥٠	١٤٤	٨٨	٧٨٧٢
١٩٧٩	١١١	١٥٤	١٠٢٩	١٠٢٩	٩٥	١٦٥	٨٣٥٨
١٩٨٠	١١٣	١٧٦	١٠٩٦	١٠٩٦	١٢٤	١٥٥	٩٣١٨
١٩٨١	١٧٤	١٩٠	١٠٧٣	١٠٧٣	١٢٤	١٦٤	٨٤٤٥
١٩٨٢	١٨٦	٢٠٠	٩٦٣	٩٦٣	١١٦	١٧٣	٩٩٣٣
١٩٨٣	٢٠٨	٢٤١	٨١٦	٨١٦	١٢٨	١٥٣	١٠٨٦٨
١٩٨٤	٢٢٤	٢٦٦	٧٣٣	٧٣٣	١٤٢	١٣٦	١١٧٤٣
١٩٨٥	٢١٢	٣٠١	٦٥١	٦٥١	١٠٠	١٩٤	١٢٩١٠
١٩٨٦	٢٠٣	٣٥٣	٦٨١	٦٨١	١٤٣	١٦٧	١٣٨٣٣
١٩٨٧	١٧٩	٤٠١	٩٣٢	٩٣٢	٢٣٢	١٦١	١٤٩٤٠
١٩٨٨	١٧١	٥٤٧	٩٨٧	٩٨٧	٢٤٥	٢٢٠	١٦٣٤٧

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

- (١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد منفردة .
- (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الأرقام القياسية للتجارة الخارجية ، تقسيم جمركى ، أعداد منفردة .
- (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .
- (٤) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الحسابات القومية للبلدان العربية ، أعداد منفردة .
- (٥) عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل فى استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ .
- (٦) فادية عبد السلام ، تقدير سعر الصرف الجنيه المصرى الحقيقى من واقع التطورات النقدية والصادرات خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٩/٨٨ ، مذكرة خارجية رقم ١٥١٨ ، معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٩٠ .
- (٧) نفس المؤلف ، قياس العلاقة بين أهم المتغيرات النقدية والصادرات (التحليل فى ضوء المنهج النقدى لميزان المدفوعات) ، مذكرة خارجية رقم ١٥٤١ ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٩١ .
- (٨) محمد ابراهيم السقا ، قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب صدمة التحرير الاقتصادى ، والتكيف معها ، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، ديسمبر ١٩٩١ .
- (٩) هدى السيد ، الحماية الفعلية فى اطار تحرير الاقتصاد المصرى ، دراسة تطور الحماية الفعلية فى مصر فيما بين ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١ .

(١٠) هناء خير الدين ، أحمد الدرش ، عرض وتقويم سياسة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة ، نوفمبر ١٩٩١ .

(١١) هناء خير الدين وآخرون ، السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر ، مصر المعاصرة ، يناير وأبريل ١٩٨٩ ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ .

(١٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للمتابعة ، بيانات مختلفة .

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

Arize, A. and Afifi, Rasoul, A simyltaneous Equations (١٣)
Model of Demand for imports in twenty seven
African countries: Evidence of structural cha-
nge, the Indian Economic Journal, Vol. 33,
No. 2, Oct. 1985.

Artus, J. R., The 1967 Devaluation of the pound ster- (١٤)
ling, IMF Staff papers, No. 3, Nov. 1975.

Clavijo, F., and Faini, R., Differentiating cyclical (١٥)
and long-term income elasticities of import d
demand policy, planning and research working
papers, W.B. May, 1989.

Deppler, C., M. Some Evidence on the effects of (١٦)
Exchange rate changes on trade, IMF staff
papers, Nov. 1974.

Ewis, A., Nabil and Fisher, D., A short-term macroç (١٧)
Econometric Model of Egypt, 1950-79, Indian
Economic J., Vol. 33, No.1, 1985.

Frenkel, J., Johnson H., The Monetary Approach to (١٨)
the Balance of payments, London, 1977.

- Gafar, John, Devaluation and ITS impact on the Demand (19)
Demand for imports in an open Economy;
The case of JAMAICA, Indian Economic
Journal, Vol. 31, No.3, 1984.
- Gotur, PADMA, Effects of Exchange rate volatility (20)
on trade some further evidence, IMF staff
papers, Vol. 32, No. 3, 1985.
- Grossman, M., Gene, Import competition from Deve- (21)
loped and Developing countries the Review
of Economics and statistics, No. 2, Vol.
LXIV, May 1982.
- Hirschman, Albert, D., Devaluation and the trade (22)
balance: A Note, Review of Economics and
statistics, No. 31, Feb. 1949.
- Houthakker, H., S., and Taylor, L., Consumer dem- (23)
and in the USA, Analysis and projections, Harvard Uni
Harvard Univ. Press, U.S.A.
- Isher, J., A., and Ernesto, H., C., An Econometric (24)
model of US, Merchandise imports under
fixed and fluctuating Exchange Rates, 1959-
73, IMF. Staff papers, Vol. 3, No. 1975.
- Leamer, E. and Stern, M., Robert Quantative Interna- (25)
tional Economics, Bosten, Allyn, and Bacon
Press, 1970.
- Magee, S., P., Prices, income and Foreign trade: (26)
A survey of Recent Economic Studies, in P.B.
Kenen (ed.) International trade and Finance,
Frontiers for Research Cambridge Uni.
Press, 1975.
- Monsur, H., Ahsan, Determining the Appropriate (27)
levels of Exchange Rates for Developing
Economies, some Methods and issues IMF, Staff
Staff papers, Vol. 30, No. 4, 1983.

- Mcgruirk, R., A., and Artus, ER. J., A Revised version (28)
of the Multilateral Exchange rate model
IMF, Vol. 28, No. 2, June 1981.
- Orcutt, Guy, H. Measurement of price elasticities (29)
in international trade the review of econo-
mics and statistics, May 1950.
- Papanek, F., Gustav - Development policy theory and (30)
practice, chapter 6, Exchange policy,
Argentina, Harvard Univ., Press, 1968.
- Pindyck, S., Robert, Rubi Nfeld, L., D., Economet- (31)
ric Models and Economic Forecasts, Mc-
Graw-Hill, International Book Company,
Paris and TOKYO, 1981,
- Wilson, J., F., and Takacs, E., Wendy, Different- (32)
ial Responses to price and Exchange
Rate Influences in the Foreign Trade of
selected Industrial countries, The Review
of Economic, and Statistics, 1979,.

أثر تحرير سعر الصرف على المديونية الخارجية

لمصطفى

١٠١ د. اجلال راتب العقيلي

تطور مديونية العالم النامى ودوافع اللجوء الى التمويل الخارجى :

لقد تطورت مشكلة المديونية فى عقد السبعينات وأصبحت من أعقد القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية الدولية ، رغم أنها من الظواهر القديمة المرتبطة بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية ورغم تاريخ هذه الظاهرة الطويلة فقد كانت محدودة الحجم والتأثير فى الاقتصاد العالمى ، الا أن حجم المديونية الخارجية تزايد بمعدلات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاقتصادى . وشملت معظم الدول النامية (غير المنتجة للنفط) وأصبحت فى معظم هذه الدول عنصرا أساسيا فى تمويل أوجه الانفاق المختلفة استهلاكيا كان أم استثماريا . وبحيث أصبحت المديونية الخارجية من أركان استراتيجية دولية تسعى للتأثير من خلالها فى الخيارات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية لتحقيق أقصى انسياب ممكن للموارد فى هذه البلاد انسيابا عكسيا من الدول النامية الى الدول المتقدمة صناعيا .

والبلاد العربية شأنها فى ذلك شأن البلاد النامية الأخرى تأثرت أيضا بتلك المشكلة وتوسع بعضها فى الاقتراض الخارجى وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة والغير ميسرة بحيث أدى ذلك الى زيادة الأعباء المالية على الكثير من البلاد العربية وخاصة البلاد ثقيلة المديونية مثل مصر والجزائر والمغرب وتونس والعراق وزاد من تفاقم المشكلة انخفاض حصيللة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية والزراعية نتيجة المنافسة واجراءات الحماية التى فرضت عليها . وتمر أزمة المديونية فى العالم النامى والعالم العربى فى هذه الآونة بأحرج مراحلها حيث وصلت الى عدم قدرة هذه الدول على الموازنة بين متطلبات خدمة هذه الديون وتمويل الواردات الضرورية للاقتصاد الوطنى . وقد أدى هذا الى تزايد عدد الدول التى تعلن عن عجزها عن سداد أعباء ديونها وتلتمس إعادة جدولة ديونها وهو ما سنعود اليه فى موضع لاحق .

ان الحاجة للتمويل الخارجى للبلاد النامية . و منها الاقتراض بطبيعة الحال تجد مبررها الموضوعى فيما يطلق عليه بوجود فجوة الموارد المحلية . وهى الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول الى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلى الذى يتحقق فنسب ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة — وحينما تكون الموارد المتاحة المحلية أقل من أن تفى بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب . فان المجتمع فى هذه الحالة يواجه ثلاثة احتمالات لحل

هذه المشكلة :

— ففيما يتعلق بالاحتمال الأول ، وهو الارتضاء بمعدل منخفض للنمو فى حدود ما يسمح بـه معدل الادخار المحلى ، فان الانعان لهذا الحل انما يعنى ابطاء عملية التنمية ، بل وتوقفها فى كثير من الأحيان .

— وفيما يتعلق بالاحتمال الثانى ، وهو محاولة لمواجهة فجوة الموارد المحلية باللجوء الى التعبئة الرشيدة للفائض الاقتصادى الممكن ، والذي يتواجد فى عديد من قطاعات الاقتصاد القومى وتستحوذ عليه ، من خلال علاقات الملكية والتوزيع الطبقات والفئات الاجتماعية الثرية فانه يستند هنا الى وجوب تحول الادخار الممكن الى ادخار فعلى (*) وذلك بالاعتماد على دعائمين أساسيتين وهما على التوالى :

* الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة والممكنة للوصول بمستويات الاستثمار والتوظيف والانتاج الى حدودها القصوى المثلى .

* الاستهلاك الرشيد بقسميه العام والخاص ، بهدف حماية الموارد المحلية من التبديد والضياع وتنميتها باستمرار عبر الزمن .

— وفيما يتعلق بالاحتمال الثالث وهو محاولة حل التناقض الكامن فى فجوة الموارد المحلية بالاعتماد أساسا على التمويل الخارجى فقد يبدو أنه أسهل أنواع الحلول لأنه قد يضمن رفع معـدل الاستثمار المحلى الى المستوى المطلوب دون الحاجة الى احداث ضغط شديد على مستـوى الاستهلاك المحلى ودون أن يتطلب ذلك اجراءات اجتماعية وسياسية لتعبئة الموارد الاقتصادية الموجودة . لكن هذا الحل يلغى فكرة أساسية ، يجب أن تحرص عليها استراتيجيات التنمية وهى ضرورة الوصول الى مرحلة النمو الذاتى والتي يتحرك بعدها الاقتصاد القومى فى طريق

النمو معتمدا أساسا على موارده المحلية . وهنا ، يجب العمل على رفع معدل الادخار المحلى —
باستمرار ، لى يعوض ويلغى الحاجة للتمويل الخارجى (*)

بعد استعراض الاحتمالات الثلاثة نجد أن الأمر الغالب بالنسبة لحالة البلاد النامية هو —
المرج بين مصادر التمويل المحلى ومصادر التمويل الخارجى . وتجدر الإشارة هنا ، أنه بينما نجحت
البلدان النامية فى تعبئة مواردها المحلية . فان فجوة الموارد المحلية ، وما يقابلها من فجوة فى
تجارتها الخارجية تظل موجودة خصوصا وأن الموارد المحلية كثيرا ما لا تكون بديلا عن الموارد الخارجية

التمويل الخارجى ونموذج الفجوتين :

ومع تعاظم الاهتمام بقضايا تمويل التنمية بالبلاد النامية . وما جرت به من زيادة واضحة فى
الديون الخارجية . حاولت بعض النماذج والأبحاث الرياضية أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية
فى هذه البلدان وبين مشكلة العجز الحادث فى موازينها التجارية . ولعل النموذج المسمى بنموذج
الفجوتين هو أبسط هذه النماذج وأكثرها دلالة فى تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين ، والفكرة
الأساسية فى هذا النموذج . هى أنه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل
الخارجى — وعليه ، فان الاستعانة برأس المال الأجنبى إنما تتم بغرض سد النقص فى الادخار المحلى،
أو سد الفجوة الموجودة بالموارد المحلية المخصصة للاستثمار . ومن خلال نموذج الفجوتين فلا بد
لفجوة الموارد المحلية أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية خلال أية فترة مضت . ويمكن لنا تبين
هذا التساوى بالاستناد الى المعادلة الرياضية التالية

$$I - S = E_x - I_m = K \quad \times$$

(*) د . رمزى زكى ، الديون والتنمية ، دراسة قدمت للإدارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة
الدول العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

$$\begin{aligned} \text{حيث} \quad I &= \text{الاستثمار القومى} \\ S &= \text{المدخرات القومية} \\ I_m &= \text{مدفوعات الواردات} \\ E_x &= \text{حصيلة الصادرات} \\ K &= \text{صافى تدفقات رأس المال الأجنبى} \end{aligned}$$

وتشير المعادلة السابقة الى أن صافى التدفقات الخارجية يشكل الفرق بين فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار المحلى) وبين فجوة التجارة الخارجية (المستوردات - الصادرات) أى أن فجوة الموارد المحلية لا بد وأن تعكس فى فجوة التجارة الخارجية وأن الفجوة الأقل نموا لا بد وأن تتسع فى نموها حتى تتساوى مع الفجوة الأكبر نموا . وفى ظل اقتصاد متوازن فلا بد من أن تتساوى هاتين الفجوتين حتى يمكن للمجتمع تحقيق معدل النمو المستهدف (١) والا فان التعادل بين الفجوتين سوف يحدث عندما تضى الفترة محل الاعتبار ، ولكن المجتمع يحقق معدلا أقل للنمو من ذلك المعدل الذى كان مستهدفا .

ولكن مهما يكن من أمر فان النتيجة التى ينتهى اليها النموذج هى أنه فى ضوء تواجد الفجوتين يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الاقتصاد القومى على تمويل العجز فى حساب العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات .

لقد انتهينا فى تحليلنا الى أن فجوة الموارد المحلية لا بد وأن تنعكس فى فجوة التجارة الخارجية والى أن الفجوتين لا بد وأن يتساويا فى فترة سابقة . وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة حساب وتقدير كل فجوة على حدة فلكل فجوة عواملها المؤثرة فيها ولكل منها قضاياها ومشاكلها .

فبخصوص فجوة الموارد المحلية فانها تمكننا من معرفة حجم الموارد المطلوبة للوصول الى معدل النمو المستهدف دون أن تميز بين ما اذا كانت هذه الموارد محلية أو أجنبية . وهنا يفترض

وجود تداخل احلالى كامل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية •

وبخصوص فجوة التجارة الخارجية فهي تنطوى على أن الانتاج المحلى فى أغلب الحالات لا يمكن أن يكون بديلا عن الواردات • بل انه نظرا لتخلف الصناعات المحلية لمجموعة البلاد النامية وتخصصها فى انتاج المواد الأولية فان الواردات تلعب دورا حاسما فى عملية التنمية ولهذا يجب على الاقتصاد الوطنى أن تكون له القدرة على تدبير التمويل الكافى للواردات اللازمة لعملية التنمية • وتجدر الاشارة الى أنه اذا عجز الاقتصاد الوطنى عن عقد القروض الأجنبية والاستعانة برأس المال الأجنبى لتمويل الزيادة فى الواردات أو عجز عن زيادة صادراته لتمويل الزيادة فى الواردات فان الزيادة التى تحدث فى المدخرات المحلية لن تكون كافية لتمويل التوسع فى الاستثمار وذلك بسبب العجز فى تمويل الواردات اللازمة • وعلى أية حال يجب تقدير فجوة التجارة الخارجية و مقارنتها بفجوة الموارد المحلية حتى يمكن رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لبلوغ معدل النمو المستهدف • وينبغى أن يكون هذا التقدير مضبوطا حتى لا يئودى الى قصور فى تدبير الموارد اللازمة لمتطلبات التنمية • وحتى لا تكون الأعباء المترتبة عن هذه الموارد أكثر من عائدها •

ويستند هذا التفسير الى اعتبار أن اللجوء الى الاقتراض الخارجى هو افراط فى الطلب

Excess Demand تعانى منه الدول المدينة يفوق حجم المقدرة الفعلية للعرض الحقيقى

للسلع والخدمات ، ويتمثل ذلك فى اختلال داخلى ناجم عن عجز فى الموازنة العامة للدولة وفى زيادة الاستثمار عن الادخار ، ومن ناحية أخرى يتمثل ذلك فى عجز خارجى يظهر فى عجز الحساب الجارى لتلك الدول والذى ينتج أساسا من زيادة الواردات عن الصادرات ومن وجهة النظر هذه يكون الحل هو القضاء على هذا الفائض فى الطلب عن طريق برنامج انكماش تقشفى يكون نتيجته توفير الموارد فى الأجل المتوسط •

بالإضافة الى ما سبق هناك تفسيرات أخرى ترجع أزمة الديون وعدم القدرة على الوفاء بها وخدمتها الى نقص السيولة illiquidity أى عدم كفاية وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية اللازمة لمواجهة الأعباء الخارجية فى الأجل القصير وحل المشكلة فى هذا الاطار يكمن فى قدرة الدول المدينة على زيادة السيولة عن طريق زيادة صادراتها أو عن طريق الحصول على قروض ميسرة . ان أمكن أوغير ميسرة اذا لزم الامر .

أما أنصار مدرسة أن البلاد النامية فى علاقتها بدول الشمال المتقدم تواجه بتبادل غير متكافئ وبالتالى عدم حصولها على أسعار عادلة لصادراتها فى الوقت الذى تشتري وارداتها من السلع المصنعة بأسعار مرتفعة نتيجة ما يتمتع به منتجوا هذه السلع من قوة تسعيرية وتسويقية هائلة فى السوق العالمى ومن ثم تكون النتيجة النهائية لهذا التبادل اللامتكافئ عجز فى موازين تلك الدول وبالتالى تورطها فى الاستدانة .

وبناء عليه يكون الحل فى هذه الحالة هو خروج الدول النامية من مصيدة تلك العلاقات اللامتكافئة .

والواقع أنه قد حدث تطوير لفكرة نقص السيولة كسبب من أسباب أزمة الديون الى ما عـرف بتفسير هذه الأزمة بفكرة الإفلاس Insolvency وتنبئ هذه الفكرة ليس على عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات فى الأجل القصير والمتوسط فقط ولكن تنصرف الى عجز هذه الدول عن الوفاء بالتزاماتها الآن وفى المستقبل ومهما قدم لها من مساعدات (١) .

ومن هنا جاءت فكرة بعض البنوك الدائنة فى التخلص من ديونها عن طريق طرحها فى السوق النقدى الثانوى بسعر خصم مغرى ، فيصبح المشتري هو الدائن الجديد . ولا ينصرف ذلك الا الى الديون المصرفية ، كما أن حجم الطلب فى السوق النقدى على هذه الديون لم يكن كبيرا .

(١) رمزى زكى ، الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية ، برنامج تخطيط وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية - القاهرة ١٩٩٢ .

كما لجأت هذه البنوك الى محاولة زيادة رؤوس أموالها أو الى زيادة احتياطياتها لمواجهة

الديون المشكوك فى تحصيلها .

يبقى بعد ذلك فكرة تحويل ديون الدول النامية الى أصول انتاجية فى البلد المدين وهو ما

عرف Debt for Equity Swaps وبذلك يتحول الدين المالى الى استثمار أجنبى .

وطبقا لتصريحات الدكتور محى الدين الغرب رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار

فان حجم الديون الأجنبية على مصر والتي تحولت الى استثمارات بمصر بلغ حوالى ٦٠٠ مليون دولار (!)

والفقرة التالية هى شرح للكيفية هذا التحويل .

يقول الدكتور محى الدين الغرب رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار . ان فكرة

تحويل الديون الى استثمارات فى مصر بدأت أثناء اعداد مشروع قانون الاستثمار الجديد منذ أكثر من

أربع سنوات . حيث كان لا بد عند صياغة هذا القانون أن نراعى ظروف احتياجات البيئة الاقتصادية .

ويشمل ذلك تشجيع المستثمرين وحل مشاكل الشركات ومن ضمن المشاكل التى كانت موجودة فى ذلك

الوقت وجود بعض الشركات سواء كانت استثمارية أو قطاعا خاصا أو قطاع أعمال عام . والتى تعاني

من خلل فى هياكلها التمويلية نتيجة التوسع فى الاقتراض خاصة من الخارج ومشكلة المديونيات . قائمة

منذ فترة طويلة تصل أحيانا لدى بعض الشركات الى فترة عشر سنوات أو أكثر . وعندما قررت الدولة

توحيد سعر الصرف للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧ وتم البدء فى اقامة السوق المصرفية الحرة تغير سعر

سعر الدولار حيث ارتفع سعر الصرف له بنسبة كبيرة (من حوالى ١٣٦ قرشا الى ٢١٧ قرشا تقريبا)

وبالتالى ازداد العبء على الشركات التى كان عليها مديونيات بالعملة الأجنبية نتيجة الزيادة فى سعر

سعر الدولار كما كانت هذه الشركات تواجه صعوبات فى توفير الدولار قبل انشاء السوق المصرفية

الحرة . وبعد اقامة هذه السوق أصبح الأمر أكثر سهولة ولكن لم تكن هذه السهولة كاملة فى ذلك الوقت

بالاضافة الى أن العبء أصبح أكثر بعد تغير سعر الصرف .

وتؤدى هذه الفكرة الى تيسير سداد المديونية حيث راعينا العمل على حل هذه المشكلة وذلك بالتيسير على كافة الشركات فى تسديد ما عليها من مديونيات بالعملة الأجنبية وذلك بالجنيه المصرى . فعند اعداد هذا القانون وضعنا فى الاعتبار تحقيق هدف زيادة الاستثمارات فى مصر وأحد الأساليب لتحقيق ذلك هو تشجيع الأجانب الذين لهم دائنية بالعملات الأجنبية أن يقبلوا تسديد هذه المبالغ بالعملة المحلية . وبالتالي تعامل تلك العملة المحلية وكأنها عملة أجنبية وذلك عند استثمارها فى مشروعات بمصر من خلال قانون الاستثمار .

وهذا الأسلوب له نتائج ايجابية عديدة . فالشركة التى لم تكن تستطيع سداد ديونها بالعملة الأجنبية أصبح متاحا لها أن تسدد هذه الديون بالجنيه المصرى . كما أن هذه المديونيات يتم الغاؤها كمديونية على مصر وتتحول الى رأسمال مستثمر بها وتخفيض حجم المديونية الخارجية يؤدى الى أن تزداد الثقة فى الاقتصاد القومى وتزداد أيضا قوة الجنيه المصرى فكلما قلت المديونية ازدادت الثقة ويضاف الى ذلك أيضا أنه مع تخفيض حجم المديونيات على مصر ينخفض أيضا حجم تلك المديونيات على الشركات وبالتالي يتحسن موقفها الاقتصادى بشكل كبير . وتحويل المديونيات الى استثمارات يؤدى الى اقامة طاقات انتاجية جديدة وبالتالي يتيح فرص عمل جديدة للمواطنين فى مصر .

وطبقا لرأى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار أنه تم وضع ضوابط كاجراء تنفيذى لتطبيق أسلوب تحويل الديون الى استثمارات وذلك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ومنها ان من يحول دائنيته بالعملة الأجنبية الى العملة المحلية لا يحق له تحويلها مرة أخرى بالعملة الأجنبية مباشرة ولكن لا بد أن يستثمروا هذه الأموال فى مشروعات بمصر من خلال قانون الاستثمار ومن حصيلته تشغيل المشروع يمكن تحويل أرباحه ورأسماله المستثمر الى الخارج بالعملة الأجنبية الأصلية وذلك بعد مرور خمس سنوات على الأقل من بدء تشغيل المشروع .

ولكن لماذا يوافق الأجانب على تحويل مديونياتهم بالعملة الأجنبية الى الجنيه المصرى وما هو طريق تنفيذ هذا التحويل ، يتم هذا التحويل عن طريق ما يعرف ببورصات الكمبيالات .

ان دولار المديونية بالكمبيالات له أسعار فى بورصات الكمبيالات فى العالم • وقيمة دولار الكمبيالة يختلف من دولة الى أخرى طبقا للظروف الاقتصادية للدولة أو الجهة التى توجد فيها الجهة أو الشركة المدينة بملك الكمبيالة وتتولى عمليات التعامل فى تلك الكمبيالات البنوك ومؤسسات الخصم (والتي تقوم بتحصيل أو بيع أو شراء الكمبيالات) •

وبالتالى فان الأجانب الذين يشترون الكمبيالات يدفعون فيها سعرا مخفضا لقيمة الدولار بها طبقا لأسعار البورصة فمثلا اذا تم شراء احدى هذه الكمبيالات على سعر مخفض للدولار بها • فانه بافتراض تحصيل قيمة الكمبيالة على أساس سعر دفع مبلغ دولار كامل لكل دولار مديونية بالكمبيالة فانه يتم الحصول على مكسب يعادل الفرق بين السعر المخفض للدولار بالكمبيالة وبين القيمة الفعلية للدولار ولكن المدين فى معظم الأحيان لا يدفع مبلغ الكمبيالة بالكامل وفورا بل انه يتفاوض مع الأجانب صاحب الكمبيالة والذي اشتراها بخم على أساس أنه سيدفع المبلغ بالجنيه المصرى وسيتم السداد فورا • بدون أن يجعل صاحب الكمبيالة ينتظر • وبالتالى فهو يطلب أيضا نسبة خصم فى السداد ، ومن ثم يستفيد الطرفان من الربح الذى تحقق من فارق السعر بين قيمة الكمبيالة فى البورصة والقيمة الاسمية لهذه الكمبيالة •

وقد بلغت قيمة الديون بالنقد الأجنبى والتي تحولت الى استثمارات بالعملة المحلية فى مشروعات مصر حوالى ٦٠٠ مليون دولار وذلك خلال فترة سنتين ونصف السنة تقريبا وتوجد لجنة فى وزارة الاقتصاد تضم ممثلين لعدد من الجهات المختصة تتولى المشاركة فى عملية تحديد نسب الخصم بحيث لا تترك هذه العملية للتفاوض المباشر بين الدائن والمدين • بل تتدخل اللجنة لمعاونة الطرفين بحيث يحصل كل منهما على الحق المناسب له وأصحاب الدائنية بالعملة الأجنبية الذين يحصلون على مستحقاتهم بالجنيه المصرى من خلال هذا الأسلوب عليهم أن يستثمروا هذه الأموال فى مشروعات بمصر من خلال قانون الاستثمار بحيث تمثل هذه الأموال المكون المحلى للمشروع كسواء الأراضى أو اقامة المباني والتجهيزات أما المكون الأجنبى للمشروع والذي يخص مثلا لشراء الآلات من الخارج • فعليهم ادخال استثمارات جديدة بالنقد الأجنبى لتنفيذه وبالتالى فهذه تعتبر وسيلة لجذب استثمارات جديدة من النقد الأجنبى الى مصر •

هذا بالإضافة الى أنه مع تناقص الكمبيالات الموجودة فى مصر فى أسواق الكمبيالات وزيادة الثقة فى الجنيه المصرى وتحسن موقف ميزان المدفوعات وتراكم احتياطات النقد الأجنبى فى البنك المركزى فقد ازدادت ثقة أصحاب الكمبيالات الأصليين فى قدرة الاقتصاد المصرى وازداد تمسكهم بهذه الكمبيالات ورفض بيعها بأسعار منخفضة نسبيا وبالتالي حدث ارتفاع كبير فى أسعار الدولار كمبيالة بالنسبة لمصر حاليا .

والواقع أن قطاع السياحة هو أكثر القطاعات فى الاقتصاد القومى الذى استفاد من أسلوب تحويل الديون الى استثمارات حيث أن المشروعات السياحية كالقري السياحية والفنادق تصل نسبة المكون المحلى بها فى كثير من الأحيان الى حوالى ٩٠٪. فبعد التوسع الكبير فى القاعدة الصناعية فى مصر أصبح يتم التصنيع المحلى لمعظم احتياجات هذه المشروعات ومنها التجهيزات والأثاث ومعظم أدوات المطبخ فإذا أضفنا الى ذلك قيمة الأراضى والمباني فان الغالبية العظمى من تكلفة هذه المشروعات تكون بالجنيه المصرى وبالتالي كانت السياحة أكثر القطاعات التى يتم فيها تطبيق أسلوب تحويل الديون الى استثمارات

هذه هى الجوانب الايجابية لفكرة تحويل الديون الى أصول انتاجية فى الدول المدينة يملكها

أجانب أما الجوانب السلبية فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- ان تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التى يستخدمها الأجانب تنوّد الى عجز فى ميزان المدفوعات .
- ان تحويل الديون الى حقوق ملكية سيقدر للأجانب حقوقا فى العمل والانتاج ويكون له دورا فى إعادة توزيع الناتج المحلى لصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- فرض المستثمر الأجنبى الذى يقايز على الدين بحقوق ملكية لشروط مجففة تتعلق بحريّة تحديد السعر ومستويات الأجور وسياسات العمالة والتكنولوجيا ، بالإضافة الى مزايا الاعفاء الضريبى والجمركى وتوفير الطاقة بأسعار رخيصة . . . الخ .

- مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الحكم فى هذه البلاد .
- التسرع فى قبول هذا الحل يضع على البلاد التى تقبل به الاستفادة من فكرة الغاء ديونها — أو جزأ منها ، هذا بالاضافة الى أن ارتفاع سعر الخصم الذى تباع به هذه الديون — معناه أنهم يمتلكون تلك الأصول بأسعار بخسة للغاية .

تطور حجم مديونية مصر الخارجية :

قبل أن نبدأ فى تناول تطور حجم الدين الخارجى نجد من الضرورى تحديد ما هى الديون الخارجية التى تخضع للدراسة فى هذا الجزء ، وفى تحليلنا نعى بالديون الخارجية الديون المدنية ، دون العسكرية والتى تشتمل على الديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل التى استخدمها الاقتصاد المصرى وتتضمن هذه القروض العناصر التالية :

- ١ — القروض العامة على اختلاف آجالها من المصادر الرسمية متعددة الأطراف والثنائية .
- ٢ — القروض العامة على اختلاف آجالها من المصادر الخاصة وتشتمل على التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والودائع الأجنبية .
- ٣ — السندات المصدرة فى أسواق المال الأجنبية .
- ٤ — لا يشتمل رقم الدين الخارجى الديون المطلوبة من القطاع الخاص المصرى سواء المضمونة أو غير المضمونة من الحكومة .

يواجه الاقتصاد المصرى مشكلة تزايد المديونية الخارجية حيث اعتمدت مصر (وخاصة منذ السبعينات) على القروض الخارجية وذلك لسد الفجوة الناتجة من زيادة الاستثمارات عن المدخـرات نتيجة للتوسع الكبير فى اقامة المشروعات ولسد فجوة النقد الأجنبى والمتمثلة فى تفاقم العجز فى الميزان التجارى بسبب الزيادة الكبيرة فى الواردات مع قصور الصادرات فزادت الديون الخارجية لمصر من ٢٠٣٨٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ واستمرت ديون مصر فى التزايد حتى بلغت ٤٨٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ كما يتضح من احصاءات البنك الدولى عام ١٩٨٠ .

تطور ديون مصر فى الثمانيات

الديون	الاعوام
٢٠,٣٨٤	١٩٨٠
١٨,٥٢٥٩	١٩٨١
٢٨,٧٩٥٠	١٩٨٢
٣١,٥٩٨٠	١٩٨٣
٣٤,٨٦٤٠	١٩٨٤
٤,٢١٨٠	١٩٨٥
٤٢,٩٩٧٠	١٩٨٦
٤٩,١٢١٠	١٩٨٧
٤٩,٤٨٥٠	١٩٨٨
٤٨,٧٩٩٠	١٩٨٩
	١٩٩٠

W.B World Debt Tables 1980 - 1990

المصدر :

External Debt of Developing Countries Vol. 2,

Country Tables 1990

والجدير بالذكر أن الديون الخارجية من المصادر الرسمية والتي تشمل البنك الدولى ومؤسسة التنمية الدولية والقروض الثنائية من الحكومات ٠٠٠٠ الخ ٠ هى قروض طويلة الأجل عادة وقد ارتفعت من ١٦,٠٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ حتى وصلت الى ٤٠,٨٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ كما يتضح من الجدول التالى :

تطور ديون مصر طويلة الأجل ونسبتها الى مجمل الدين

الاعوام	قروض طويلة الأجل	النسبة المئوية نسبتها الى مجمل الديون الخارجية
١٩٨٠	١٦,٠٤٠	%٧٨,٦٩
١٩٨٢	٢٣,٦٣١	%٨٢,٠٦
١٩٨٣	٢٦,٣١٦	%٨٣,٢٨
١٩٨٤	٢٩,٠٠٥	%٨٣,١٨
١٩٨٥	٣٣,٩٣١	%٨٤,٣٦
١٩٨٦	٣٥,٩٩٨	%٨٣,٧٢
١٩٨٧	٤٢,١٢١	%٨٥,٧٤
١٩٨٨	٤٢,٧٧٣	%٨٦,٨٤
١٩٨٩	٤٠,٨٣٢	%٨٣,٦٧

احصاءات البنك الدولي ، مرجع سابق ، النسب حسب معرفتنا .

وهذا يعنى أن النسبة الغالبية من ديون مصر الخارجية تتمثل فى قروض طويلة الأجل كما يتضح من الجدول السابق حيث تراوحت هذه النسبة بين %٧٨,٦٩ عام ١٩٨٠ و %٨٦,٨٤ عام ١٩٨٨ ووصلت %٨٣,٦٧ عام ١٩٨٩ .

أما القروض قصيرة الأجل فقد زاد حجمها من ٣,٩٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٧,٨٠٦ فى عام ١٩٨٩ الا أن نسبتها قد انخفضت من %١٩,٢٩ من اجمالى ديون مصر عام ١٩٨٠ الى حوالى %١٦ عام ١٩٨٩ . كما يوضحها الجدول التالى .

تطور ديون مصر قصيرة الأجل ونسبتها الى مجمل ديونها

السنوات	قروض قصيرة الأجل بالمليون دولار	نسبتها الى ديون مصر الاجمالية
١٩٨٠	٣,٩٣٣	%١٩,٢٩
١٩٨٢	٤,٩٠٤	%١٧,٠٣
١٩٨٣	٥,٠٤٤	١٥,٩٦
١٩٨٤	٥,٦٣٣	= ٦,١٥
١٩٨٥	٦,١٠٣	١٥,١٧
١٩٨٦	٦,٨٥٥	١٥,٩٤
١٩٨٧	٦,٢٦٧	١٤,٧٥
١٩٨٨	٦,٥٢٢	١٣,١٧
١٩٨٩	٧,٨٠٦	١٥,٩٩

احصاءات البنك الدولي ، مرجع سابق ، النسب حسبت بمعرفتنا .

وتمثل القروض من مصادر رسمية الجزء الأكبر من ديون مصر حيث تراوحت نسبتها لاجمالى

الدين ما بين ٦٦% فى عام ١٩٨٠ و ٦٨,٨٢% فى عام ١٩٨٩ . طبقا للجدول التالى .

تطور قروض مصر من مصادر رسمية ونسبتها الى اجمالي الديون

السنوات	القروض الرسمية (بالمليون دولار)	النسبة
١٩٨٠	٣٤٤٧ =	٦٥,٩٨
١٩٨٢	١٩,٠٠٠	٦٥,٩٨
١٩٨٣	٢١,٠٥٠	٦٦,٦١
١٩٨٤	٢٣,٤٢٧	٦٧,١٩
١٩٨٥	٢٧,٤٠٩	٦٨,١٥
١٩٨٦	٢٨,٩٩١	٥٩,٥١
١٩٨٧	٣٥,٣١٥	٧١,٨٩
١٩٨٨	٣٥,٧٣٣	٧٢,٢٠
١٩٨٩	٣٣,٥٨٦	٦٨,٨٢

المصدر : احصاءات البنك الدولي ، مرجع سابق .

أما القروض من مصادر خاصة فقد تراوحت ما بين ٢١,٠٥٪ من جملة ديون مصر عام ١٩٨٠ و ٢٤,٤٦٪ عام ١٩٨٩ ، أى أنها تراوحت ما بين ربع وثلث ديون مصر الاجمالية خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٩ تقريبا .

تطور ديون مصر من المصادر الخاصة
ونسبتها الى مجمل الدين

السنوات	القروض الخاصة (بالمليون دولار)	النسبة
١٩٨٠	٤,٢٩٢	٢١,٠٥
١٩٨٢	٧,٨٧٥	٢٧,٣٤
١٩٨٣	٨,٩٣٦	٢٨,٢٨
١٩٨٤	٩,٧٣٨	٢٧,٩٣
١٩٨٥	١١,٧٧٢	٢٩,٢٧
١٩٨٦	١١,٨١٩	٢٧,٤٨
١٩٨٧	١٢,٠٥٤	٢٤,٤٢
١٩٨٨	١١,٣٦٩	٢٢,٩٧
١٩٨٩	١١,٩٤١	٢٤,٤٦

لمصدر : البنك الدولي ، جداول الديون ، مرجع سابق .

هذا وقد ترتب على زيادة القروض الخارجية لمصر زيادة أعبائها والتي تشمل مدفوعات الأقساط ، والفوائد الى اجمالي خدمة الدين والذي ارتفع من ٢٠٣٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل الى ٢٩٩٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٩ . . . وتوزيع المديونية الخارجية لمصر وفقا للجهات الدائنة يتضح أن دول أوروبا الغربية واليابان وكندا مجتمعة تتأثر بالنصيب الأكبر حيث بلغت نسبتها ٢٢,٤٪ فى عام ١٩٨٥ ، ارتفعت الى ٣٠٪ فى عام ١٩٨٦ ثم الى ٣٦,٤٪ عام ١٩٨٧ يلى ذلك الولايات المتحدة حيث بلغت نسبتها ٢٧٪ ، ٢٥٪ ، ٢٣,٣٪ فى السنوات الثلاث المذكورة على التوالى أما الدول العربية فقد جاءت فى المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة مديونية مصر لها ١٤,٤٪ ، ١١,٨٪ ، ١٠,٧٪ فى نفس الأعوام .

ومن خلال استعراضنا لتطور مديونية مصر الخارجية يجب التعرض لتطور شروط الاقتراض ويمكن التعرف على ما اذا كانت القروض بشروط صعبة أو ميسرة من خلال أربعة معايير تتصف بها القروض وهى (سعر الفائدة / مدة القرض / فترة السماح / قيمة القرض) فكلما كان سعر الفائدة منخفضا وظالت مدة القرض وزادت فترة السماح وكانت قيمته الاسمية كبيرة كلما كان القرض ميسرا والعكس بالعكس . ومن خلال هذه المعايير الأربعة يمكن قياس عنصر المنحة فى القرض وعنصر المنحة هو الذى يوضح مدى التيسير فى القرض من عدمه ودرجة هذا التيسير ان وجد وبالنسبة للمستوى العام لشروط الاقتراض أى من جميع المصادر الرسمية وغير الرسمية طويلة أم متوسطة أو قصيرة الأجل والمصادر الخاصة أو العامة ثنائية أم متعددة الأطراف نجد أن : (*)

١ - اتجاه سعر الفائدة نحو الارتفاع المستمر فقد ارتفع سعر الفائدة من ٥,٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٦,٥٪ عام ١٩٨٩ هذا بالنسبة لاجمالى القروض ، ولكن بالنسبة للقروض الرأسمالية ارتفع سعر الفائدة بالنسبة لها من ٣,٤٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٤٪ عام ١٩٨٩ ، أما بالنسبة

(١) كل الأرقام الواردة فى هذه الملاحظات من (١-٤) معتمدة على احصاءات البنك الدولى ، جداول الديون ، مرجع سابق .

- للقروض الخاصة فقد ارتفع سعر الفائدة عليها من ٧٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٩٢٪ عام ١٩٨٩ .
- ٢ — انخفاض فترة السماح وهى الفترة التى يعفى المدين فيها من دفع أقساط القرض وان كان يقوم بدفع الفوائد بالنسبة لاجمالى الديون من ١٠٥٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٧٤ سنة عام ١٩٨٩ ، أما بالنسبة للقروض الرسمية فان فترة السماح انخفضت من ٧٩ سنة عام ١٩٨٠ الى ٧٢ سنة عام ١٩٨٩ أما بالنسبة للقروض الخاصة فقد انخفضت انخفاضا شديدا حيث كانت فى عام ١٩٨٠ (١٣٨) سنة ووصلت عام ١٩٨٩ الى ١٨ سنة فقط .
- ٣ — كما انخفض متوسط أجل القرض من ٢٩٧ سنة عام ١٩٨٠ ليصبح ١٤٥ سنة عام ١٩٨٩ لاجمالى القروض فى الوقت الذى انخفض هذا المتوسط بالنسبة للقروض الرسمية من ٢٠٥ سنة عام ١٩٨٠ ليصل الى ١٤٧ سنة عام ١٩٨٩ . أما بالنسبة للقروض الخاصة فقد انخفض متوسط أجل القرض ٢٤٧ سنة عام ١٩٨٠ الى ٦١ سنة عام ١٩٨٩ .
- ٤ — كما انخفض عنصر المنحة بالنسبة لاجمالى القروض من ٣٦٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٤٧٪ عام ١٩٨٩ ويحسب عنصر المنحة عن طريق الحصول على الفرق بين القيمة الاسمية للقروض ومجموع القيم الحالية لمدفوعات خدمة الدين (أقساط وفوائد) منذ بدأ القرض وحتى انتهائه أجل السداد ونسبته الى القيمة الاسمية للقرض وقد انخفض عنصر المنحة بالنسبة للقروض الرسمية من ٥٣٦٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٤٠٪ عام ١٩٨٩ ، أما القروض الخاصة فقد كان عنصر المنحة بالنسبة لها ١٥٤٪ عام ١٩٨٠ فوصل الى ٢٥٪ عام ١٩٨٩ .

مدى ضخامة حجم الدين الخارجى لمصر :

لا يكفى مجرد ذكر حجم الدين الخارجى لكى نتعرف على مدى ضخامة أو مدى صغر حجم الدين بالنسبة لاقتصاد دولة ما لذلك فانه ينبغى أن ننسب رقم الدين الخارجى الى مجموعة من المؤشرات وقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتطوير عدد من المؤشرات التى تقيس بعض جوانب ضغط عبء المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان المدينة ومن هذه المؤشرات نختار المؤشرات التالية :^(١)

١ - معدل خدمة الدين منسوبا الى اجمالى الصادرات :

هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) الى اجمالى حصيله صادرات الدولة المدينة من السلع والخدمات وكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية لأن معنى ذلك مباشرة هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا مهما من حصيله النقد الأجنبى الذى يتمخض عن صادرات البلد وقد يكون المتبقى من هذه الحصيله -بعد الوفاء بهذه المدفوعات - قليلا وربما لا يكفى لتمويل الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطه والاستثمارية) مما يضع الاقتصاد المدين فى موقف حرج والعكس بالعكس ويستند كثير من الخبراء والاقتصاديين على هذا المعدل كمقياس لعبء الديون على أساس أن العملات الأجنبية الحرة تمثل فى غالبية الأقطار المدينة عنق الزجاجة ولما كانت حصيله الصادرات المصدر الرئيسى لهذه العملات فان الدائنين يهتمون بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشرا يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدين يعد مؤشرا مهما لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيله صادرات البلد وتحديد مدى قدرته على الاستيراد .

(١) راجع :

- رمزي زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار ، مرجع سابق .
- أمينة عز الدين ، دراسة مقارنة لأزمة الديون الخارجية فى سبع دول مختارة ، كلية التجارة جامعة حلوان .
- عبد المعطى الهواش ، مرجع سابق .

ولا يوجد نسبة معينة توضح لنا الحد المثالى الذى يجب أن تتوقف عنده الدولة المدينة عن الاقتراض لأن القدرة على تحمل عبء خدمة الديون الخارجية تختلف من دولة لأخرى و من وقت لآخر بالنسبة للدولة الواحدة . غير أنه من المصطلح عليه أن معدل خدمة الدين بنسبة ١٥٪ فأكثر من جملة متحصلات الدولة من النقد الأجنبى (والذى تشكل متحصلات الصادرات النسبة الغالبة فيها) يعتبر نسبة خطيرة جدا .

وقد وصلت هذه النسبة فى مصر الى ٣٥٪ فى عام ١٩٧٣ ثم مال بعد ذلك الى الانخفاض فى النصف الثانى من السبعينات بسبب تمكن مصر من استخدام قروض هيئة الخليج لتنمية مصر فى سداد جزء كبير من ديونها الخارجية قصيرة الأجل وبسبب تمكنها من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية خاصة بعد أن توصلت الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وطبقا لاحصاءات البنك الدولى نجد أن معدل خدمة الدين الى اجمالى الصادرات السلعية والخدمية تتراوح من ٢٠٫٨٪ فى عام ١٩٨٠ ووصل أقصى ارتفاع له فى عام ١٩٨٦ حيث بلغت ٢٦٫٥٪ ثم وصلت بعد ذلك الى ٢١٫٨٪ فى عام ١٩٨٩ .

أى أن هذا المعدل قد تجاوز فى بعض السنوات ربع اجمالى قيمة الصادرات أى أنه تعدى حد الأمان الذى تفرضه البنوك الدائنة كحد أقصى لمعدل خدمة الدين . وترجع زيادة هذا المعدل من ناحية الى زيادة جملة الأقساط والفوائد ومن ناحية أخرى الى انخفاض معدلات الزيادة فى الصادرات السلعية والخدمية ، كما يوضحه الجدول التالى :

تطور صادرات السلع والخدمات ومدفوعات خدمة الدين
ومعدل خدمة الدين

بالمليون دولار

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
تطور صادرات السلع والخدمات	٩٧٨٣	١١٠٦٢	١٠٣٦٥	١٢٠٣٥	١٣٤٩٢	١٣٢٥٠	١١٦٢٧	١٠٩٠٦	١٢٤٦٧	١٣٧٣٣
مدفوعات خدمة الدين	٢٠٣٨	١٩١٠	٢٦٧٨	٣٠٢٥	٣٠٧٢	٣١٣٣	٣١١١	١٧٦٨	٢٤٧١	٢٩٩٢
معدل خدمة الدين %	٢٠٨	١٧٢	٢٥٨	٢٥١	٢٢٨	٢٣٦	٢٦٥	١٦٢	١٩٨	٢١٨

المصدر : احصاءات البنك الدولي ، مرجع سابق .

وتتضح هذه المشكلة مع الانخفاض الكبير في قيمة صادرات البترول اعتباراً من عام ١٩٨٥/١٩٨٦ حيث بدأت مصر تعاني من مشاكل متزايدة في خدمة ديونها الخارجية فقد وصلت مدفوعات خدمة الدين في عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ما يزيد عن ثلاثة مليارات من الدولارات أو ما يعادل كما سبق وألوضحنا ٢٦٥% من جملة متحصلات الصادرات في عام ١٩٨٦ . وهذا يعني ضرورة توجيه قدر ضخم من الموارد الاقتصادية لخدمة ديوننا الخارجية وتتضح ضخامتها أكثر اذا حسبناها بالعملة المحلية على أساس السعر الفعلي للدولار .

٢ — نسبة الديون الخارجية الى اجمالى الصادرات :

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا الى اجمالى صادرات البلد من السلع والخدمات باعتبار أن حصيلة صادرات بلد هي المصدر الرئيسى عبر المدى المتوسط والطويل لدفع هذه الديون وقد ثبت من التجارب لكى لا يصل البلد الى مرحلة الخطر فى الاستدانة الخارجية فان حجم الديون يجب ألا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد كما أن معدل نمو الدين لا يجوز أن يتجاوز معدل نمو حصيلة الصادرات . ويتطبيق هذا المؤشر على مصر نجد أن تلك النسبة فى تسارع خطير ومستمر بل تجاوزت حد الخطر حيث وصلت فى عام ١٩٨٦ حدودا العليا فبلغت ٨٦٦,٢٪ من جملة حصيلة الصادرات ثم استمرت فى التزايد لتصبح ٤٥٠,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم ٣٩٦,٩٪ عام ٨٨ ، ٣٥٥,٣ عام ١٩٨٩ .

٣ — نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالى :

دلالة هذه المؤشر هو أنه يشير الى نسبة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج القومى الاجمالى لقاء ما قدموه من قروض الى تلك الدول وتشير الاحصاءات المتاحة الى أنه فى غالبية البلدان المتخلفة المدينة ارتبط النمو الانفجارى فى ديون هذه البلدان بنمو مواز فى حجم الحصصة التى يقتطعها الدائنون من الناتج المحلى الاجمالى فى تلك البلدان وزاد من خطورة الموقف أن معدل نمو هذه الحصصة يفوق كثيرا معدل نمو الناتج القومى الاجمالى .

وتشير الاحصاءات الى أن نسبة اجمالى مدفوعات خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالى بلغت فى مصر عام ١٩٧٥ (٦١) وزادت الى ٨٠ فى عام ١٩٨٢ ثم عادت وانخفضت فى عام ١٩٨٦ الى ٤٥ ٪ . بينما بلغت نسبة مدفوعات الفوائد الى الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٥ (١٦) وفى عام ١٩٨٢ الى ٢٤ ٪ وفى عام ١٩٨٦ قد وصلت الى ١٨,٨ ٪ (يراعى أن رقم الديون المستخدم فى الحساب هو الدين العام الخارجى طويل الأجل المستخدم والمضمون من قبل الحكومات) .

٤ — نسبة الديون الى الناتج القومى الاجمالى :

وهذا المؤشر يفضل معدل خدمة الديون لأنه يربط المديونية بمتغير مهم جدا هو حجم الناتج القومى باعتباره يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد القومى وكلما تزايدت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجى فى تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك وانما كانت الديون تمثل حقوقا للغير فان ارتفاع هذه النسبة انما يعنى ازدياد حقوق هذا الغير فى الناتج القومى الاجمالى ، وقد بلغ هذا المعدل فى مصر ١٢٠٩٪ عام ١٩٨٠ ووصل الذروة فى عام ١٩٨٨ حيث بلغ ١٧٥٢٪ بينما وصلت نسبة الدين الى الناتج القومى الاجمالى الى ١٥٩٠ عام ١٩٨٩ .

٥ — نسبة الاحتياطيات الدولية الى اجمالى الديون :

يحاول عدد من الخبراء والاقتصاديين معرفة مدى نسبة الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها الى ما يملكه البلد المدين من الاحتياطيات الدولية أى من ذهب و عملات أجنبية وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلا على قدرة البلد المدين على السداد وعلى عظم حجم السيولة لديه التى تمكنه من سداد ما عليه من ديون ومن الملاحظ أنه وطبقا للاحصاءات فان هذه النسبة اتجهت الى التدهور المستمر فى مصر حيث وصلت الى ٥١٪ فى عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ١٢٢٪ فى عام ١٩٨٠ .

أسباب تفاقم مشكلة المديونية فى مصر :

لقد تضافرت عوامل كثيرة لى تحول مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ومن جملتها — مصر الى أزمة حقيقية تؤرق ليس فقط الدول المدينة ، ولم تعد المشكلة هى مشكلة بين دولة مدينة ودولة دائنة وانما أصبحت تهدد الاقتصاد العالمى ككل وتهم العالم أجمع وذلك تحسبا لما قد يحدث من انهيارات فى اقتصاديات الدول المدينة .

ومن المتفق عليه أن الديون الخارجية شأنها شأن جميع عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية هى نصب ومحصلة لتأثير العوامل الخارجية التى ليس للدول المدينة أية سيطرة عليها ، كذلك تأثير — لعوامل داخلية وتلك التى تزيد قدرة الدول المدينة على التحكم فيها .

وفيما يلى سنحاول فى عجالة التعرض لأهم هذه الأسباب وتلك . لأن معرفة الأسباب يساعد على التفكير فى حلول المشكلة من خلال القضاء على أسبابها (١)

أولا : الأسباب الخارجية :

١ — زيادة أعباء خدمة الدين كنتيجة ل :

أ — ارتفاع أسعار الفائدة فى الأسواق المالية الدولية كنتيجة للإجراءات التى اتخذتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من عام ١٩٧٩ وذلك كمحاولة من هذه الدول للحد من التضخم . وقد ارتفع بالفعل سعر الفائدة على القروض بمصارف فى لندن للدولار الأمريكى (*) Libor وقد أدى ارتفاع الفائدة الى زيادة مشاكل خدمة الديون بالنسبة للدول المدينة ، وكانت المشكلة أكثر وضوحا بالنسبة للدول التى تعقد قروضها بأسعار فائدة معوم ولم يكن الارتفاع

(١) انظر فى ذلك :

د . محروس اسماعيل ، مرجع سابق

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، القاهرة .

London Interbank offered Rate

(*)

فى أسعار الفائدة الاسمية فقط بل صاحب ذلك ارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية أيضا .

ب - هذا بالإضافة الى زيادة القروض المعقودة بالدولار الأمريكى حيث أدى ذلك الى زيادة عبء خدمة الدين . حيث أدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الى ارتفاع قيمة الدولار تجاه عملات دول أخرى ، ويعتبر ذلك فى غير صالح الدول المدينة والتي عليها أن تقوم بالسداد بالدولار الأمريكى . حيث تفاقمت على أثر ذلك أعباء خدمة الديون القديمة وزادت تكلفة الديون الجديدة كذلك .

ح - زيادة الاعتماد على القروض من مصادر خاصة ومن البنوك التجارية من المعروف أن ما يزيد عن نصف التدفقات للدول المدينة كان يتم من خلال التمويل الرسمى من منح وقروض فى شكل مساعدات رسمية للتنمية يتم منحها أساسا من الدول الصناعية فى اطار المساعدات الثنائية . ومتعددة الأطراف . الا أن هذا الوضع لم يستمر فقد حدث تحول هام حيث بلغ نصيب القروض من مصادر خاصة (الأسهم - البنوك التجارية ومصادر خاصة أخرى ٤٤٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٩٠ ٣٨ر٤٤٪ من جملة الديون الخارجية لمجموعة الدول المدينة . وقد حدث ذلك بالنسبة لمصر كما سبق وأن ذكرنا حيث وصلت نسبة القروض الخاصة الى ٢٤ر٤٦٪ عام ٨٩ وخطورة الاعتماد على مصادر خاصة للحصول على القروض تتمثل فى الشروط القاسية التى تعقد بها تلك القروض ، من ارتفاع أسعار الفائدة الى انخفاض فى فترات السماح بالإضافة الى انخفاض مدة القرض .

٢ - انخفاض حجم التدفقات المالية :

ظهرت هذه المشكلة اعتبارا من عام ١٩٨٢ مع تفجر أزمة الديون بتوقف بعض دول أمريكا اللاتينية ذات المديونية الكبيرة عن السداد . فحدث انخفاض حاد فى معدل القروض الداخلة الى هذه الدول والذي كان يمثل مصدرا أساسيا للسيولة بها هذا بالإضافة الى تشديد شروط الائتمان المصرفى وخاصة مع البلاد الفقيرة ذات الوضع الحرج بالنسبة لمديونيتها الخارجية .

٠ ومن هنا انخفض صافى التدفقات المالية حتى تحول هذا التدفق الى صافى تدفقات سالبة ولم يختلف الوضع فى مصر عن مجموع الدول المدينة فقد لوحظ أنه اعتبارا من عام ١٩٨٦ كانت صافى التحويلات سالبة ٠

السنة	صافى التحويلات بالمليون دولار
١٩٨٠	٥ر٨
١٩٨١	٦ر١
١٩٨٢	٨ر١
١٩٨٣	٢ر٤
١٩٨٤	٢ر٢
١٩٨٥	٣ر٢
١٩٨٦	٣٠-
١٩٨٧	٠ر٤
١٩٨٨	٠ر١-
١٩٨٩	٢٩-

المصدر : د ٠ فادية عبد السلام ، مرجع سابق ٠

ويلاحظ أيضا من الأرقام السابقة أن صافى التحويلات بدأت فى التقلص اعتبارا من عام ١٩٨٣ حيث انخفضت من ٨ر١ مليون دولار الى ٢ر٤ مليون دولار ثم استمر الانخفاض ووصل الى ٢ر٢ فى عام ١٩٨٤ الى أن انقلب الى صافى تحويلات سالبة فى الأعوام ٨٦ ، ٨٨ ، ١٩٨٩ ٠

٣ — العجز الكبير فى الميزان التجارى نتيجة :

أ — نقص حصيلة الصادرات كنتيجة لنقص حجم الصادرات بسبب الكساد العالمى والقيود الحمائية المفروضة من قبل الدول الصناعية على صادرات الدول النامية وبالتالى حدة المنافسة لأهم صادرات هذه الدول ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحدث ذلك نتيجة لتدهور الاسعار العالمية لأهم صادرات تلك الدول .

ب — زيادة مدفوعات الواردات نتيجة لزيادة حجم الواردات من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة زيادة الاسعار العالمية للواردات الضرورية .

٤ — تدهور معدلات التبادل الدولى :

ويرتبط بما سبق ذكره فيما يتعلق بانخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات الشروط المجحفة الناشئة عن تدنى معدلات التبادل الدولى التى يتم من خلالها مبادلة المواد الأولية وأهم صادرات الدول النامية مقابل واردات تلك الدول من السلع الصناعية والأرقام التالية توضح معدلات التبادل الدولى بالنسبة لمصر .

السنوات	معدل التبادل الدولي على أساس ١٩٧٥ = ١٠٠	معدل التبادل الدولي على أساس ١٩٨٠ = ١٠٠
١٩٨٠	١٧٨,٤	١٠٠
١٩٨١	١٧٩,٢	١٠٠,٥
١٩٨٢	١٧٢,٤	٩٦,٧
١٩٨٣	١٦٤,٣	٩٢,١
١٩٨٤	١٦٦,٠	٩٣,١
١٩٨٥	١٧٧,٢	٩٩,٣
١٩٨٦	١٣١,٥	٧٣,٧
١٩٨٧	٩٣,٩	٥٢,٦
١٩٨٨	٩٠,٠	٥٠,٥
١٩٨٩		٥٣,٢
١٩٩٠		

ثانيا : الأسباب الداخلية :

يحاول بعض الاقتصاديين والخبراء خاصة خبراء صندوق النقد الدولي وممثلى الدول الدائنة القاء تبعه تفاقم المديونية الخارجية على العوامل الداخلية سواء ما يتعلق منها بالسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو ما يتعلق بفعالية السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف المتبعة فى الدول المدينة . ونحن لا ننكر أهمية العوامل والأسباب الداخلية لنشأة وتفاقم مشكلة المديونية جنبا الى جنب العوامل الخارجية والتي سبق التعرض لها .

ومن أهم العوامل والأسباب الداخلية ما يلى :

١ - توجه سياسات التنمية لتشجيع والاعتماد على انتاج سلع الاستهلاك الترفى وغير الضرورى . وعدم اعطاء الأولوية الى القطاعات السلعية (صناعة ، زراعة) وذلك لسد الاحتياجات الأساسية الضرورية للسكان .

٢ - عدم فعالية السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف :
فلتمويل العجز المالى لجأت الدول المدينة لزيادة الاعتماد على القروض مع عدم كفاءة الجهاز الضريبى بها . مع تبنى أسعار صرف غير واقعية أدت الى هروب أموال العاملين بالخارج وساعد على ذلك السياسات الخاصة بالاستيراد بدون تحويل عملة ٠٠٠ الخ .

٣ - انخفاض معدل الادخار :

نتيجة لأسباب عديدة من أهمها انخفاض مستوى المعيشة والنسبة لمصر نرى أن معدل الادخار القومى الى الدخل القومى فى فترة الثمانينات وصل أقصى ارتفاع له عام ١٩٨١ حيث بلغ ١٨,٤% ووصل الى أقل مستوى له عام ١٩٨٩ حيث بلغ ٦,٩% .

٤ — غياب السياسة السليمة للاقتراض الخارجى وسوء ادارة الدين •

لقد كان هناك غياب للاستراتيجية السليمة للاقتراض الخارجى وكما كانت العشوائية فى اتخاذ القرارات هى التى تحكم العمليات المتصلة بالقروض وأنواعها ومجال استخداماتها • ولم تكن هناك أية معايير سليمة للحكم بها عن علاقة التكلفة والعائد بالنسبة للاقتراض الخارجى • ومن أهم تلك السلبيات :

— عدم وجود تنسيق كامل بين الأجهزة المختلفة التى تقوم بالاقتراض مما قد يؤدى الى التورط فى قروض تفوق الحاجة أحيانا •

— عدم وجود جدول زمنى مناسب للوفاء بأقساط الديون ومعنى ذلك فصل عملية الاقتراض عن عملية خدمة الدين ، وكان من الواجب مراعاة التزام بين بدء تسديد أعباء القروض الانتاجية وبدء تشغيل الطاقات الانتاجية الجديدة التى تمول بهذه القروض •

— الاتجاه الى الاقتراض من مصادر مكلفة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل واستخدامها فى مشاريع استثمارية طويلة الأجل •

كما تحيط العديد من السلبيات بجزء هام من هذه القروض مما يقلل من فعاليتها ومن هذه السلبيات :

أ — جزء كبير من قيمة القرض يعود الى الدول المانحة له (وخاصة الولايات المتحدة) فى شكل دراسات جدوى وأتعاب خبراء عالية التكلفة •

ب — جزء من القروض يأتى فى شكل معدات وآلات زراعية وغير زراعية لا تلائم طبيعة مصر •

ج — استخدام وسائل النقل الخاصة بالدول المانحة للقرض وهى غالية التكلفة •

د — التسرع والمبالغة فى عقد القروض الأجنبية بالشكل الذى يفوق كثيرا احتياجاتنا الانية وكثيرا ما تعقد القروض فى الوقت غير المناسب •

✓ ويرجع هذا فى الأساس الى عدم وجود جهاز مركزى كقوة للتفاوض على القروض والذى كان

من نتائجه :

أ — التوسع الكبير فى الاقتراض بواسطة القطاع العام

ب — عدم قدرة السلطات المسئولة على متابعة وتسجيل القروض الخارجية سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص .

ج — عدم الرقابة على القروض التى يتعاقد عليها القطاع الخاص .

د — تعدد الأجهزة التى تقوم بالاقتراض أدى الى صعوبة معرفة حجم القروض .

هـ — يؤدى عدم وجود جهاز مركزى مسئول عن القروض الخارجية الى عدم وجود جدول زمنى مناسب للوفاء بأقساط القروض كما سبق وذكرنا .

هـ — هروب رؤوس الأموال من البلاد النامية (١) :

يعد هروب رأس المال على نطاق واسع عاملاً هاماً من العوامل التى ساهمت فى

حدة أزمة مديونية العالم الثالث فى أوائل الثمانينات ولذلك فإن هذه البلاد تواجه مشاكل خدمية ديونها كما تواجه أيضاً بنزوح رؤوس الأموال منها للخارج مما يزيد من حدة مشاكل موازين مدفوعاتها .

كما أن خطورة هروب رؤوس الأموال لخارج البلاد لا يكمن فى الأضرار المباشر للـ

المدينة فحسب بل انها لا تشجع الدائنين سواء كانت حكومات أو منظمات متعددة الأطراف أو القطاع الخاص على منح قروض جديدة للدول المدينة .

ويمكن أن نجمل الأسباب التى تؤدى الى هروب رأس المال الوطنى الى الخمس ففى

البلاد النامية كما يلى :

(١) د . سهير محمود معتوق ، التحول العكسى للموارد — فى اطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير وأبريل ١٩٨٨ ، ص ٣٢ .

أ - وجود سعر صرف مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية مما يشير المخاوف من تخفيض مفاجئ فى قيمة العملة الوطنية الأمر الذى يدفع الأفراد الى تحويل نقودهم الى عملات أجنبية .

ب - ضعف العائد على رؤوس الأموال فى داخل هذه البلاد النامية عنها فى خارجها فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم فى البلاد النامية مما يخفض من معدل الفائدة الحقيقى لهذه الأموال بالإضافة الى فرض ضرائب مرتفعة على دخول رؤوس الأموال .

ج - اعتبارات خاصة بالبحث عن الأمان حيث يفضل رعايا هذه البلاد الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم فى الخارج خوفا من المصادرة أو نزع الملكية نتيجة لعدم الاستقرار السياسى فى هذه البلدان .

وبين الجدول التالى تطور رؤوس الأموال المحولة الى الخارج بواسطة رعايا الدول النامية لاستخدامها فى شراء أصول فى البلدان الأجنبية .

السنة	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
بليون دولار	٩٢	٨٠	١٨٩	٣٢١	٣٦٥	٢٠٥	١٥٩	١٠٠	٩٣	١١١

ويلاحظ أن تحويلات عام ٨٢ قد وصلت الى الذروة وهى ٣٦٥ بليون دولار وذلك نتيجة لتوافر القروض الأجنبية فى هذه الفترة ثم انخفضت الى ٩٣ بليون دولار عام ٨٦ نتيجة لانخفاض النقد الأجنبى المتاح لشراء الأصول الأجنبية كذلك فان بعض الدول النامية أدخلت اصلاحات على اقتصادياتها مثل رفع أسعار الفائدة وتخفيض سعر العملة (١) .

٦ - سوء الإدارة الاقتصادية

والتي تنعكس بصفة عامة في :

- ١ - التوسع في الانفاق العام والخاص بسبب سياسات مالية ونقدية خاطئة مما يؤدي الى
عجز الموازنة العامة للدولة .
- ٢ - ارتفاع معدلات البطالة والتضخم .
- ٣ - التشوهات السعرية
(سياسات التسعير ، سياسات أسعار الفائدة ، سياسات أسعار الصرف) .
- ٤ - ضعف كفاءة المشروعات الاستثمارية .
- ٥ - مشاكل القطاع العام (ولسنا في مجال التعرض لها)
- ٦ - مشاكل التجارة الخارجية .

محاولات علاج مشكلة تفاقم المديونية الخارجية الى رصيد للدول النامية:

بعد أن استعرضنا وصورنا أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والتي تفجرت عام ١٩٨٢ ،
وذلك باعلان ثلاثة من كبريات الدول المدينة (المكسيك والبرازيل والأرجنتين) توقفها عن سداد
فوائد ديونها واللجوء الى طلب اعادة جدولة ديونها الخارجية ، أى الاتفاق مع الدول والجهات
الدائنة على تجميد دفع أقساط الديون لمدة معينة مع وضع جدول زمنى للوفاء بتلك الديون .

ولم تختلف مصر فى ذلك عن باقى الدول النامية فقد واجهت مشكلة المديونية الخارجية سواء
بحلول داخلية (الاصلاح الاقتصادى) أو بحلول خارجية مع الدول الدائنة تتعلق أيضا باعادة جدولة
هذه الديون أو المطالبة بالتنازل عن جزء منها .

وقبل أن نستعرض الوضع بالنسبة لمصر فيما يختص بمحاولة علاج مشكلة تفاقم المديونية الخارجية
فقد يكون من المفيد أن نعرض فى غير اطالة لفكرة اعادة الجدولة وتطورها ومراحلها والشروط التى
يفرضها الدائنون على الدولة المدينة فى هذه الحالة ، كما نعرض لأهم المبادرات والمقترحات التى قدمت
من جانب الدول أو البنوك الدائنة أو من جانب الدول المدينة للتخفيف من عبء المديونية (١) .

(١) يعتمد هذا الجزء فى الأساس على البحث المنشور فى النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية —
المجلد العشرون لعام ١٩٨٨ ، بالقاهرة .

أولا : إعادة جدولة الديون :

مفهوم إعادة جدولة الديون وتطورها ومراحلها :

إعادة الجدولة RESCHEDULING ويقصد بها في الأساس تعديل الشروط الأصلية الواردة في اتفاقيات القرض وذلك بهدف إطالة آجال استحقاقها ومد فترات السماح ومنح الاعتمادات المالية لتوفير السيولة اللازمة للدول المدينة ، وقد يشمل هذا التعديل سعر الفائدة أو مدة القرض أو فترة السماح GRACE PERIOD أو يشملها جميعا .

إلا أن العنصر الحاسم في شروط الاقراض هو سعر الفائدة نظرا لأن تحريكه لصالح الدول الدائنة أى رفعه يؤثر تأثيرا بالغ الأهمية بطريقة سلبية على الدول المدينة ، ويتضح ذلك من أن أعباء فوائد الدين بالنسبة لدولة مثل البرازيل قد ارتفعت بحوالى ٨٥٠ مليون دولار نتيجة لرفع سعر الفائدة على ديونها بنسبة ١٪ فقط أى ما يعادل ٣٦٪ من وارداتها عام ١٩٨٤ . أما بالنسبة للمكسيك فقد كان ارتفاع الفائدة بنسبة ١٥٪ بمثابة زيادة في مدفوعات فوائد ديونها تعادل حوالى مليار دولار .

وبصفة عامة فإن زيادة في سعر الفائدة قيمتها ١٪ على ديون الدول النامية يقدر أثره على رفع مدفوعات الفوائد على ديونها بحوالى ٤ مليارات من الدولارات (١) .

وتتم إعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة لهيئات حكومية أو دول من خلال ما يعرف بنادى باريس وهو منتدى ليست له صفة رسمية وأنشئ في عام ١٩٥٦ ويضم معظم الدول الدائنة ويرأس المفاوضات فيه أحد كبار موظفى وزارة الخزانة الفرنسية ويحضر مراقب من صندوق النقد الدولى وتدير اجتماعاته فى العادة بطريقة سرية .

أما الديون التجارية وهى المستحقة للبنوك التجارية فلا يوجد اطار مستقر لعملية اعادة الجدولة الخاصة بها . هذا وقد بدأت أولى هذه المفاوضات لاعادة جدولة الديون التجارية عام ١٩٧٥ . وقد يطلق على مفاوضات الجدولة الجماعية بين البنوك التجارية والحكومات المدينة اسم "نادى لندن" وذلك لضخامة حجم سوق رأس المال بها .

وفى حالة اعادة الجدولة سواء بالنسبة للديون الرسمية أو الديون التجارية فان المفاوضات لا تبدأ عادة الا بعد توصل الدول المدينة الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى يتعلق بالاصلاح الاقتصادى والمالى . الا أنه بصفة عامة لا توجد قواعد مكتوبة أو ملزمة فى عمليات اعادة الجدولة وانما هناك اتجاهات عامة تطبق فى معظم أو أغلب الحالات .

تتم مفاوضات اعادة الجدولة للديون الرسمية وأيضاً للديون التجارية عادة بشكل جماعى أو فى اطار جماعى حيث يرفض أى طرف دائن الموافقة على أى تنازل للمدين دون موافقة جميع الدائنين .

عادة تكون فترات السداد فى اتفاقات اعادة الجدولة سواء بالنسبة للديون التجارية أو الديون الرسمية فترات قصيرة وللديون التى حان موعد استحقاقها وتسمى تلك الفترة فترة توحيد الديون المستحقة تتراوح بين ١٢ - ١٨ شهرا .

ولا تتفق شروط اعادة جدولة الديون بالنسبة للديون التجارية والديون الرسمية وانما تختلف من حيث :
معاملة الاصل : فعادة جدولة الديون التجارية تشمل الاصل فقط دون الفوائد على عكس الديون الرسمية التى تشمل الفوائد أيضا .

تقديم قروض جديدة : فى حالة اعادة جدولة الديون التجارية تمنح الدول المدينة قروض جديدة تمكنها من الوفاء بالفوائد المستحقة عليها ، على عكس الديون الرسمية والتي تتم اعادة جدولتها فى اطار نادى باريس حيث لا تشتمل المفاوضات على تقديم الدول الدائنة لقروض ميسرة أو معونات جديدة . وان كان قد يتم تحويل جزء من القروض الرسمية الى منح لا ترد .

صعوبة عملية الجدولة : فى حالة اعادة جدولة الديون التجارية حيث يوجد عدد كبير من الدائنين لكل بلد مدين وخاصة لكبرى دول أمريكا اللاتينية ويقدر عدد البنوك الدائنة لبعض هذه الدول حوالى ٥٠٠ بنك وان كان الأمر أسهل بالنسبة للديون الرسمية حيث لا يزيد عدد الدول الدائنة المشتركة فى اطار المفاوضات بنادى باريس عن عشرين دولة مما يسهل عملية اعادة الجدولة .

وتستبعد من عمليات اعادة الجدولة لكلا النوعين من القروض :

- الديون قصيرة الأجل التى تتصل بتمويل التجارة الخارجية .
- ديون القطاع الخاص مع البنوك التجارية .
- السندات التى تصدرها حكومة البلد المدين أو مؤسساتها فى الأسواق المالية الخاصة بالسودل الدائنة .

وتشير الاحصائيات الى تزايد حالات اعادة الجدولة سواء من خلال نادى باريس أو من خلال منتديات أخرى بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة وذلك نظرا لتزايد المصاعب الشديدة التى واجهت الدول المدينة فى الاستمرار فى دفع أعباء ديونها الخارجية كما سبق وأن ذكرنا وهكذا نجد أنه فى الوقت الذى تمت جدولة ديون تسع دول نامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى الفترة من ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٢ فان عدد هذه الحالات قد ارتفع الى ٣١ حالة عام ١٩٨٥ منها ١٩ من خلال نادى باريس و ١٢ حالة من خلال منتديات أخرى مقابل حالتين فى عام ١٩٧٥ كما ارتفعت المبالغ المعاد جدولتها من ٤٧٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ الى ٩٣ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٥ . وحتى عام ١٩٨٧ ثم بحث ٨٠ حالة اعادة جدولة .

- وتتم عملية إعادة جدول الديون بعدة مراحل نوردتها فيما يلى باختصار (١) :
- يتقدم البلد المدين بطلب يعلن فيه أنه لا يستطيع دفع أعباء ديونه وأنه يطلب الدخول فى مفاوضات مع الدائنين لإعادة جدول ديونه .
 - عند بدء المفاوضات يبدأ البلد المدين فى تقديم مبرراته للتقدم بهذا الطلب ، مع تقرير مفصل عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمشكلات التى يواجهها مع تزويد لجنة التفاوض بالمعلومات والبيانات الكافية عن اقتصادياته .
 - يقدم صندوق النقد الدولى للدول الدائنة كافة المعلومات والحقائق المتعلقة بالأوضاع فى الأجل القصير للبلد المدين ، عجز الحساب الجارى ، حجم الاحتياطيات الدولية ، طبيعة وهيكل الصادرات ، هيكل الواردات ، سعر الصرف المطبق والسياسات التجارية والجمركية . كما يقدم البنك الدولى المعلومات والمشكلات التى تواجه البلد المدين من منظور الأجل المتوسط والطويل وذلك فيما يتعلق بالسياسات الكلية مثل سياسات الاستثمار والادخار والاستهلاك ، والتوزيع القطاعى للاستثمارات وموقف الاستثمار الأجنبى الخاص ووضع كل من القطاع العام والخاص . الخ .
 - وفى حالة إعادة الجدولة لا يتم ذلك الا بالنسبة للقروض الرسمية المضمونة التى تقدمها الحكومات أو الوكالات الرسمية . وكما سبق وذكرنا تستبعد القروض قصيرة الأجل كما أنه لا تتم إعادة جدولة كل الأقساط المستحقة الدفع ولكن نسبة لا تتجاوز من ٨٥٪ - ٩٠٪ . عادة يقرر سعر فائدة على الأقساط المؤجلة أعلى من السعر السابق مع تقصير فترة السماح بحيث لا تزيد عن خمس سنوات . وفى حالة قبول الدول المدينة شروط إعادة الجدولة يتكون خلال المفاوضات كونسورتيم أو هيئة استشارية تتولى تدبير قروض عاجلة لها لتيسير عملية الدفع .

(١) رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق .

ثانيا : مبادرات مقترحة من الدول الدائنة لحل أزمة المديونية الخارجية :

The Brandt Commission

(١) لجنة فيلي برانت (١)

فى تقرير اللجنة المعروف باسم "تعاون الشمال والجنوب من أجل تحقيق الانتعاش العالمى" فى عام ١٩٨٣ جاءت المقترحات التالية :

- ضرورة ادخال اصلاحات جوهرية على النظام النقدى والمالى وخاصة على صندوق النقد الدولى ذلك عن طريق زيادة حصص مساهمة الدول الاعضاء فى الصندوق والعمل على مضاعفتها ، مع ضمان اصدار منظم لحقوق السحب الخاصة الجديدة وزيادة المخصص للدول النامية .
- دعم الدول المدينة بقروض متوسطة الأجل لعلاج العجز فى موازين مدفوعاتها بشروط أكثر ملاءمة .
- ضرورة انشاء مؤسسة دولية جديدة تسمى صندوق التنمية العالمى يعمل على تلبية الاحتياجات المالية للدول النامية .

بالاضافة الى ذلك أعلنت ألمانيا عن استعدادها لتخفيف عبء المديونية ١٧ دولة أفريقية مدينة لها بمبلغ ١٣ مليار دولار .

الا أن هذه المقترحات لم تلق ترحيبا من الدول الصناعية الكبرى ورفضتها .

(٢) خطة جيمس بيكر

فى أكتوبر ١٩٨٥ فى سيول قام بيكر بتقديم خطة لحل مشكلة ١٥ دولة مدينة وذلك عن طريق :

- اتباع الدول المدينة لسياسات اصلاح اقتصادية شاملة لرفع معدلات النمو وتخفيف معدلات التضخم والعجز الخارجى .
- ضرورة قيام البنك الدولى وبنك التنمية الأمريكى بزيادة القروض الصافية لتلك الدول الى ٩ مليارات

دولار سنويا أى بزيادة ٥٠٪ خلال ثلاث سنوات ٨٦ ، ٨٧ ، ١٩٨٨ .

- قيام البنوك التجارية بمنح قروض جديدة خلال السنوات المذكورة . (١)

لم تحظ هذه الخطة بتأييد واسع النطاق نظراً لتركيزها على عدد محدود من الدول المدينة دون الدول المدينة الأخرى .

(٣) مقترحات السنانوريراد لى (٢)

وتضمنت مقترحات تخص :

- ضرورة تخفيض أعباء الدول النامية بمقدار ٤٢ مليار دولار والدعوة الى خفض أسعار الفائدة وشطب ٣٪ من الديون الأصلية .

- ضرورة منح الدول النامية ٣٠ مليار دولار سنويا قروضا تقدمها الدول الصناعية الكبرى .

هذا مع التأكيد على تبنى الدول المدينة لسياسات تتماشى مع سياسة الصندوق فيما يتعلق بضرورة رفع القيود عن الاستثمار الأجنبى وضرورة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدعم والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج .

(٤) مقترحات فرنسا :

والتي قدمت فى مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى فى توريننتو ١٩٨٨ . وذلك بمشروع يهدف الى الالفاء التام لمديونية الدول الأكثر فقرا وذلك عن طريق أحد البدائل التالية : (٣)

أ - الغاء نسبة الثلث من اجمالى الديون الرسمية والتي تضمنها هيئات حكومية وتستحق على الدول الأفريقية ، وذلك فى اطار شامل لاعادة جدولة باقى الديون المستحقة على هذه الدول لفرنسا

(١) السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦

(٢) الاهرام الاقتصادى ، ١٦/٣/١٩٨٧ .

(٣) السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٨ .

وعلى مدى عشر سنوات .

ب — إعادة جدولة ديون هذه الدول فى ظل ظروف أفضل من حيث زيادة فترة السداد من عشرين عاما الى خمسة وعشرين عاما ، مع تخفيض فى أسعار الفائدة الى النصف على الأقل .

(٥) مقترحات اليابان :

تعهدت اليابان فى اطار نفس المؤتمر فى تورنتو ١٩٨٨ بالغاء مليار دولار من الأقساط والفوائد المستحقة على القروض التى منحتها لسبعة عشرة دولة متعبئة مع الالتزام بوضع ٣٠ مليار دولار من فائضها التجارى تحت تصرف المؤسسات التمويلية الدولية والدول المدينة ، كما أعلنت عن خطة لاعادة جدولة ديونها للعالم الثالث وسدادها على فترات أطول وتحويل الجزء الباقى الى سندات وأسهم (١) .

(٦) مقترحات الكويت :

تضمن اقتراح أمير الكويت فى اجتماع الدورة رقم ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٨ النقاط التالية (٢) :

- على الدول الدائنة بحث الغاء الفوائد على الديون المستحقة على الدول النامية .
- اسقاط جزء من أصول الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا .
- دعوة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لاعادة النظر لتخفيف شروط الاقراض القاسية على الدول التى تطلب المساعدة .

(١) السياسة الدولية أكتوبر ١٩٨٨

(٢) الاهرام الاقتصادى ١٩٨٩/٢/٢٢

(٧) مقترحات الاتحاد السوفيتى :

تقدم الزعيم السوفيتى جورباتشوف فى خطابه أمام الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ باقتراح إعادة جدولة ديون الدول النامية وتجميدها لمدة مائة عام (١) . وكانت أكثر الدول ترحيبا بهذا الاقتراح هى الدول المدينة .

ثالثا : مبادرات مقترحة من البنوك التجارية :

سبق أن تعرضنا للديون المستحقة للبنوك التجارية وتبيننا أنها أكثر الديون الحاحا وأقربها استحقاقا وأصعبها شروطا ولذلك وازاء تلك الأزمة الخطيرة للديون الخارجية فقد أبدت البنوك التجارية استعدادها للتالى :

- ١ — التنازل عن جانب من فوائدها على ديون بعض الدول الأكثر فقرا ولكن فى اطار اتفاق عالمى .
- ٢ — المساهمة فى إعادة جدولة جانب من مديونية الدول المثقلة بالديون الخارجية بشروط أيسر .
- ٣ — اللجوء الى ما يعرف بمقايضة الديون DEBT SWAP أى نخلص البنك من دين مشكوك فى تحصيله مقابل الحصول على مستندات دين آخر يرى مصلحته فى الحصول عليه وهذه العملية تتضمن نوعا من المخاطرة المحسوبة وقد بدأت بعض الشركات دولية النشاط الدخول كطرف ثالث فى هذه المقايضة بغرض تحقيق أرباح طائلة من وراء ذلك .
- ٤ — مقايضة الديون بالأسهم فى مشروعات انتاجية فى البلد المدين بالعملة المحلية ويسمح بذلك للمستثمرين المقيمين أو الأجانب . هذا وقد سبق الحديث عن هذه الفكرة من قبل .
- ٥ — مقايضة الدين ببضائع تقوم البنوك الدائنة بتسويقها للدول المدينة على أن يحصل البنك من حصيله هذا على جزء من القرض المستحق له والتنازل عن جزء آخر منه .

(١) الاهرام الاقتصادى ، ١٩٨٨/١٢/٢٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، المجلد الأربعون ، ١٩٨٧ .

رابعاً : مقترحات من الدول المدينة :

(١) مقترحات مجموعة ال ٢٤

من أهم نقاط تلك المقترحات ما يلي : (١)

- زيادة الموارد الحقيقية التى تقدمها الدول الصناعية المتقدمة المخصصة لتمويل التنمية فى الدول المدينة .
- ضرورة الغاء القيود الحمائية ضد صادرات الدول النامية .
- انشاء تسهيل جديد فى اطار صندوق النقد الدولى لتعويض الخسائر الناجمة من ارتفاع أسعار الفائدة على ديون الدول النامية .
- ضرورة تسهيل عملية اعادة الجدولة .
- ضرورة زيادة الموارد المتاحة لمؤسسات التمويل الدولية مع التأكيد على تعديل عملية صنع واتخاذ القرار فى كافة المؤسسات المالية الدولية مع زيادة مشاركة الدول النامية فى هذه القرارات .
- زيادة اصدار حقوق السحب الخاصة SDR فى اطار صندوق النقد الدولى بمقدار يعادل ١٥ مليون دولار سنوياً .

(٢) مقترحات دول أمريكا اللاتينية (قرطاجنة) (٢)

- اجتمعت ١١ دولة من دول أمريكا اللاتينية بمونتيفيديو بأوروغواى فى ديسمبر ١٩٨٥ وأصدرت اعلاناً احتوى على الكثير من العناصر الايجابية المترابطة التى تصلح لأن تكون أساساً لحل أزمة مديونية أمريكا اللاتينية وأيضاً الدول النامية ككل من تلك النقاط الايجابية :
- ضرورة تسهيل عمليات اعادة جدولة الديون دون التقيد بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على برامج التثبيت والتكيف الهيكلى .
 - خفض الجمارك على صادرات الدول المدينة .

(١) السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٧ .

(٢) الاهرام الاقتصادى ، ١٦/٣/١٩٨٧ ، مرجع سابق .

— توسيع وتطوير وتسهيل التمويل القائم فى اطار صندوق النقد الدولى على أن يقوم صندوق النقد بتعويض التدهور فى معدلات التبادل الدولى وارتفاع أسعار الفائدة والكوارث الطبيعية .

(٣) حركة عدم الانحياز (١)

وكان ذلك من خلال مؤتمر القمة الذى عقد فى هرارى HARARI عام ١٩٨٦ وذلك

للدعوة الى حوار سياسى بين جميع الأطراف من دول دائنة ودول مدينة ومؤسسات مالية ومصرفية دولية للتوصل الى حلول حقيقية لعلاج أزمة المديونية الخارجية من خلال النقاط التالية :

١ — التسليم بالمشاركة فى المسئولية من جانب الدول المدينة والدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية .

٢ — تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على نحو لايعتمد على آليات السوق ومد فترات السداد والسماح وتثبيت الديون .

٣ — انشاء تسهيل ائتمانى جديد فى اطار صندوق النقد الدولى بمراد اضافية أو توسيع نطاق تسهيل التمويل التعويضى من أجل تخفيف أعباء الديون الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وضرورة ادخال تعديلات جوهرية فى معايير المشروطة للمؤسسات المالية الدولية مع كالة ألا يودى أى تنسيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات المالية الاخرى المتعددة الاطراف الى مشروطة متعارضة .

٤ — تحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة من حصيلة الصادرات مع وضع آليات جديدة لمعاونة الدول النامية المدينة التى لاتتمكن بسبب عوامل خارجية معاكسة من الوفاء بالتزاماتها قبل المؤسسات النقدية والمالية متعددة الاطراف وفقا لجداول زمنية محددة واستئناف التدفقات المالية لاغراض التنمية

٥ — التمييز بين الديون القائمة وبين التدفقات الجديدة وتوفير تدفقات جديدة من رؤوس الاموال الى الدول المدينة مع منح معاملة خاصة لأقل الدول نموا وأكثرها فقرا من أجل التغلب على أزمة مديونيتها الخارجية.

٦ — إلغاء القيود الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة الصناعية على صادرات الدول النامية.

خامسا : مقترحات خاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادى الشامل فى الدول المدينة

فى كل ما تقدم بشأن الحلول المقترحة لحل أزمة تفاقم المديونية الخارجية سواء منها المقترحات الخاصة باعادة الجدولة بناء على طلب الدول المدينة أو بناء على مقترحات الدول الدائنة أو البنوك التجارية أو حتى مجاميع الدول المدينة كان هناك شرط أساسى وضرورى هو التأكد من الأوضاع الاقتصادية فى الدول المدينة وضرورة العمل طبقا لبرنامج يحدده صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى حتى يصدر عنه ما قد نطلق عليه خطاب الضمان للدول الدائنة حتى تبدأ أو تشرع فى الدخول فى مفاوضات اعادة الجدولة والنظر فى مشكلة المديونية الخارجية .

ويشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى المقترح من قبل صندوق النقد الدولى فى العادة سياسات يتعين على البلد المدين أن يقبلها كشرط مبدئية للدخول فى المفاوضات بشأن تسوية ديونه واعادة جدولتها بين هذه السياسات ما يتعلق بالتجارة الخارجية ومنها ما يتعلق بسياسات الاتفاق العام ومنها ما يتعلق بسياسات الاستثمار .

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية

- ١ - اقامة سوق للنقد الأجنبى يقترب فيه سعر الصرف الرسمى من سعر السوق السوداء .
- ٢ - الغاء الرقابة على الصرف الأجنبى وتحرير التعامل فى النقد الأجنبى من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية .
- ٣ - الغاء اتفاقيات التجارة والمدفع الثنائية والاتجاه تدريجيا نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية .
- ٤ - الغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد .

وفيما يتعلق بسياسة الانفاق العام :

- ١ — تقليل الانفاق العام بشقيه الجارى والاستثمارى .
- ٢ — الغاء الدعم السلعى وتقليل التوظيف الحكومى للعمالة الجديدة
- ٣ — زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات العامة وموارد الطاقة .
- ٤ — وضع حدود عليا للائتمان المصرفى المسموح به للحكومة والقطاع العام .
- ٥ — زيادة الضرائب على السلع والخدمات وزيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة

وأما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية وفى مجال هذه السياسة فان الدائنين يطالبون بضرورة

تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية فى الدول المدينة .

هذا ويقوم صندوق النقد الدولى بالاشراف على تنفيذ هذه السياسات ، ثم يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع الدول المدينة والذي يعد الشرط الرئيسى لموافقة الدول الدائنة لاعادة جدولة ديونها للدول المدينة . وبخلاف هذا يقوم صندوق النقد الدولى بتقديم قروض جديدة للدول المدينة فى شكل سيولة نقدية للمساعدة فى سد العجز بميزان مدفوعاتها ، وهذا المبلغ لا يقدمه دفعة واحدة وانما يقدمه فى شكل شرائح ائتمانية سنوية ويرتبط اعطاء كل شريحة بمدى التقدم والانضباط فى تنفيذ المطالبات التى تتعهد البلد المدين بتنفيذها وهو ما يعرف بخطاب النوايا الذى وقعته مع الصندوق .

كيفية مواجهة مصر لمشكلة المديونية الخارجية :

اعتمدت مصر فى مواجهة مشكلة المديونية الخارجية خلال النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات على مصادرها الرئيسية من النقد الأجنبى والتى تشمل صادراتها البترولية التى زادت بنسبة

٢٦٠٤ (*) فى عام ١٩٧٩ مقارنة بالعام السابق ونسبة ٥٨ر٨% فى عام ١٩٨٠ ، وعلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج حيث زادت بنسبة ١٧ر٧% فى عام ١٩٧٩ ونسبة ٤٥ر٢% فى عام ١٩٨٠ وكذلك رسوم المرور فى قنّة السويس والتي ارتفعت بنسبة ١٥ر٨% ونسبة ٣٢ر٦% فى العامين المذكورين (**) على التوالى :

فإذا كانت مصر قد اعتمدت على الموارد السابقة فى مواجهة أزمة المديونية • الا أن حصيلّة مصر من النقد الأجنبى بدأت تتضاءل خاصة بعد انهيار الأسعار العالمية للبترول مما ترتب عليه من تعثر الاقتصاد المصرى فى سداد أعباء هذه الديون ، الأمر الذى أدى الى مواجهة هذه المشكلة أما عن طريق الحلول الداخلية (المتعلقة بالاصلاح الاقتصادى) أو عن طريق الحلول الخارجية (أى مع الدول الدائنة) سواء عن طريق التفاوض مع الدول الدائنة للتنازل عن جزء كبير من ديونها سواء المدينة أو العسكرية أو عن طريق إعادة جدولة الديون ، وسوف نركز فى دراستنا هذه بايجاز على الحلول الخارجية كمخرج لجأت اليه مصر لمواجهة أزمة المديونية •

أ — التفاوض مع الدول الدائنة للتنازل عن جزء من الديون :

أصبح هناك فى الوقت الحالى اقتناعا عالميا متزايدا بأن ديون الدول النامية تقع مسئوليتها بين الدول الصناعية (من حيث وضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية — شروط الاقتراض الخارجى • • الخ) والدول النامية (من نقص المدخرات المحلية — سوء ادارة الدين • • • الخ) وفى ضوء ذلك

(*) يعتمد هذا الجزء فى الأساس على :

- بنك الاسكندرية ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢٠ ، مرجع سابق •
- البنك الدولى — تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٨ •
- النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ١٩٨٧ ، مرجع سابق •
- رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ١٩٨٥ •
- مجلة البنوك ، ابريل ١٩٨٨ •

(**) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى — العدد الأول والثانى ١٩٨٧ •

فقد لجأت مصر الى التفاوض مع بعض الدول الدائنة للتنازل عن جزء من ديونها الأمر الذى ترتب عليه قيام هولندا بالتنازل عن جزء من ديونها ، كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحويل قروضها الميسرة المقدمة الى مصر الى منح ابتداءً من عام ١٩٨٥/٨٤ سواء بالنسبة للمعونات الاقتصادية أو العسكرية .

ب - التفاوض مع صندوق النقد الدولى وإعادة جدولة الديون مع الدول الدائنة :

بدأت مصر تجرى اتصالاتها مع صندوق النقد الدولى فى عامى ٧٥ ، ١٩٧٦ للحصول على قروض وتسهيلات ميسرة وكان الصندوق يرى أن مصر تحتاج الى برنامج للإصلاح الاقتصادى وهو ما يطلق عليه برنامج التثبيت والتى تتلخص أهم نقاطه فى :

- ١ - انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى مع تحويل جانب كبير من عمليات الاستيراد والتصدير الى هذه السوق .
- ٢ - الغاء القيود على الاستيراد وخصوصا من جانب القطاع الخاص .
- ٣ - رفع سعر الفائدة المدينة والدائنة .
- ٤ - العمل على تعديل العلاقة بين التكاليف والأسعار فى وحدات القطاع العام .
- ٥ - اعادة النظر فى سياسة الدعم السلعى .

غير أن الحكومة المصرية حتى أوائل عام ١٩٧٧ لم تقبل هذا البرنامج وتعثرت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى نظرا لأنها كانت ترى أن هذا المشروع من شأنه أن يزيد من حدة الموجة التضخمية بمصر . الا أن الدولة استمرت فى تنفيذ بعض السياسات والاجراءات التى تدور فى اطراف هذا البرنامج مثل توسيع نطاق السوق الموازية . زيادة السعر التشجيعى للعملة الأجنبية وتخفيف القيود على الاستيراد ، تشجيع القطاع الخاص ، زيادة الضرائب على الواردات الكمالية ، الغاء الدعم السلعى عن بعض السلع .

ثم واصلت مصر بعد ذلك اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي حيث تم - فى مارس ١٩٧٧ (*) - توقيع مصر على خطاب النوايا . وتمت مناقشته والموافقة عليه فى مجلس ادارة الصندوق فى أبريل ١٩٧٧ . كما وقعت مصر أيضا خطاب آخر للنوايا فى ١٠ يونيو ١٩٧٨ ، وفى ضوء ذلك وعهد الصندوق أن تحصل مصر على تسهيلات من الصندوق قدرها ٧٢٠ مليون دولار أى ما يعادل ٦٠٠ مليون وحدة حق سحب خاصة تستخدم لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات ولمدة ثلاث سنوات على أن يكون السحب من هذه التسهيلات فى صورة شرائح سنوية معينة . ويرتبط اعطاء كل شريحة بمضى التقدم الذى تحرزه الحكومة المصرية فى تحقيق الاصلاحات الهيكلية والمالية التى وعدت بها فى خطاب النوايا . ويقوم الصندوق بمتابعة هذا التقدم عن طريق بعثاته التى يرسلها الى مصر . ومن الجدير بالذكر أن تلك المتابعة تتم على فترات نصف سنوية .

وتوالى اتصالات مصر بالصندوق ، وفى مايو ١٩٨٧ وقعت مصر اتفاقا آخر مع الصندوق وهو اتفاق مساندة يتيح لها الحصول على ما يعادل ٣٢٥ مليون دولار أى نحو ٢٥٠ مليون وحدة حق سحب خاصة للمساعدة فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والمالى . وقد تعهدت مصر بموجب هذه الاتفاقية باتخاذ خطوات اصلاحية رئيسية للاقتصاد المصرى ثم استكملت مصر مباحثاتها الهامة مع صندوق النقد الدولى للاتفاق على صيغة للتعاون بين الجانبين . وتم الاتفاق فى اطار نادى باريس - مع ١٨ دولة دائنة على جدولة الديون التى تحل خلال الفترة من يناير ٨٧ حتى يونيو ١٩٨٨ (أى ١٨ شهرا) وهى ديون حكومية وقد تمت عملية الجدولة بعد أن وقعت مصر خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى والذى تعهدت فيه مصر بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى .

وقد كان اطار الاتفاق على الجدولة طبقا لنادى باريس هو اعطاء فترة سماح مدتها ٥ سنوات وتقسيم أصل الدين على خمس سنوات على أقساط نصف سنوية ، أما سعر الفائدة فيتم الاتفاق عليه مع كل دولة على حدة .

(*) ٣٠ رمزي زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ١٩٨٥ .

والجدير بالذكر أن حجم الديون المصرية التي تربط مصر بأعضاء نادى باريس تقع فى حدود ١٢ ألف مليون دولار (*) .

هذا وقد تم عقد مباحثات ثنائية بين مصر وكل من الدول أعضاء نادى باريس للاتفاق على إعادة جدولة الديون . وكانت اليابان آخر دولة عضو فى نادى باريس تم الاتفاق معها فى ديسمبر ١٩٨٨ على إعادة جدولة الديون المستحقة لها وقدرها ٣٩٥ مليار ين يابانى .

وكانت فرنسا والولايات المتحدة وأسبانيا من أوائل الدول التى تم الاتفاق معها على إعادة جدولة الديون . حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون المستحقة لفرنسا (والتي كانت من أكثر الدول التى منحت تيسيرات فى سعر الفائدة) وقدرها ١٧٥٠ مليون دولار ثم الاتفاق على إعادة جدولة الديون المستحقة للولايات المتحدة وقدرها ١٧٠٠ مليون دولار تلاه الاتفاق مع أسبانيا على إعادة جدولة ديون تبلغ ٤٣٠ مليون دولار ، أما الاتفاق مع المملكة المتحدة على إعادة جدولة ديون تبلغ حوالى ١٤٠ (**) مليون دولار فقد واجه بعض الصعوبات التى أمكن التغلب عليها وذلك بسبب الاختلاف على سعر الفائدة .

والجدير بالذكر أن مصر بدأت جولة جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة خلال الفترة من أول يوليو ١٩٨٨ حتى آخر ديسمبر ١٩٨٩ .

وطبقا لتصريحات وزير التعاون الدولى فان مصر فى الفترة الحالية وصلت الى ما نطلق عليه نقطة التوازن فى الديون الخارجية بعد اسقاط ٥٪ من الديون وجدولة المتبقى منها .

وذلك بعد توقيع الاتفاق الثانى مع صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ واعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادى والتى حصلت مكمر بمقتضاه على تسهيلات : وأثناء أزمة الخليج قامت الولايات

(*) مجلة البنوك - أبريل ١٩٨٨ .

المتحدة الأمريكية بالتنازل عن ١٣ مليار دولار من حجم مديونية مصر والتي تستحق لها منها حوالى ٧٢ مليار دولار هى كل ديون مصر العسكرية . كذلك تنازلت دول الخليج عن حوالى ٧ مليار دولار . هذا وقد التزمت دول نادى باريس باسقاط ٥٠٪ من ديونها المستحقة على مصر على ثلاث دفعات سنوية تنتهى مع بداية عام ١٩٩٤ حيث تنتهى فترة السماح والذى يبدأ بعدها تسديد ال ٥٠٪ المتبقية بعد اعادة جدولتها .

وقد بدأت مصر بالفعل المفاوضات الثنائية لاعادة الجدولة مع الدول الدائنة . هذا وفى أثناء

التفاوض تنازلت فنلندا عن دينها بالكامل لمصر والذى يقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار .

وتوجد تحفظات بديهية حول متطلبات فعالية تخفيض الديون المصرية ترتبط بتوفير قروض جديدة وتعديل السياسات المحلية التى ساهمت فى تعقيد مسألة المديونية والتى ترتبط بسعر الفائدة وادارة الديون الخارجية وغيرها فالمسألة بالنسبة لمصر أن الغاء الدين سيوفر مبالغ ضخمة تدفع للدائنين ومن ثم تساعد على زيادة قدرات مصر الاستيرادية وتنفيذ برامج الاستثمار وما ي صاحبها من خلق فرص عمل جديدة ولكن المطلوب هو اعادة النظر فى تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات فى ظل أنماط توزيع الدخل الحالية والمتوقعة حتى نتجنب العودة مرة أخرى الى الحلقة المفرغة من الاستدانة المفرطة وبطبيعة الحال هناك ثمة اجراءات وسياسات مصاحبة لا بد وأن تؤخذ فى الاعتبار سواء مالية - نقدية - تجارة خارجية - ادارة قروض .

ويجربنا هذا الى التعرض الى :

ثانيا : الحلول الداخلية :

والمتمثل فى برنامج الاصلاح الاقتصادى : والذى يشمل كما ذكرنا من قبل سياسات تتعلق بالتجارة الخارجية وغيرها من سياسات الانفاق العام والسياسات الاستثمارية ، وما يعيننا هنا فى المقام الأول هو السياسات المتعلقة بسوق النقد الأجنبى وما يتعلق بها من سياسات سعر الصرف . وذلك باقامة سوق للنقد الأجنبى يقترب فيه سعر الصرف الرسمى من سعر السوق السوداء ، كما يتصل بالغاء الرقابة على الصرف الأجنبى مع تحرير التعامل فى النقد الأجنبى من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية أو بمعنى آخر الاتجاه نحو تحرير سوق النقد الأجنبى . وتأثير ذلك على وضع المديونية الخارجية فى مصر .

أثر تطور سعر الصرف على المديونية الخارجية

فى مصر

ما سبق يتضم أن أهم محاور سياسة الاصلاح الاقتصادى المقترحة هى السياسات الخاصة بسعر الصرف وتكتسب سياسات سعر الصرف أهمية خاصة لما تحدثه من تأثير على ميزان المدفوعات وعلى مستوى الأسعار الداخلية نتيجة لتأثيرها على أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، كما يؤثر على كل من الادخار والاستثمار القومى وعلى عبء المديونية الخارجية .

والواقع أنه لا يمكن الفصل التام بين هذه الآثار ولكن هناك علاقة متبادلة فيما بينها . ولكن ما يعنينا هنا فى المقام الأول هو تأثير سعر الصرف على الديون الخارجية والذى سنقسمه الى :

أولاً : الأثر المباشر .

ثانياً : الأثر غير المباشر ويحدث من خلال تأثير سعر الصرف على كل من :

أ - الميزان التجارى (الصادرات والواردات)

ب - بنود ميزان المعاملات غير المنظورة .

أولا : الأثر المباشر

" تضخم قيمة الدين مقوما بالعملة المحلية "

بداية نقرر أن تخفيض العملة الناجح يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين الحقيقي (معبـرا عنه بالسلم المحلية مما يؤدي إلى أثر انكماش يشبه أثر (كروجمان - تيلور) على الطلب الكلى . على عكس ما كان مستقرا وشائعا إلى عهد قريب من أن التخفيض يؤدي إلى آثار توسعية نتيجة زيادة القدرة التنافسية وتحويل الطلب الأجنبي والمحلى نحو السلم المحلية مما يؤدي وخاصة فى حالة وجود عناصر انتاج متعطلة إلى توسع فى الناتج وهذا يؤدي إلى دعم أحد أهداف سياسة التثبيت (الناتج ، والتشغيل من خلال الانتاج) .

إلا أن هناك كتابات فـى التنمية كثيرة (هيرشمان ١٩٤٤ ، ودياز - آجاندرو ١٩٦٣) بصفة خاصة والتي قام كروجمان ، تيلور (١٩٧٨) بتلخيص هذه الدراسات والتي أوضحت أن هناك قنوات مختلفة أخرى من شأنها أن تؤدي إلى آثار انكماشية على الطلب الكلى منها آثار توزيعية، ونتائج العجز المالى المبدئى أو عجز الحساب الجارى .

وهكذا نجد أن تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار واضحا فى زيادة معدل نمو الديون الخارجية مقومة بالعملة الوطنية عن معدل نموها مقومة بالدولار فخلال الفترة ١٩٧٧-٨١/٨٢ بلغ متوسط معدل النمو السنوى لتلك الديون مقومة بالدولار ١٨,٥ ٪ فى حين أن متوسط معدل النمو السنوى لتلك الديون مقومة بالجنيه يرتفع إلى ٣٤,٥ ٪ ويعنى ذلك أن تدهور قيمة الجنيه تنعكس فى تزايد ما يجب استقطاعه من الموارد المحلية لمواجهة الديون الخارجية لمعدلات تفوق معدلات تزايد هذه الديون .

(*) يحدث التخفيضى ضغطا ركوديا (انكماشيا Deflationary) ناتجا عن وجود ديون خارجية ثقيلة (معبرا عنها بالعملة الاجنبية) حيث يؤدي التخفيض إلى زيادة كل من رقم الديون القائم المستحق Outstanding debt وعبء

خدمة الديون معبرا عنه بالعملة المحلية . ويشير كل أثر Diaz - Algendro وكروجمان - تيلور Krugman - Taylor إلى أنه فى ظل نموذج ذات ثلاث سلع أحدهما تصدر والاخرى لها بديل محلى والثالثة سلعة غير قابلة للتداول دوليا وكذلك عندما تعتمد دوال الاستهلاك على ارتفاع الميل للإدخار بالنسبة لاصحاب الدخل من عوامل الانتاج (غير الاجور) يصاحب التخفيض للعملة تخفيضا فى الدخل الحقيقى حيث ان الآلية تعتمد على إعادة توزيع الدخل الحقيقى حيث يتم تحويل أجور العمال الاسمية الثابتة إلى طبقة الرأسمالية الذين يتمتعون بميل مرتفع للإدخار . (حول تفاصيل هذه النقطة انظر) :-

1. Diaz-Alejandro, C., 1963, A note on the impact of devaluation and distributive effects, Jornal of Political Economy.
2. Krugman, P. and L. Taylor, 1978, Contractionary effects of devaluation, Jornal of Development Economics.

ومن ناحية أخرى فى حالة الاقتراض من الخارج (فى صورة مشروعات) يتحمل المقترض مخاطرة سعر الصرف وتزيد فى هذه الحالة تكلفة القرض الجديد مع التخفيض المتوقع والحقيقى وبافتراض عدم وجود احلال بين مصادر التمويل الأجنبية والمحلية يترتب على ذلك أنه كلما ارتفع فرق الفائـدة (بين المحلى والأجنبى) كلما ارتفع طلب المشروعات على القروض الأجنبية لذا فإنه يتوقع أن يتأثر الدخل القابل للتصرف فيه للدولة بارتفاع مدفوعات الفائدة للخارج والخسائر الرأسمالية المتوقعة من الدين الأجنبى نتيجة تخفيض العملة وهو ما يتوقع معه أن يمارس عبء خدمة الدين أثراً انكماشياً على السولة وبالتالي الائتمان المصرفى المتأثر لتوفير متطلبات رأس المال العامل فى المشروعات (يلاحظ أن أثر خدمة الدين يمثل قناة انكماشية إضافية على جانب الطلب الكلى هذا بخلاف أثر تحول الانفاق السعري Switching Policy الذى يمارس من خلاله تخفيض العملة أثره على الناتج المحلى (*)) وعلى الرغم من ذلك فإنه يحتمل أن يكون الأثر الصافى على الناتج غير معلوم وعلى العكس فإنه عند مستوى تضخم منخفض وتباطؤ معدل زحف سعر الصرف تنخفض الخسائر الرأسمالية فى القاءـدة النقدية وعبء خدمة الدين مما يتضمن زيادة فى الدخل القابل للتصرف فيه مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها مما يولد ضغطاً صعودياً على الطلب الكلى وتبرر هذه الآثار إذا كان الدين الأجنبى كبيراً بدرجة كافية بحيث يؤول إلى آثار داخلية مواتية (وهذا واقع مصر) .

حيث يؤول ارتفاع تكاليف رأس المال العامل إلى انخفاض العرض الكلى مما يدفع معـدد التضخم بدوره لأعلى ويؤول السعر الحقيقى المرتفع إلى انخفاض الطلب أيضاً حيث أن أثر رأس المال العامل على جانب العرض يظهر بوضوح فى الأجل القصير كما تؤكد العديد من الدراسات (١)

(+) يقصد بتحويل الانفاق السعري (أو Switching Policy) الأثر الذى تمارسه سياسة تخفيض العملة على إعادة توزيع مكونات الطلب الكلى من خلال الأسعار النسبية .

(١) سويدر فان فيجنبو ، إدارة سعر الصرف وسياسات التثبيت فى الدول النامية ، البنك الدولى ، واشنطن ، U.S.A. ، مركز بحوث السياسات الاقتصادية ، لندن ، U.K.

ثانيا : الأثر غير المباشر :

أ — الأثر على الميزان التجاري

يشير الاقتصاديون الى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية فى ظل شروط معينة من شأنه أن يؤدى الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وينتج ذلك من تأثير انخفاض قيمة العملة على الأسعار بحيث تميل أسعار السلع الوطنية الى الانخفاض فى الأسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية . ولكى تحقق سياسة تخفيض سعر الصرف هدفها المنشود لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات لا بد من توافر عدد من الشروط منها :

- ١ — مرونة الجهاز الإنتاجى للدولة التى قامت بتخفيض سعر صرف عملتها بحيث يستجيب للزيادة فى الطلب على صادراتها ويرفع بالتالى اجمالى الصادرات بحيث تفوق انخفاض قيمة العملة .
- ٢ — أن يكون الطلب الخارجى على منتجات الدولة مرنا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها الى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر العملة فتكون النتيجة النهائية زيادة الصادرات الكلية عن ذى قبل .
- ٣ — يجب عند تخفيض سعر العملة أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها وارتفاع سعر العملات الأخرى الى الاحجام عن الواردات بنسبة أكبر من تخفيض سعر عملتها الوطنية وبذلك تنخفض قيمة الواردات .
- ٤ — يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات فى السوق العالمى فاذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمى من الكفاية فان تخفيض سعر العملة لن يحقق الهدف المرجو لزيادة الصادرات .

وغالبا ما تنجم سياسة تخفيض سعر العملة فى الدولة المتقدمة لتحقيق التوازن فى موازى— مدفوعاتها وذلك لامكانية توافر معظم الشروط السابقة وخاصة كفاءة الجهاز الإنتاجى بها وكبر حجمه ومرونته مما يؤدى الى تنوع السلع التصديرية وضخامة حجم انتاجها بالنسبة لاجمالى الواردات كل هذا

من شأنه أن يوءى .فى نهاية الأمر الى زيادة حجم ما يوءول الى الدول المتقدمة من عملات أجنبية بما يمكنها من زيادة سيولتها النقدية دوليا علاوة على ما يحققه لها من رفع قيمة عملاتها وزيادة قوتها الشرائية .

وعلى العكس من ذلك فان سياسة تخفيض سعر العملة فى البلاد النامية لا تأتى بنتيجتها الايجابية نحو التأثير على موازين مدفوعاتها حيث تعطى تأثيرا سلبيا للأسباب التالية :

١ - عدم مرونة الجهاز الانتاجى فى تلك الدول وبالتالى تكون طاقتها الانتاجية محدودة وعلاوة على ذلك فهى تتخصص فى انتاج وتصدير عدد محدود من السلع معظمها من المواد الأولية الزراعية أو التعدينية أو النصف مصنعة .

٢ - عدم مرونة الطلب على الواردات الأجنبية فى هذه الدول النامية لأنها تعتمد فى ســـــــد احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية على الخارج اذ يوءى تخفيض سعر العملة بها الى ارتفاع قيمة الواردات بنسبة أكبر من الزيادة فى قيمة الصادرات وان كان قد يحقق بعض الزيادة البسيطة فى حجم الصادرات .

وخلاصة القول فان اتباع سياسة تخفيض سعر العملة فى الدول النامية يوءى غالبا الى نتيجة عكسية حيث تزيد المتحصلات من الصادرات بنسبة أقل من زيادة المدفوعات من الواردات ويزيد العجز فى موازين مدفوعاتها وتقل بالتالى مواردها من النقد الأجنبى وتزيد ديونها الخارجية وأعباء خدمة الدين وتنخفض تبعا لذلك القيمة الفعلية لعملتها .

ومصر باعتبارها احدى البلدان النامية تتشابه ظروفها العامة مع ظروف البلدان النامية فأهم صادراتها يتمثل فى البترول والسلع الزراعية كالقطن والأرز والبصل وكذلك المنسوجات القطنية وعدد قليل من السلع المصنعة وهذه السلع فضلا عن أن أسعار بعضها كالبتترول يخضع فى تحديده لتنظيمات

دولية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأوك إلا أنها تتصف بضعف مرونة الطلب الأجنبي على منتجاتها بالإضافة الى ضعف مرونة انتاجها المحلي الموجه للتصدير .

أما واردات مصر فنجد أن معظمها فى شكل مواد غذائية و سلع وسيطة و سلع استثمارية وكلها تقريبا تتصف بضعف مرونة الطلب عليها لذلك فعند ما تلجأ السلطات النقدية الى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فان هذا لا يستتبعه زيادة كبيرة فى الصادرات تقابل الزيادة فى قيمة الواردات .

وسنلاحظ ذلك من خلال دراسة تطور :

١ - حصيللة الصادرات :

وقد كان من المعروف من بين أهم أهداف سياسات سعر الصرف التى طبقت منذ أوائل السبعينات والتى أدت الى تخفيض فى قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية زيادة حصيللة الصادرات السلعية وذلك على اعتبار أن تخفيض القيمة الخارجية للجنيه ينعكس أثره فى انخفاض أسعار الصادرات الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية وهو أمر يؤدى الى زيادة الطلب العالمى بنسبة أكبر من نسبة التخفيض إلا أن حصيللة الصادرات منذ السبعينات لم يطرأ عليها تحسن ملموس حيث تشير البيانات الى أن متوسط معدل النمو السنوى فى حصيللة الصادرات لم يتجاوز ٦.٢٪ خلال الفترة ١٩٨٤-٧٣ (وان تحسن خلال الفترة ٨٠-١٩٨٦ ليبلغ ٧.٤٪) بل ان حصيللة الصادرات قد انخفضت فى عام ١٩٧٥ مقارنة بالعام السابق بنسبة ٦.٣٪ والجدير بالذكر أن تخفيض سعر الصرف الذى تم فى ٨/٨/٨١ والذى قدرت نسبته بنحو ٢٠٪ لم يسفر عنه أية زيادة فى حصيللة الصادرات بل حدث العكس حيث انخفضت هذه الحصيللة فى عام ٨٢/٨١ بنسبة ٤٪ وفى عام ٨٣/٨٢ بنسبة ٣٪ ويعزى ذلك بصفة أساسية الى عدم مرونة الجهاز الانتاجى وعدم استجابة الانتاج المحلى القابل للتصدير للزيادة لمواجهة النمو فى حجم الصادرات فى حالة زيادة الطلب الخارجى على هذه السلع بالإضافة الى العوامل الأخرى مثل انخفاض جودة المنتجات والعوامل الخارجية الخاصة بفرض القيود الحمائية ضد صادرات معظم الدول النامية .

٢ - المدفوعات عن الواردات :

تنعكس نسبة تخفيض قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية فى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وهو أمر يؤدى فى حالة توفر المرونة فى الطلب المحلى على السلع المستوردة .

الى تخفيض قمة وكمية الواردات الا أنه من الملاحظ أنه بالرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فان هذا التخفيض لم يترتب عليه نقص فى قيمة المدفوعات عن الواردات بل حدث العكس حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للواردات فى الفترة ١٩٨٤-٧٣ ، ١٥٣٪ ، وان تحسن هذا المعدل خلال الفترة ١٩٨٦-٨٠ ليبلغ ٥٢٪ وقد يعزى ذلك أساسا الى عدم مرونة الطلب المحلى على الواردات .

ويتضح من العرض السابق أنه بالرغم من الانخفاض المتتالى لسعر صرف الجنيه الا أن الميزان التجارى قد عانى من عجز مستمر أدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ويعزى ذلك أساسا الى زيادة الواردات بنسب تفوق الزيادة فى الصادرات . ويوضح الجدول التالى تطور العجز فى الميزان التجارى فى الفترة من عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٠/٨٩ .

تطور حصيله المصادرات والواردات من عام ٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩

(بالمليون جنيه)

السنة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
الميزان التجاري										
حصيله المصادرات	٢٧٧٩,٠	٢٧٦٥,١	٢٦٨٢,٩	٢٨٥٩,٨	٢٨٣٧,٥	٢٨٨٥,٤	٢٧٠٦,٩	٢٧٦٦,٠	٤٢١٠,١	٥٦٢٠,٩
مدفوعات عن الواردات	٦٦٧٨,٨	٦٥٦٩,٠	٦٣٨٢,٥	٧٣٤٨,٨	٧٧٣٤,١	٩٢٢١,٤	١٣٧٨٩,٩	١٧٧٣٧,٧	٢٣٣٦٥,٥	٢٣٨٩٧,٣
الرصيد	٣٨٩٩,٨-	٣٨٠٣,٩-	٣٦٩٩,٦-	٤٤٨٩,٠-	٤٨٩٦,٦-	٦٣٣٦ -	١١٠٨٨,٠-	١٣٩٧١,٧-	١٨١٥٥,٤-	١٨٣٧٦,٤-

المصدر : ١ - تقارير البنك المركزي المصري للسنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٩/٨٨

٢ - البنك الاهلى المصري - العدد الرابع - مجلد ٤١ - ١٩٨٨

٣ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للتجارة الخارجية

ب - الأثر على ميزان المعاملات غير المنظورة :

يمكن القول بصفة عامة أنه كلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية أكثر استقرارا كلما كان ذلك فى صالح المعاملات غير المنظورة وكلما أدى ذلك الى زيادة دورها فى ميزان المدفوعات وفى زيادة حصيله النقد الأجنبى .

ويمكن أيضا القول بصفة عامة أن بنود المتحصلات عن المعاملات غير المنظورة تتأثر ايجابيا بتخفيض سعر الجنيه المصرى مقوما بالعملات الأجنبية الأخرى وخاصة (الدولار) وذلك من منظور العملة المحلية حيث يقابل نفس المبالغ بالعملة الأجنبية قدر أكبر من الجنيهات المصرية فمثلا (١٠٠٠ دولار × سعر صرف معين ليكن ٢ جنيها) يعادل ٢٠٠٠ جنيه مصرى وفى حالة انخفاض قيمة الجنيه وبالتالى ارتفاع سعر الدولار الى ثلاث جنيهات فمعنى ذلك ارتفاع الإيرادات الى ثلاثة آلاف جنيه مصرى) .

وهذه الفكرة وراء زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج مع كل تخفيض فى قيمة العملة المصرية (بالإضافة الى زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية طبعا) .

وعموما يمكن الحكم على تطور بنود ميزان العمليات غير المنظورة من خلال الجدول التالى :

تطور حصيلة العمليات غير المنظورة ومصفوعاتها في الفترة من ١٩٩٠/٨٩-٨١/٨٠ (بالمليون جنيه)

١٩٩٠/٨٩	١٩٨٩/٨٨	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١	١٩٨١/٨٠	اليان
١٠٤٣٢,٤	٩٧٣٠,٠	٧٠٥٩,٢	٥٨١١,٨	٣٤٦١,٩	٥٨٣٩,١	٥٨٧٣,١	٥٢٠٩,٧	٣٩٧٤,٨	٤٤٤٩,٣	المعاملات غير المنظورة
٧٦٤٠,٠	٦٧٨٨,٢	٤٥٨٨,٨	٥٧٦٠,١	٣٨٣٣,٨	٢٤٠٢,٧	٢٥٠٠,٢	٢٢٨٢,٠	٢٠٣٧,٦	١٦٨١,٦	المتحصلات
٢٧٩٢,٤+	٢٩٤١,٨+	٢٤٧٠,٤+	٢١,٧+	٣٧١,٩-	٢٤٣٦,٤+	٣٣٧٢,٩+	٢٩٢٧,٧+	١٩٣٧,٢+	٢٧٦٧,٧+	المدفوعات
										الرصيد

المصدر : مصادر الجداول السابقة .

والجدير بالذكر أنه اعتباراً من عام ٨٥/٨٦ تم فصل تحويلات العاملين بالخارج من بنود فوائد وأرباح أخرى (فى ميزان العمليات غير المنظورة) وأصبح يدرج تحت بند تحويلات مستقلاً • والأقسام التالية توضح تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ٨٠/٨١ وحتى ٨٩/٩٠ •

(بالمليون جنيه)

١٩٨٩/٨٨ حتى ٨١/٨٠ من الفترة من

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

البيل	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	١٨٣٧,٢	١٧٣٢,١	٢٦٣٣,٦	٣٢٧٠,٢	٢٩٠٨,٨	٣٩٥٠,٩	٦٧١٣,٤	٧٥٤٣,٤	٩١٢٥,٠	٩٣٤٣,٧

المصدر : تقارير البنك المركزي ، سنوات مختلفة ، والبنك الأعلى بالنسبة لعام ١٩٨٨ .

ح - قياس أثر تطور سعر الصرف على الديون الخارجية :

سبق أن تعرضنا الى تفسير أزمة الديون الخارجية لمصر ، وأوضحنا أن من أسباب هذه الأزمة ما هو داخلي وما هو خارجي .

والواقع أنه قد تراكب التدهور في عجز الحساب الجارى مع النمو المطلق في حجم الديون الخارجية لمصر في ظل الانتقال العكسي للموارد وذلك لسداد مدفوعات خدمة الدين والذي بدى واضحا في التغيرات في صافي الاقتراض الخارجى حيث تلاحظ أن التحويل الأساسى سالبا ، هذا مع صعوبة الحصول على قروض جديدة .

وكما لاحظنا فقد تراوحت التفسيرات لهذا العجز وتراكم الديون الخارجية بين عوامل داخلية وعوامل خارجية ، مثل أسعار الصرف المبالغ فيها ، والعجز الحكومى مختلف التدخلات في الأسواق المحلية (التسعير الجبرى مثلا) ، انهيار شروط التبادل الدولى ، وارتفاع أسعار الفائدة كما تراوحت اقتراحات الحلول بين مساهمات من جانب الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية وبين ضرورة التكيف الهيكلى وذلك بتحسين السياسات المحلية المالية والنقدية مع ضرورة العمل على زيادة الانتاج المحلى بما يترتب عليه تحقيق وتحسن المزايا النسبية الديناميكية للتجارة الخارجية في مصر ولكن الأمر اقتصر على مجرد تحليل لتلك الأسباب وتلك العناصر دون قياس أثر كل عنصر من هذه العناصر على تزايد أزمة الديون الخارجية لمصر كليا .

وفى الواقع أنه تمت بعض الدراسات التطبيقية لبعض المناطق فى العالم النامى (أمريكا اللاتينية) وذلك لتحليل وتقديم الأدلة حول أسباب عجز الحساب الجارى وتراكم الديون فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة (٧٧ - ١٩٨٦) .

وسنركز هنا على أهم دراستين فى هذا المجال وهى الدراسة التى قام بها مانويل ياستيـر والصغير (١) والتى تستند أساسا على الأفكار الرئيسة للدراسة التجريبية التى أعدها كا. من جان ، ونايت (٢) (١٩٨٣) والتى تفسر التغيرات فى الحساب الجارى فى الدول النامية غير البترولية فى السبعينات بالعلاقة الأساسية التالية :

$$CA = f (TT^+, RRI, GNPGR_{IC}^+, RER, BSGDP^+, TIME) \quad (1)$$

حيث تشير :

CA الى الحساب الجارى (باستبعاد التحويلات الرسمية)

TT ومعدلات التبادل الدولى

و $GNPGR_{IC}$ يشير الى معدل النمو فى الدول الصناعية

و OOI سعر الفائدة الحقيقى (وهو يعادل الليبور (٣) مطروحا منه معدل تضخم أسعار الصادرات .

و RER مؤشر سعر الصرف الحقيقى (مرجحا بأوزان التجارة)

و Time هو الزمن

كما تشير الاشارات الواردة أعلى المتغيرات المستقلة + أو - الى الاتجاه المتوقع بتأثيرها على CA

(1) PASTOR, Manuel, and Jr., Current account deficits and Debt Accumulation in Latin. America: Debate and Evidence, J. of Development Economics, Vol. 31, No. 1, 1989., pp. 77-97.

(2) Khan, M., S. and Malcolm, D., Knight, 1983, Determinants of current account balances of non-oil developing countries in the 1970's: An empirical IMF, Staff papers, 30, No.4, Dec.

(3) LIBOR is the London Interbank Offered Rate or the US Prime rate.

ويتضح من المعادلة أنها تقسم محددات الحسابات الجارية الى العناصر الداخلية والعناصر الخارجية التى انق، عليها معظم الاقتصاديون باستثناء معيار توافر رأس المال الذى يؤكد باستور على أهميته كمحدد للحساب الجارى . حيث يرى أن الدراسات التطبيقية لم توجه اهتماما كافيا للطبيعة المتغيرة لتدفقات رأس المال، وذلك لأن معظمها يعامل الحساب الرأسمالى باعتباره يتكف بصورة سلبية مع الحساب الجارى (أى توازن حسابى) حيث يفترض ضمنا أن عرض رأس المال غير محدود وأن تراكم الديون الخارجية للدولة ينتج من زيادة الطلب المترتب على مشاكل الحساب الجارى . وهو أمر يثير الشك حيث أن أزمة الديون قد تعود أساسا الى جانب العرض وليس جانب الطلب (أى سهولة الحصول على التمويل بالاقتراض) وخاصة فى فترة الثمانينات حيث مثل قيد السيولة الدولية عائقا أمام الكثير من الدول النامية .

وتشير نتائج تحليلات باستور الى أن المتغيرات التفسيرية المستقلة المختلفة (بدون متغير توافر رأس المال) لها الاتجاه المتوقع من التأثير على الحساب الجارى . وبمجرد حذف متغير الزمن والاستعاضة عنه بالمتغير KAVAIL الذى يقيس توافر رأس المال فان النتائج

$$CA = f(TT, RRI, GNPERO, RER, BSGDP, KAVAIL) \quad (2)$$

تؤكد على أهمية توافر رأس المال (*).

والواقع أن الفكرة الأساسية للدراسة الحالية تنطلق من المفاهيم الأساسية لنموذج باستور والتى تبرز تأثير العوامل الداخلية (سعر الصرف ، عجز الميزانية) والعوامل الخارجية (معدلات التبادل الدولى ، النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية ، وتوافر رأس المال) على الحساب الجارى ولكن مع بعض الاختلاف فى منهجية التحليل .

(*) تم حساب معيار توافر رأس المال لكل دولة على أنه معدل صافى تدفق رأس المال طويلا الأجل فى العام الماضى الى GNP للعام الماضى أيضا .

وحيث أن الجزء التالي من الدراسة معنى بدراسة آثار سعر الصرف على المديونية الخارجية لمصر لذا فإن روعية المشكلة تكون على عدة محاور :

أ - تأثير العوامل الداخلية والتي سنقصرها على سياسة سعر صرف الجنيه على كل من الحساب الجارى والديون الخارجية ومدفوعات خدمة الدين خلال الفترة ٨٠-١٩٨٩ بغرض عزل تأثير هذا المحدد من المحددات الداخلية الأخرى مثل العجز الحكومى من أجل تجنب مشكلة الازدواج والاعة ماد المتبادلة بين المتغيرات التفسيرية المستقلة .

ب - تأثير العوامل الخارجية والتي سنكتفى بحصرها فى معدلات التبادل الدولى على كل من الحساب الجارى ، الديون الخارجية ، ومدفوعات خدمة الدين ، وذلك بهدف ابراز الحجم المطلق لتأثير هذا العامل على كل من الحساب الجارى والديون ومدفوعات خدمة الدين بهدف تجنب ظاهرة الارتباط بين متغيرى سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولى .

اختيار سعر الصرف :

يثير اختيار سعر الصرف فى الدراسة العديد من المشاكل المرتبطة بالمفاهيم وربما يكون من المفيد استعراض الأفكار المختلفة بهذا الموضوع :

أولا : سعر الصرف الحقيقى والذى يعبر عنه بحساب التغيرات فى سعر الصرف الاسمى مقارننا بالتغيرات فى الأسعار وذلك فى حالة الاهتمام بأثر التغيرات فى سعر الصرف على القدرة التنافسية لقطاع التجارة القابلة للتداول دوليا .

ثانيا : سعر الصرف الاسمى اذا كان البحث معنيا بمخاطر العملة أو المخاطر الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة فى الربحية التى تلازم التغير فى أسعار الصرف الاسمية .

ثالثا : استخدام الأثر المركب لتحركات الأسعار وتحركات أسعار الصرف وذلك اذا كان الاهتمام مركزا نحو مخاطر السعر النسبى أو المخاطر الغير متوقعة للتغيرات فى الأرباح المترتبة على التغيرات فى الأسعار النسبية فى الداخل والخارج .

وإذا كان هذا الجزء من الدراسة معنيا بالمديونية وليس بمكونات الواردات والصادرات (×) .

(×) حيث أنها أجزاء من البحث الجماعى الحالى (آثار تحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات) .

فانه من المهم لفت النظر الى أن تأثير التغيرات فى أسعار الصرف على الصادرات والواردات ربما لا تكون مماثلة لآثارها على مكونات ميزان المدفوعات الأخرى الغير مرتبطة بالتجارة .

فبالنسبة لعدد كبير من الدول تمثل مدفوعات خدمة الدين وتحويلات العاملين مكونات هامة فى موازين مدفوعاتهما (وهذا هو واقع الحال فى مصر) وفى هذه الحالة فان أثر التغيرات فى سعر الصرف على الصادرات الغير منظورة وعلى التدفقات الرأسمالية Capital flows سيغتمد على نوع العملات الأجنبية التى تتم بها المدفوعات والمتحصلات .

ونظرا لاختلاف الأهمية النسبية لكثير من العملات الأجنبية التى تتم بها هذه المعاملات بالنسبة للصادرات والواردات فانه سيكون غير ممكن بصفة عامة تقليل تأثير مكون سعر الصرف للتذبذبات فى أسعار سلع التجارة الدولية وفى نفس الوقت تقليل أثر الاختلافات فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية على تذبذب بنود التجارة الغير منظورة فى ميزان المدفوعات (بالعملة المحلية) .

وفيما يخص الاحتياطات بالعملات الأجنبية فتتفق الآراء على أن أسعار الصرف بين العملة المحلية وعملات شركاء التجارة لن تقدم المقياس الدقيق للتذبذبات^(١) فى المستوى الحقيقى للاحتياطات . وتحرص البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار بين أسعار الصرف الرسمية لعملاتها وبين العملات الأجنبية الأخرى للأسباب التالية :

أ - ان معظم البنوك المركزية تلعب دورا هاما فى أسواق النقد الأجنبى بالبيع والشراء للعملات الأجنبية كما هو واقع الحال فى الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر .

ب - وتتعرض البنوك المركزية نتيجة لهذه العمليات لخسائر أو مكاسب ناجمة عن أثر التذبذبات فى أسعار الصرف على القيمة الاسمية للاحتياطات بالعملات الأجنبية .

LANYI, A. and SussC., E, Exchange Rate variability: (1)
Alternative Measures and Interpretation, IMF,
STAFF papers, Vol. 29, No. 4, Dec., 1982, pp.
532-537.

وفى هذا الصدد تشير الدراسات عن مصر فى مجال الحديث عن أثر سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة الى أنه قد ترتب على رفع سعر الصرف الرسمى اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ بنسبة ٢٥٪ (من ٤٠ قرش للدولار الى ٧٠ قرش) ان وصل رقم فروق اعادة تقييم الأرصدة النقدية الأجنبية طبقا لحسابات البنك المركزى الى حو الى مليار جنيه مصرى خسائر بحيث مثلت دينا على الحكومة مما ترتب عليه اصدار سندات بنفس المبلغ بفائدة ١/٢٪ سنويا حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ تحملتها الموازنة العامة للدولة . بالإضافة الى أن بنود النفقات العامة قد تحملت بزيادة فى النفقات ترتبت على الآتى :

- سداد أقساط القروض طويلة الأجل وفوائدها حيث تلتزم الحكومة بتدبير العملات الأجنبية لسداد أقساط القروض طويلة الأجل وفوائدها . حيث أنه ترتب على زيادة قيمة الأقساط والفوائد بالعملة المحلية ان زاد الاقتطاع من موارد الموازنة لتغطية هذه الزيادة . ذلك أن القروض الخارجية قد تستخدم فى مشروعات تدر عائدا بالعملة المحلية ، ولا تدر عائدا مباشرا (مشروعات البنية الأساسية مما أدى الى التزام الحكومة بتدبير المقابل المحلى للعملات الأجنبية لسداد الأقساط والفوائد .
- دعم السلع المستوردة بواسطة هيئة السلع التموينية وواردات الحكومة من الخارج . حيث التزمت الموازنة ضمن بنود الدعم بقيمة فروق الأسعار العالمية لسلع هيئة التموين بما يتضمن الفرق بين سعر الدولار الرسمى الذى تقوم على أساسه تكلفة السلع وسعر الدولار المرن (التشجيعى) فى نطاق الجهاز المصرفى .

بالإضافة الى ذلك تتحمل الموازنة بقيمة الواردات الاستثمارية للحكومة ومن البديهي أنه فى حالة الواردات الاستثمارية تختلف طريقة التمويل . فالتمويل من موارد الموازنة توءى الى زيادة العبء زيادة حقيقية أما التمويل بواسطة القروض الأجنبية فان زيادة العبء توءى الى زيادة رقم الدين العام الخارجى .

هذا وقد قدرت الدراسة المنوه عنها تقديرا تقريبا لأثر تغير سعر الصرف على الميزانية العامة (الحساب الختامي) في عام ١٩٨٤/٨٣ (أرقام فعلية) في حالة زيادة سعر الصرف بنسبة ٩٠٪ وهي نسبة تقريبية للفرق بين سعر الصرف الرسمي ويبلغ نحو ٧٠ قرشا وسعر الصرف الحر ويبلغ ١٣٥ قرشا - مع زيادة أرصدة الالتزامات (إعادة التقييم للأرصدة) بحوالي مليار نتيجة زيادة الدين الخارجي من نحو ٩٣ مليار عام ١٩٧٨ الى نحو ١٦٢ مليار جنيه عام ١٩٨٤ بالإضافة الى ما تتحمله الموازنة من إعادة تقييم الأرصدة بالعملات بالبنك المركزي التي بلغت عام ١٩٧٩ حوالي مليار جنيه ان تضاعف رقم العبء على الموازنة نتيجة زيادة سعر الصرف الى أكثر من ثلاثة مليارات جنيه .

وتبرز مشكلة اضافية تتعلق بإدارة الدين الخارجي وتخطيط التنمية وهي تحديد شروط ومقايير الاقتراض الخارجي بعملة معينة في ظل أسعار صرف معومة بين العملات الرئيسية وذلك نظرا لعدم القدرة على التنبؤ بتكاليف خدمة الديون الخارجية سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الاجنبية المرجحة بالشركاء الفعليين للتجارة وتتعدد المسألة عند تخطيط التنمية أي عند اجراء تنبؤ لمتطلبات الواردات والتمويل الخارجي وذلك في ضوء تقلبات أسعار الصرف . ومن هنا يمكن الجدل بأن أثر التغير في أسعار الصرف على متطلبات خدمة الدين يصبح قياسا ملائما بواسطة مؤشر مرجح بالعملات التي يتم الاستدانة بها مثل الدولار (وبالنسبة لمصر فان البيانات المنشورة للديون الخارجية بالدولار الأمريكي فقط مع العلم بأن جزءا من ديون مصر مع الكتلة الشرقية كان يتم بالروبل) . أما بالنسبة لمكون النقد الأجنبي اللازم للاتفاق على التنمية فمن الضروري أن يحسب على أساس مؤشر لسعر الصرف مرجح بمصادر الواردات اللازمة للتنمية . لذا يصبح المؤشر الأفضل لقياس مخاطر سعر الصرف على التجارة الخارجية والديون الخارجية ^(١) في الأجل المتوسط هو سعر الصرف الاسمي الفعلي المرجح بالواردات أو سعر الصرف الاسمي المرجح بالواردات المعدل بالأسعار (أو سعر

الصرف الحقيقي (*) . وفى دراستنا الحالية قد اعتمدنا على نفس مفهوم سعر الصرف الفعلى الحقيقى حيث أمكن الحصول على سلسلة زمنية من الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعلى للدولار (بدلالة الجنيه) مرجح بالأوزان النسبية للتجارة (صادرات + واردات) تغطى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ فى التقرير العربى الموحد (١) ثم عدلناها بنسبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمصر الى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للولايات المتحدة (أساس ١٩٨٠ أى سعر الصرف بالدولار مضروب فى مقلوب هذه النسبة) وفى ظل الوضع الحالى فاننا لا نستطيع الادعاء بأن الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعلى المرجح بأوزان التجارة الحقيقى) أى المعدل بتضخم الدولار مطابقة لسعر الصرف الفعلى الحقيقى المقابلة لنظرية مكافئ القوة الشرائية حيث أن نسبة التجارة الخارجية لمصر مع الولايات المتحدة أقل من ٥٠٪ (وكان من الضرورى أن نعدل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لأهم شركاء التجارة) بالإضافة الى أن التوزيع الجغرافى لديون مصر الخارجية يوضح أن النسبة الغالبة فيها ليست مع الولايات المتحدة الأمريكية . وهو ما يعنى أن مؤشر الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعلى الحقيقى المرجح للدولار بدلالة الجنيه المصرى ليس ملائماً تماماً وتؤخذ النتائج المترتبة على حساباته بمزيد من الحذر .

وأشكال معادلات (١) ، (٢) ، (٥) تصلح لاختبار علاقات التأثير لسعر الصرف الفعلى الحقيقى المرجح بأوزان شركاء التجارة على الديون ، الحساب الجارى ، ومدفوعات خدمة الدين .

(*) يعرفا فى دراستهما اختلافات سعر الصرف الفعلى $VEER$ بأنه الانحراف المعياري

للتغيرات المئوية (الربع سنوية) فى سعر الصرف الفعلى . وسعر الصرف الفعلى ER_i

$$ER_i = TTR_{wij}$$

i, j ، W_{ij} هى حصة

حيث R_{ij} هو سعر الصرف بين الدولتين
الدولة j فى واردات الدولة i ، $E_{wij} = 1$

أما مفهوم معدلات التبادل الدولي فلا يثير أية مشكلة منهجية فى القياس حيث نسبنا الأرقام القياسية لسعر الصادرات الى الأرقام القياسية لأسعار الواردات لسنة أساس ١٩٨٠ . ولكن باعتبار أن معدلات التبادل الدولي هى أحد المحددات الخارجية للحساب الجارى والديون الخارجية

يجب ألا نغفل حقيقة أن هذه المعدلات تعكس تأثير التغيرات فى كل من الأسعار للتجارة وسعر الصرف لذا يحاول كل من برانسون وكاتسلى^(١) تفسير التذبذبات فى معدلات التبادل الدولي بالرجوع الى التذبذبات فى الأسعار العالمية للصادرات والواردات أى ظروف السوق العالمى والأسعار المحلية لعرض الصادرات (ظروف السوق المحلى) وأسعار الصرف .

وتميل النتائج التطبيقية لدراستهما على عينة من ١٠١ دولة الى تأييد الأفكار المطروحة بأنه بالنسبة للدول التى تملك قوة سوق غير متماثلة (على جانب الصادرات والواردات) يتطلب الأمر إدارة سعر الصرف وفقاً لسلة عملات (مرجحة) لكى تلغى آثار التذبذبات فى أسعار صرف دولـة ثالثة على معدلات التبادل الدولي لها . أو وفقاً لسعر صرف معوم منادى Managed Flexibility

وفى ضوء الأثر المتوقع لمكون سعر الصرف فى معدلات التبادل الدولي للتجارة الخارجية لمصر سيتم اختيار تأثير معدلات التبادل الدولي على كل من الديون الخارجية والحساب الجارى ومدفوعات خدمة الدين بحيث يعكس الأثر الغير مباشر لسعر الصرف على هذه البنود . (معادلات ٧، ٨، ٩) .

وامتدادا لمحاولة قياس أثر سعر الصرف على الديون ، الحساب الجارى ومدفوعات خدمة الدين ، (الأثر المباشر) تم حساب أرقام قياسية لسعر الصرف الحقيقى للدولار بدلالة الجنيه بالاعتماد على الأسعار الرسمية (مجمع البنك المركزى) بنفس طريقة حساب سعر الصرف الحقيقى المرجح بأوزان التجارة

(١) BRANSON, W.H and KATSELi- PAPAETSTRATIou T., L.,

Income IAS tability, Terms or trade and the chorce of
Exchange Rate Regime , J. of Development Economics,

7 (L980) , op. 53 - 54.

وذلك بقسمة الأرقام القياسية لسعر الصرف الرسمى على نسبة أسعار المستهلكين لمصر الى الولايات المتحدة . وقد يجد الاعتماد على هذه السلسلة مصادقية أكثر من سعر الصرف المرجح بأوزان التجارة نظرا لأن البيانات المنشورة عن أقساط الديون والفوائد قد لوحظ ورودها ضمن مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى وليس مجمع النقد الأجنبى بالبنوك المعتمدة أو السوق الحرة وذلك فى تقارير البنك المركزى السنوية مما يدل على أنها كانت تعامل بالأسعار الرسمية . وعلى الرغم مما تقدم الا أنه يمكن أن نبين — بجلاء — تضا ربا ما فى أماكن أخرى ^(١) حول سعر الصرف المطبق على الديون الخارجية وأقساطها حيث تميل لاعتباره ضمن أسعار السوق التشجيعية أو الحرة .

(ومعادلات ٢ ، ٤ ، ٦) تعكس علاقة التأثير المتوقعة لسعر الصرف الحقيقى (المبنى على الأسعار الرسمية) على الديون الخارجية ، الحساب الجارى ومدفوعات خدمة الدين .

ولتجنب مشاكل تضخم الأسعار العالمية فيما يخص الديون الخارجية ، الحساب الجارى ومدفوعات خدمة الدين فقد تم عزل تأثيرها على هذه البنود وذلك بواسطة تكميشها بالأرقام القياسية لأسعار الواردات للدول الصناعية . بحيث عبر عن هذه البنود الثلاثة الديون ، الحساب الجارى ومدفوعات خدمة الدين بالاسعار الحقيقية للدولار فى كل من المعادلات (١) (٩) (١٠) .

(١) حيث تذكر دراسة :

هناك خير الدين ، أحمد الدرش : عرض وتقويم لسياسة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة ، نوفمبر ١٩٩١ ، ص ٤١ .

ان التحيز ضد الصادرات كان يتمثل فى حصول الحكومة على حصيلة الصادرات بأسعار الصرف الرسمية التى كانت تقل عن أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة فى تمويل الواردات من المدخلات الوسيطة أو لسداد مدفوعات خدمة الديون (أسعار السوق الموازية أو الحرة) .

DW.	F	R ²	العلاقة الخطية واللوغاريتمية الخطية	نوع العلاقة
0.536	14.368	0.642	$Y = 68519.003 - 361.753 X$ (-3.791)	١- تأثير سعر الصرف الفعلى المرجح بأوزان التجارة (للجنيه) على الديون الخارجية المصرية بالدولار
0.528	5.218	0.395	$\log Y = 12.563 - 0.477 \log x$ (-2.284)	ملحوظة : سعر الصرف الحقيقى عامل مؤثر فى تطور الديون الخارجية
0.841	51.708	0.866	$Y = 69320.035 - 64190.216 x$ (-7.191)	٢- تأثير سعر الصرف الحقيقى المبنى على سعر الصرف الرسمى للجنيه على الديون الخارجية بالدولار
0.725	10.865	0.576	$\log Y = 10.026 - 0.567 \log x$ (-3.296)	ملحوظة : سعر الصرف الحقيقى عامل مؤثر فى تطور مستوى الديون الخارجية
1.746	1.088	0.010	$Y = 4506.308 - 11.101 x$ (-1.043)	٣- تأثير سعر الصرف الفعلى الحقيقى المرحج (بأوزان شركاء التجارة للجنيه) على ميزان الموارد المصرى بالدولار
1.962	1.807	0.082	$\log Y = 9.029 - 0.201 \log x$ (-1.344)	ملحوظة : سعر الصرف الفعلى الحقيقى عامل غير مؤثر على تطور عجز الحساب الجارى

DW.	F	R ²	العلاقة الخطية واللوارثية الخطية	نوع العلاقة
1.669	0.249	0.030	$Y = 3998.140 - 852420 x$ (-0.499)	٤- تأثير سعر الصرف الحقيقي المبنى على سعر الصرف الرسمي للجنيه على ميزان الموارد المصري (بالدولار) ملحوظة: العلاقة غير هامة احصائيا وقوة
1.839	0.973	0.108	$\log Y = 8.031 - 0.152 \log x$ (-0.986)	تأثير سعر الصرف الحقيقي على ميزان الموارد متواضعة
1.271	0.171	0.021	$Y = 3093.261 - 3.671 x$ (-0.414)	٥- تأثير سعر الصرف الفعلى الحقيقى المرجح • بأوزان شركاء التجارة للجنيه على مدفوعات خدمة الدين • ملحوظة : الارتباط غير هام احصائيا وقوة
1.318	0.237	0.029	$\log Y = 8.298 - 0.292 \log x$ (-0.487)	تأثير سعر الصرف الحقيقي على مدفوعات خدمة الدين محدودة
1.309	0.888	0.010	$Y = 3374.944 - 0.1225.156 x$ (-0.942)	٦- تأثير سعر الصرف الحقيقي المبنى على سعر الصرف الرسمي للجنيه على مدفوعات خدمة الدين • ملحوظة: الارتباط غير هام احصائيا وتأثير الحقيقية لمدفوعات خدمة الدين •
1.333	0.608	0.071	$\log Y = 7.781 - 0.142 \log y$ (-0.779)	تأثير سعر الصرف الحقيقي على مستوى مدفوعات خدمة الدين متواضعة
			مماثلت النظرالى ضرورة التفكير فى المحددات	

DW	F	R ²	العلاقة الخطية واللوجارتمية الخطية	نوع العلاقة
0.798	11.919	0.598	$Y = 76573.378 - 466.419 x$ (-3.452)	٧ - تأثير معدلات التبادل الدولي على الديون الخارجية (بالدولار) غير مباشر
0.713	7.864	0.496	$\log Y = 14.569 - 0.933 \log x$ (-2.804)	ملحوظة: الارتباط هام من الناحية الاحصائية ويشير الى أهمية معدلات التبادل الدولي كمتغير محدد لتطور محدودية تشتمل على متغيرات هامة أخرى
1.687	0.143	0.018	$Y = 4052.946 - 5.682 x$ (-0.378)	٨ - تأثير معدلات التبادل الدولي على ميزان المبادلات (بالدولار)
1.792	0.295	0.036	$\log Y = 8.823 - 0.154 \log x$ (-0.543)	ملحوظة : الارتباط غير هام احصائيا ويشير الى محدودية تأثير تطور معدلات التبادل على ميزان الوارد المصري (بالدولار)
1.228	0.055	0.007	$Y = 2563.390 + 2.802 x$ (0.235)	٩ - تأثير معدلات التبادل الدولي على مدفوعات خدمة الدين (بالدولار)
1.272	0.124	0.015	$\log Y = 7.389 + 0.117 \log x$ (0.353)	ملحوظة: الارتباط غير هام احصائيا ويشير الى عدم وجود علاقة تأثير بين معدلات التبادل ومدفوعات خدمة الدين

ملاحظات عامة حول نتائج المعادلات السابقة :

١ - ان ^{رئيس} سعر الصرف الحقيقي سواء المرجح بأوزان التجارة أو المبنى على أساس سعر الصرف الرسمى سالب على كل من الديون الخارجية أو ميزان الموارد أو مدفوعات خدمة الدين الا أن الأهمية النسبية للتأثير لمتغير سعر الصرف تتفاوت بين هذه المتغيرات الثلاثة فتصل أقصاها بالنسبة للديون الخارجية حيث تمثل ما لا يقل عن ٤٠٪ من القوة التفسيرية للتغيرات فى الديون الخارجية الحقيقية بينما تحقق مستويات متواضعة تقل عن ١٠٪ فى حالة ميزان الموارد ومدفوعات خدمة الدين (×)

٢ - ان تأثير معدلات التبادل الدولى على كل من الديون الخارجية وميزان الموارد سالب ولكن على مدفوعات خدمة الدين كانت موجبة مما لا يتفق مع الأفكار النظرية الاساسية التى تحكم هذه العلاقة من منظور النظرية الاقتصادية ويظل تفسيرها الاحصائى المرتبط بمعنوية العلاقة موضعاً للشك ويؤكد ضرورة التفكير فى المحددات الحقيقية لمدفوعات خدمة الدين .

(×) أخذا بعين الاعتبار العيوب المتعارف عليها فى تحليلات السلاسل الزمنية بالاضافة الى أننا نتعامل مع رقم الديون الخارجية كرسيد بينما مدفوعات خدمة الدين كتدفق يمكن القول بأن ما بهما هو أن اتجاه تأثير سعر الصرف سالب على كل من الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الدين ناهيك فضلا عن أن السلسلة الزمنية لمدفوعات خدمة الدين تكشف عن أن هيكل الديون غالبية ديون رسمية أى بأسعار فائدة عالمية محددة سلفا وأن الجزء الذى يتأثر بتغيرات أسعار الفائدة العالية وتغيرات أسعار صرف الدولار صغير مما يكون من الصعوبة بمكان التكهّن بمدى قوة تأثير التغيرات فى سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار هذا بالاضافة الى أن رقم الديون الخارجية يحكمه لحـد كبير تراكمات العجوزات فى الميزان الجارى لمصر والذى يعكس تأثيرات سعر الصرف على مكوناته الصادرات والواردات .

المراجع

أولا : المراجع العربية :-

- ١ - الاهرام ، ١٤/٦/١٩٩٢
- ٢ - الاهرام الاقتصادى . اعداد مختلفة
- ٣ - أمينة عز الدين ، دراسة مقارنة لازمة الديون الخارجية فى سبع دول مختارة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان
- ٤ - النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، اعداد مختلفة
- ٥ - السياسة الدولية ، اعداد مختلفة
- ٦ - النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ، اعداد مختلفة
- ٧ - تقارير البنك المركزى المصرى
- ٨ - تقارير وزارة التخطيط
- ٩ - التقرير العربى الموحد - صندوق النقد العربى
- ١٠- د رمزى ذكى - مشكلة الادخار، دراسة خاصة عن البلاد النامية - الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦
- الديون والتنمية ، دراسة قدمت للإدارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥
- الموقف الراهن لازمة الديون الخارجية و برنامج تخطيط ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقطار العربية - القاهرة ١٩٩٢
- الاقتصاد العربى تحت الحصار
- ١١- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - حزيران ١٩٨٦
- ١٢- مجلة مصر المعاصرة - اعداد مختلفة
- ١٣- مجلة البنوك
- ١٤- مجلس الشورى ، تقارير لجنة الشئون المالية والاقتصادية
- ١٥- هناك خير الدين ، عرض وتقييم لسياسة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٩١ دراسة غير منشورة

- (1) BRANSON,W.H and KATSELI-PAPAEFSTRATIOU T.,L., Income Stabiliy, Terms of trade and the choice of Exchange Rate Regime, J. of Development Economics, 7 (1980) ,op. 53 - 54.
- (2) Diaz-Alejandro,C.,1963, A note on the impact of devaluation and distributive effects, Jornal of Political Economy.
- (3) Krugman, P. and L. Taylor, 1978, Contractionary effects of devaluation , Jornal of Development Economics.
- (4) Khan, M., S. and Malcolm, D., Knight, 1983, Determinants of current account balances of non-oil developing countries in the 1970's : An empfrical IMF, Staff papers, 30, No.4, Dec.
- (5) LANYI, A. and Suss C., E, Exchange Rate variability: Alternative Measures and Interpretation, IMF STAFF paders, Vol. 29, No.4, Dec., 1982, pp. 532 - 537.
- (6) PASTOR, Manuel, and Jr., Current account deficits and Debt Accumulation in Latin. America: Debate and Evidence, J. of Development Economics, Vol.31, No. 1, 1989., pp. 77 - 97.
- (7) W.B World Debt 1980 - 1990 - External Debt of Developing Countries Vol.?, Country Tables 1990.

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى

عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهة

(١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير ألبوب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر

العربية . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية .

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبيوغوسلافيا . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين) . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ١٩٨٥٠ . (يونيو ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

- ٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد واللقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣/ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع الصناعى
أكتوبر ١٩٨٨
التابع لوزارة الصناعة .
- ٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨ - دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
على تطوير التنمية للقطاع الزراعى
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر
وفرض الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى
مايو ١٩٩١
- ٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣/ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
وتكنولوجى
- ٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة ..
- ٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)
نوفمبر ١٩٩٠
- ٦٠ - بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية
ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١ - الامكانيات والاتاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع
يناير ١٩٩١
- ٦٢ - امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى
يناير ١٩٩١
- ٦٣ - دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى
ابريل ١٩٩١
- ٦٤ - بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الاول : القطاعات الانتاجية
الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٥ - مستقبل انتاج الزيوت فى مصر
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦ - الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع
الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية
اكتوبر ١٩٩١
- ٦٧ - خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا - ومحددات
انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٨ - ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر
ديسمبر ١٩٩١
- ٦٩ - ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا
ديسمبر ١٩٩١
- ٧٠ - واقع وفاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد
يناير ١٩٩٢
- ٧١ - انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى
يناير ١٩٩٢
- ٧٢ - الوضع الراهن والمستقبل لاقتماديات القطن المصرى
مايو ١٩٩٢
- ٧٣ - خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر
يوليو ١٩٩٢
- ٧٤ - بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٥ - تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات
الدولية المعاصرة
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٦ - السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية
السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى
سبتمبر ١٩٩٢
- ٧٧ - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة
اكتوبر ١٩٩٢

٧٨ - احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى

يناير ١٩٩٣

للتخطيط النأشيرى - المرحلة الاولى -

فبراير ١٩٩٣

٧٩ - بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى

مايو ١٩٩٣

٨٠ - تقويم التعليم الاساسى فى مصر